الخطة الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان للأعوام 2026-2030

"البعد السكاني محور أساسي في التنمية المستدامة لتحقيق المواءمة بين السكان والموارد من أجل أردن مزدهر"

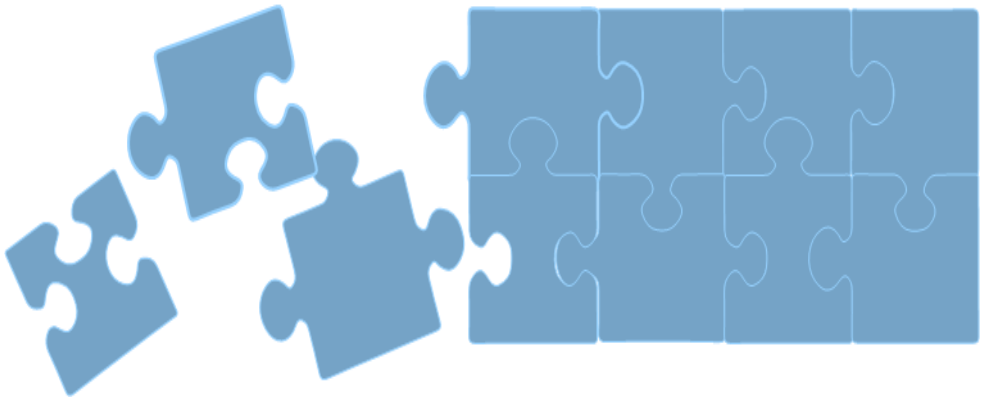

إصدار 2025

التقديم

يسر المجلس الأعلى للسكان أن يصدر خطته الإستراتيجية للأعوام 2026-2030 والتي تعكس التزامه كجهة مرجعية وطنية تعنى بقضايا الحالة الديموغرافية والتنمية في الأردن وعناصر الصحة الإنجابية ذات الصلة. وتعمل الأمانة العامة للمجلس بإدراكٍ بأن التغيرات الديموغرافية هي مسائل كلية تؤثر في كافة القطاعات والاحتياجات الوطنية كما أن تأثيرها طويل الأجل. وانطلاقًا من دور المجلس الأعلى للسكان في هذا المجال تأتي الخطة الإستراتيجية للأعوام 2026–2030 استجابة للتغيرات الديموغرافية الحالية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بها ولضمان بلوغ الإستراتيجة الوطنية للسكان 2021-2030 لأهدافها وغاياتها، حيث تضع الخطة الإستراتيجية للمجلس إطارا عمليًا موجّهًا لجهود المجلس والجهود الوطنية نحو تعظيم تأثير السياسات السكانية في دعم مسار التنمية المستدامة، والمساهمة في طرح الأولويات الديموغرافية على مائدة الحوار المستمر بين المؤسسات الأردنية ذات العلاقة من جهة، ومع الجهات الإقليمية والدولية المانحة والداعمة لأنشطة المجلس من جهة أخرى.

تم الاستناد في إعداد الخطة الإستراتيجية على تحليل لإستراتيجية المجلس السابقة وما تحقق منها من إنجازات، وتحليلاً للمرجعيات الإقليمية والدولية والوطنية ذات العلاقة ولاسيما أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ورؤية التحديث الاقتصادي 2033، وتقارير الرصد للتقدم في تنفيذ كل من الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030 والإستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية 2020-2030، إلى جانب ما أفرزته المنتجات المعرفية التي أنتجها المجلس حديثاً مدعومة بالأدلة والإحصاءات الحديثة المستقاة من التعدادات السكانية والمسوح الأسرية ومن السجلات الإدارية الأردنية، والتي تستوجب تدخلات ممنهجة سواء على مستوى البيئة الممكنة من تشريعات وسياسات داعمة لقضايا السكان والتنمية أو على المستوى المؤسسي للمؤسسات الوطنية أو على المستوى المجتمعي والفردي.

وتشكل الخطة الإستراتيجية للمجلس للأعوام 2026-2030 الإطار العام الذي من خلاله تتوجه جهود المجلس نحو مواجهة التحديات لتحقيق رؤيته المتمثلة في "البعد السكاني محور أساسي في التنمية المستدامة لتحقيق المواءمة ين السكان والموارد من أجل أردن مزدهر "، من خلال تحقيق أهدافه الإستراتيجية المتمثلة في تعزيز بيئة السياسات والقرارات الداعمة لبلوغ الإستراتيجية الوطنية للسكان لأهدافها، تعزيز بيئة السياسات والقرارات الداعمة لزيادة الوصول إلى خدمات ومعلومات صحة جنسية وإنجابية عالية الجودة،تعزيز التعاون والتكامل والشراكات مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها، تعزيز الفعالية والكفاءة التشغيلية للمجلس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج وإدارة الموارد واستدامتها بما يضمن فاعليته واستدامته كمرجعية وطنية في القضايا السكانية والتنموية.

إننا في المجلس الأعلى للسكان نؤمن بأن النجاح في مواجهة التحديات السكانية وتحقيق تنمية متوازنة يتطلب شراكة حقيقية بين جميع الأطراف، وتعاونًا مستمرًا مبنيًا على الالتزام والمسؤولية، وهو ما نسعى لتعزيزه من خلال هذه الخطة. وسيواصل المجلس تعزيز شراكاته مع المؤسسات الدولية بما يساهم في التطوير والتحسين المستمر في أدائه بانفتاحه على التجارب العالمية لغايات تدعيم دور المعرفة في بناء السياسات والممارسات المبنية على الأدلة والبراهين، وضمان استخدام الموارد بطريقة إستراتيجية للاستفادة القصوى منها على المستوى المحلي والدولي.

وإذ أُقدم هذه الخطة الإستراتيجية لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لصاحبة السمو الملكي سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة لتوجيهات سموها المستمرة ودعمها المتواصل للأمانة العامة للمجلس والقضايا السكانية. ولكادر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان على تفانيهم في العمل.

وفقنا الله لتنفيذ هذه الخطة بما يخدم تحقيق الأهداف الوطنية التنموية من أجل أردن مزدهر في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم.

الأمين العام

أ.د. عيسى المصاروه

فهرس المحتويات

البند	الصفحة
تقديم	1
الباب الأول: المجلس الأعلى للسكان: النشأة والمهام و إنجازات الخطة الإستراتيجية السابقة	4
- نبذة عن المجلس الأعلى للسكان - النشاة والتشكيل والمهام والهيكل التنظيمي	4
- أبرز إنجازات المجلس خلال سنوات الخطة الإستراتيجية السابقة	7
الباب الثاني: منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية ومرجعياتها والقضايا الإستراتيجية ذات الأولوية	11
- تمهيد	12
- تحليل الوضع الراهن للقضايا السكانية والقضايا الإستراتيجية الناشئة في ضوء المرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية	13
- التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية للمجلس	24
الباب الثالث: الإطار الإستراتيجي والتوجهات والأهداف الإستراتيجية	27
- الرؤية	28
- الرسالة	28
- القيم الجوهرية	29
- التوجهات والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية	29
- مصفوفة التوجهات والأهداف والمداخلات الإستراتيجية	33
- تنفيذ الخطة الإستراتيجية والشراكات	41
- متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية وتقييمها	42
الملاحق:	
ملحق (1) مصفوفة مؤشرات أداء أهداف الخطة الإستراتيجية 2026-2030	44
ملحق (2) مصفوفة الترابطات بين أهداف التنمية المستدامة والقضايا السكانية والمؤشرات ذات الصلة	46
ملحق (3) الإطار المنطقي للإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030	49
ملحق(4) الإطار المنطقي للإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية 2020-2030	50
ملحق(5) مصفوفة مؤشرات أداء أهداف الخطة الإستراتيجية للمجلس للأعوام 2019-2025	51

الباب الأول

المجلس الأعلى للسكان: النشأة و المهام و إنجازات الخطة الإستراتيجية السابقة

الباب الأول

المجلس الأعلى للسكان: النشأة و المهام و إنجازات الخطة الإستراتيجية السابقة

1.1 نبذة عن المجلس الأعلى للسكان - النشاة والتشكيل والمهام والهيكل التنظيمي

1.1.1 نشأة المجلس الأعلى للسكان ومهامه

اهتماماً من الحكومة الأردنية في مواجهة القضايا السكانية والعمل على وضع الحلول اللازمة لها، فقد أُنشئت النواة الأولى للمجلس الأعلى للسكان في عام 1973بتشكيل اللجنة الوطنية للسكان، وبمبادرة من صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، فقد قررت الحكومة عام 1988 تأسيس الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان لتعمل كجهاز تنفيذي لها، ينظم أدوار اللجنة ويؤدي وظائفها، واتخذت الأمانة العامة للجنة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية مقراً دائماً لها، وقامت الحكومة خلال عامي 1994و1995 بإعادة تشكيل اللجنة بهدف توسيع إطارها وتفعيل دورها لزيادة قدرتها على تحقيق طموحات المرحلة القادمة، كما تم اعتماد الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان باعتبارها الجهة المرجعية والتنسيقية الوطنية في مجال الأنشطة والمعلومات السكانية في الأردن بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 1994/12/27.

وفي عام 2002 تم تشكيل المجلس برئاسة دولة رئيس الوزراء، خلفاً للجنة الوطنية للسكان، لمعالجة عدد من القضايا السكانية التي تؤثر على التنمية، وذلك وفق قرار مجلس الوزراء رقم 15894/4/11/125 تاريخ 2002/12/17، حيث برزت الحاجة إلى رفع مستوى اللجنة لتكون مجلساً أعلى للسكان يرأسه دولة رئيس الوزراء ليمارس دوره في المساهمة في تحقيق التوازن المنشود بين النمو السكاني من جهة والنمو الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة من جهة أخرى. وأعيد تشكيله في عام 2008 برئاسة دولة رئيس الوزراء بموجب قرار رقم 21316/4/11/125 تاريخ 2008/11/12، ثم أعيد تشكيله في عام 2012 بموجب قرار رقم 30625/4/11/125 تاريخ 2012/11/20 برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية عدد من الوزراء والأمناء والمدراء العامين للمؤسسات ذات العلاقة وممثلين عن القطاع الخاص، وذلك لتمكين المجلس من تحقيق أهدافه والمساهمة في وضع السياسات والإستراتيجيات وخطط العمل المعنية بالسكان والتنمية وفقاً لأفضل الممارسات ومتابعة وتقييم تنفيذها وكسب التأييد ونشر الوعي حولها، وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال بالتنسيق مع الشركاء والجهات المعنية لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

شكل (1) مراحل تشكيل المجلس الأعلى للسكان

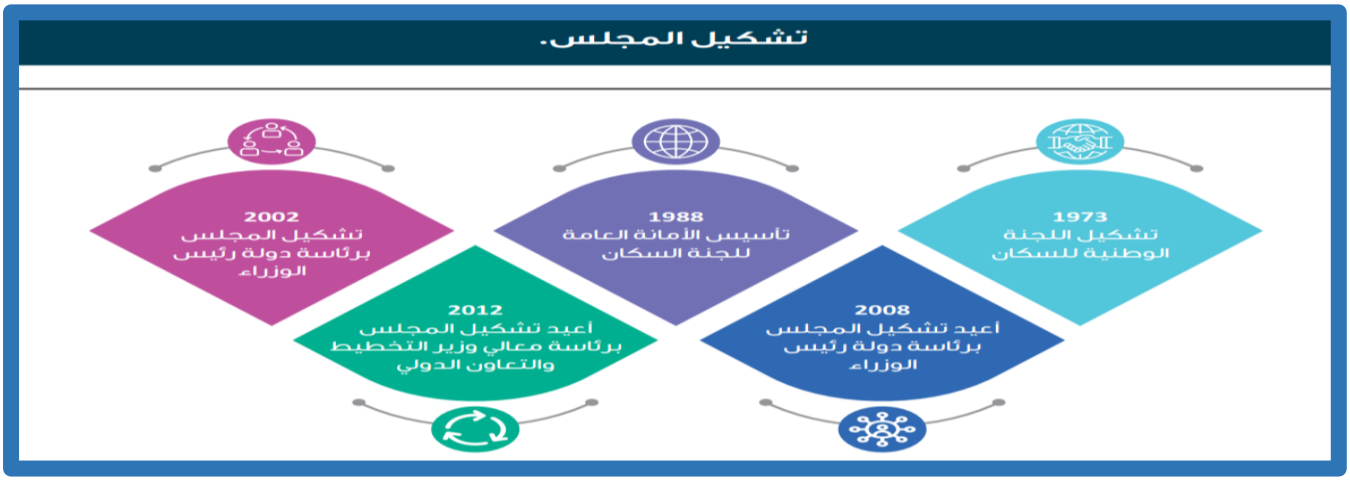

ويضم مجلس أمناء المجلس الأعلى للسكان في عضويته كل من:

- معالي وزيرالتخطيط والتعاون الدولي، رئيساً.
- معالي وزير العمل.
- معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- معالي وزير الصحة.
- معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- معالي وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- عطوفة أمين عام وزارة الشباب.

- عطوفة مدير عام مؤسسة التدريب المهني.
- عطوفة أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- عطوفة رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.
- عطوفة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
- عطوفة أمين عام المجلس الأعلى للسكان - ممثل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية – مقرراً.
- عضوين ممثلين عن القطاع الخاص.

وتنبثق مهام المجلس الأعلى للسكان من قرار تأسيس المجلس من قبل مجلس الوزراء في عام 2002 بأن يكون دور المجلس كجهة تقترح السياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية التنفيذية المتعلقة بالسكان والتنمية، وتعمل على تنسيق ومتابعة تنفيذها مع المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية والتطوعية، وكسب التأييد لها وتعزيز التعاون بين الجهات المنفذة لتلك السياسات. كما أنها الجهة المعنية بتوفير المعلومات وزيادة الوعي بالتحديات السكانية والتنموية، ولتعمل على بناء القدرات الوطنية في مجال السكان والتنمية. وفيما يلي هذه المهام كما وردت في كتاب تشكيل المجلس:

- العناية بتوفير المعلومات السكانية وإجراء المسوح والدراسات والبحوث السكانية ومتابعتها لغايات تحديث الإستراتيجية الوطنية للسكان والتخطيط لبرامج العمل ذات العلاقة.
- اعتماد المجلس كجهة تنسيقية في مجال الأنشطة والمعلومات السكانية والهيئات الحكومية والأهلية والتطوعية وتعزيز مشاركتها في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع السكانية بما ينسجم والإستراتيجية الوطنية للسكان.
- اقتراح السياسات السكانية للدولة وتوجيه الجهود المبذولة في تنفيذها بكفاية وفاعلية للمساهمة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ورفعها إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها.
- اقتراح السياسات الخاصة برفع مستوى الوعي بالقضايا السكانية والتنموية وكسب التأييد لها من خلال برامج مدروسة للإعلام والتعليم والاتصال وتسخير وسائل الإعلام المختلفة لتعزيز الوعي الجماهيري بالقضايا السكانية.
- إقرار الآليات والإجراءات الهادفة إلى مواجهة التحديات السكانية، وبما يحقق أهداف السياسة السكانية في الأردن ورفعها إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها.
- اقتراح برامج التدريب والتعليم وبناء القدرات الوطنية للعاملين في المجالات السكانية في مختلف المؤسسات بالتنسيق مع الوزارات المعنية ورفعها إلى مجلس الوزراء.
- قبول المعونات والهبات المقدمة من المؤسسات المانحة الدولية والوطنية للأنشطة والبرامج السكانية بموافقة مجلس الوزراء.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والدولية المهتمة بالقضايا السكانية.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل واللقاءات المتعلقة بالقضايا السكانية.
- الموافقة على إصدار النشرات العلمية والمطبوعات المتخصصة في مجال السكان وفقاً للقوانين المعمول بها.

ويوضح الشكل (2) أدناه نموذج عمل المجلس كنظام له كيان يتزود من بيئته من مصادر مختلفة ما يعينه على القيام بمهامه وتحقيق أهدافه، يتكون نموذج عمل المجلس من خمس حلقات تبدأ بالمصادر كالوزارات، والمنظمات الأهلية، والجهات المانحة، التي تزود المجلس وجهازه التنفيذي أي الأمانة العامة، بالمدخلات المتنوعة كالبيانات والمعلومات والخبراء، والتي توظف في تنفيذ العمليات المختلفة كإجراء البحوث، وكسب التأييد، والتوعية والتنسيق والمتابعة والتقييم، والتي تؤدي بالتالي إلى مجموعة من المخرجات من وثائق وتقارير ومؤشرات وخطط وطنية وبرامج كسب تأييد وتوعية، والتي غايتها خدمة المعنيين بقضايا السكان والتنمية ومساعدتهم على إتخاذ القرارات التي تتعلق بالسكان والموارد الاقتصادية المتاحة بما يخدم الإنسان والمجتمع وعلى رأسهم مجلس الوزراء. ويظهر ذلك واضحاً في تعاميم مخرجات المجلس من قبل مجلس الوزراء إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية، ويوضح هذا النموذج العلاقات الترابطية بين المجلس وبيئته على شكل حلقات متفاعلة تضيف كل منها قيمة للمجتمع، تتماسك على شكل سلسلة تسمى سلسلة القيمة (Value Chain)، كما ويعرف نطاق عمل المجلس من حيث الأعمال التي يمارسها، والمدخلات التي يحتاجها، والمخرجات التي ينتجها، كما ويبين الشركاء الذين يمثلون قيمة للمجلس إما مزودون له بما يحتاج لبقاءه ونماءه، أو مخدومون بمنتجاته وخدماته.

إن تفاعل المجلس مع بيئته وعلى المدى المتوسط والطويل الأمد يؤدي إلى تحقيق نتائج جيدة على التنمية في الأردن وعلى نوعية حياة الأفراد، ويساهم في تحسين أداء الحكومة ممثلة بالوزارات والمؤسسات العامة ،عبر تقديم المعلومات والمعرفة التى تساعد هذه الوزارات والمؤسسات على صناعة القرار وصياغة السياسات التى تؤثر إيجابياً على خطط عملها وعلى تحقيق أهدافها الوطنية.وتعمل قيادة المجلس على بناء علاقات وطيدة مع مصادر مدخلات عملياته مبنية على الثقة المتبادلة والمصارحة، وذلك لضمان تدفق تلك المدخلات بالكم والنوع المطلوبان وضمان استمرارية "عمليات المجلس" لتقديم المخرجات التي تخدم المعنيين، إذ تعمل في هذا المجال على إشراكهم في الندوات والمؤتمرات، وبناء قدراتهم ،كما تعمل قيادة المجلس على إشراكهم في تنفيذ عملياته من خلال تمثيلهم في اللجان التوجيهية والفنية لتنفيذ العمليات، كما يساعد المجلس في هذا النظام غرسه لمجموعة من القيم بين موظفيه ومن أبرزها التشاركية.

شكل(2) نموذج عمل المجلس الأعلى للسكان

2.1.1 الهيكل التنظيمي الحالي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان[1]

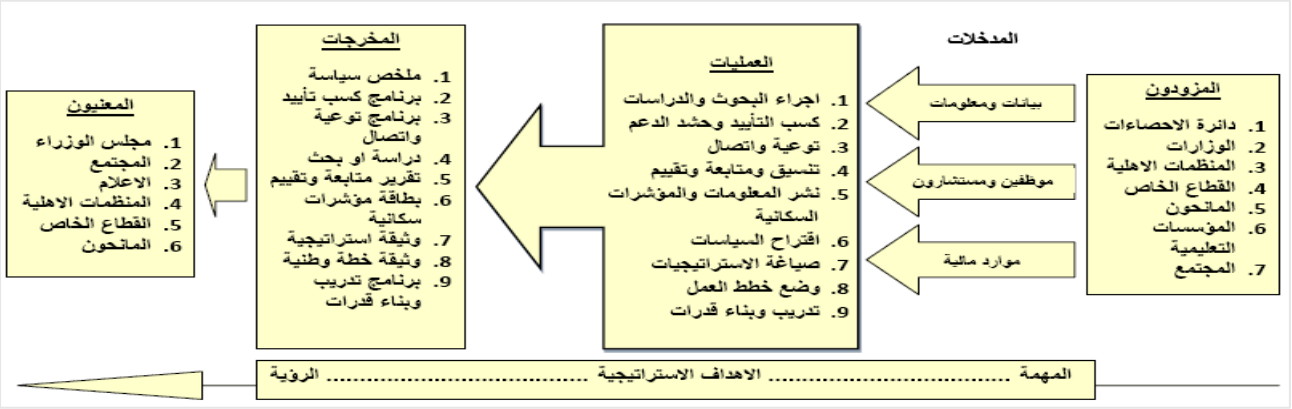

للأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان هيكل تنظيمي يخدم أهدافه الإستراتيجية وتنفيذ مهامه الموكلة إليه ضمن محاور السياسات ودعم القرار وبناء القدرات، والتنسيق والمتابعة والتقييم، والإعلام وكسب التأييد. وبحكم استضافة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان في الصندوق الأردني الهاشمي؛ يطبق المجلس الأعلى للسكان الأنظمة والتعليمات الداخلية الإدارية والمالية الخاصة بالصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. ويلتزم الصندوق بتوفير المقر للمجلس للقيام بأعماله المنوطة به وتوفير كامل الخدمات للمجلس ضمن المباني التابعة للصندوق، وتوفير أية متطلبات لتسهيل عمل المجلس، كما يتولى الصندوق تزويد المجلس بالكوادر البشرية من الموظفين المؤهلين عند الحاجة وبما يتماشى مع متطلبات عمل المجلس ،ويتحمل المجلس نفقات هذه المتطلبات. وضمن إطار الحاكمية يتم إقرار مخرجات المجلس من استراتيجيات وسياسات من قبل مجلس أمناء المنجلس الأعلى اللسكان، ومن ثم يتم رفعها من خلال معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي- رئيس المجلس الأعلى للسكان إلى مجلس الوزراء لغايات المصادقة والتعميم على المؤسسات المعنية لغايات التنفيذ.

شكل (3) الهيكل التنظيمي الحالي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان

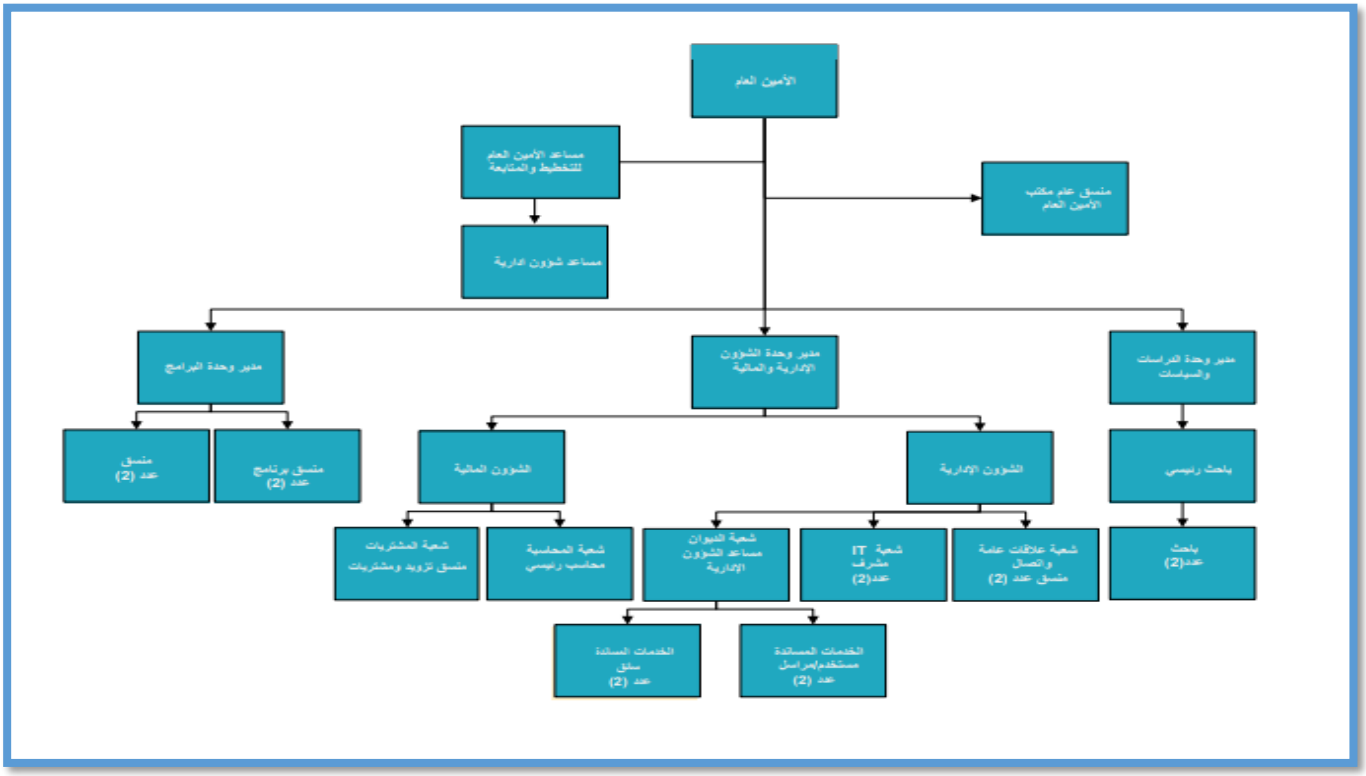

[1] سيتم مراجعة وتعديل الهيكل التنظيمي للمجلس ضمن مبادرات الخطة الإستراتيجية المحدثة للمجلس للأعوام 2026-2030

3.1.1 شركاء المجلس

ترتبط القضايا السكانية مع جميع القطاعات المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية ومرورية، ولذلك فإن التعاون الفعال مع الشركاء عامل أساسي لتحقيق الأهداف المؤسسية ،وبالتالي تعظيم المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية ذات الصلة، من خلال توحيد وتظافر الجهود وانسجامها مع جهود ونشاطات باقي الشركاء بهدف رفع مستوى العمل المؤسسي لضمان تحقيق أهداف المجلس الإستراتيجية والتشغيلية ،من خلال تحقيق أقصى درجات التعاون مع الشركاء الإستراتيجيين في مختلف القطاعات .ويوضح الجدول أدناه شركاء المجلس والعلاقة المتبادلة معهم:

الجهات	حاجة الشركاء للمجلس	حاجة المجلس للشركاء
الجهات الداخلية		
مجلس الوزراء	ملخصات سياسات ومعلومات	إقرار تشريعات وسياسات
مجلس الأمة (النواب والأعيان)	ملخصات سياسات ومعلومات	إقرار تشريعات وسياسات
الوزارات	خبرات ومعلومات وملخصات سياسات	الخبرات، المعلومات وإقرار التشريعات والسياسات
دائرة الإحصاءات العامة	خبرات	المعلومات
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	خبرات ومعلومات وملخصات سياسات	الخبرات، الموارد، المعلومات وإقرار التشريعات والسياسات
دائرة قاضي القضاة	خبرات	المعلومات، وتبني سياسات
دائرة الأحوال المدنية والجوازات	خبرات	توفير المعلومات
الدوائر والمؤسسات الحكومية	معلومات وخبرات	معلومات وخبرات وإقرار تشريعات وسياسات
المؤسسات الإعلامية	معلومات، خبرات	كسب تأييد ورفع وعي
المنظمات غير الحكومية	خبرات ومعلومات وملخصات سياسات	معلومات، وكسب تأييد ورفع وعي
الجامعات والمراكز البحثية	خبرات ومعلومات	الخبرات والمعلومات وإقرار التشريعات والسياسات
المؤسسات والمراكز البحثية والاستشارية	معلومات وموارد	الخبرات والمعلومات
الجهات الخارجية		
الجهات التمويلية المانحة مثل منظمات الأمم المتحدة وغيرها	معلومات وخبرات وملخصات سياسات	دعم فني ومالي
اللجان والمجالس السكانية العربية	تبادل خبرات	تبادل خبرات
المنظمات الإقليمية ذات العلاقة بطبيعة عمل المجلس	تبادل خبرات	تبادل خبرات، موارد مالية

2.1 أبرز إنجازات المجلس خلال سنوات الخطة الإستراتيجية السابقة

تجسيداً لدوره المحوري، سعى المجلس خلال سنوات الإستراتيجية السابقة إلى تنفيذ العديد من المبادرات المنبثقة من مهامه المتعلقة بصياغة واقتراح السياسات والإستراتيجيات ودعم القرارات المتعلقة بالسكان والتنمية، وتعزيز الوعي حولها وتمتين أواصر الشراكة بين المؤسسات المحلية والدولية المعنية بصفته الجهة المرجعية المعنية بقضايا السكان والتنمية. وركز المجلس في برامج عمله خلال السنوات الخمس الماضية على مجموعة من أولويات القضايا السكانية والتنموية والتي تساهم في تحقيق نمو مستدام وعادل يرتكز على التخطيط من منظور سكاني وحشد الجهود للاستفادة من التحول الديموغرافي، وتعزيز برامج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية ،بما يساهم في تحقيق أهدافه الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية، تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها، العمل على تحقيق الإستدامة المالية للمجلس، رفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية، تحسين الكفاءة المؤسسية ورفع جودة المخرجات. وفيما يلي موجزا لأبرز الإنجازات عبر ثلاثة مستويات:

➢ على مستوى البيئة الممكنة من سياسات واستراتيجيات وخطط عمل ومنتجات معرفية:

- تجسيداً لدور المجلس في اقتراح السياسات السكانية والإستراتيجيات وخطط عمل مبنية على الأدلة العلمية لدعم عملية صنع القرار، عمل على دعم إنتاج الأدلة العلمية الموجهة للسياسات والبرامج والخطط الوطنية، ممثلة في إنتاجه ما يزيد عن 70 منتج معرفي[2] ما بين دراسات وأبحاث وتقارير وملخصات سياسات وأوراق حقائق في مجال السكان والتنمية والصحة الإنجابية الداعمة لعملية صنع القرار المستند على الأدلة بالتركيز على القضايا ذات الأولوية،
- تمكن المجلس ضمن إطار مهامه في اقتراح السياسات السكانية وكسب التأييد لها بما يخدم ادماج البعد السكاني في التخطيط التنموي من تبنى الحكومة لمجموعة من السياسات السكانية خلال السنوات الماضية من عمر خطته الإستراتيجية 2019-2025 في ضوء نتائج الدراسات التي عمل على تنفيذها ومن أبرزها:
  - تبني الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030 من قبل مجلس الوزراء وتعميمها على المؤسسات لتنفيذها.
  - إعداد الخطة الوطنية لرصد ومتابعة التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان2021-2030.
  - تبني الإستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2020-2030 من قبل مجلس الوزراء وتعميمها على المؤسسات لغايات تنفيذها.
  - الخطة الوطنية لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي2019.
  - تبني الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 عاماً في الأردن من قبل مجلس الوزراء وإناطة متابعة تنفيذها للمجلس الوطني لشؤون الأسرة.
  - صدور نظام العمل المرن لعام 2024 ،والذي يعد نتاجاً لجهود سابقة للمجلس بدأت عام 2014 حين تقدم المجلس الأعلى للسكان إلى الحكومة بملخص سياسات اقترح به التوسع في أنماط العمل المرن (العمل الجزئي، العمل من المنزل، ساعات الدوام المرن) كسياسة لمعالجة العقبات التي تقف أمام مشاركة النساء في سوق العمل، حيث تم تشكيل لجنة من قبل رئاسة الوزراء برئاسة وزارة العمل وعضوية المؤسسات المعنية والتي قامت بوضع نظام العمل المرن لسنة 2017 ،حيث تبنى مجلس الوزراء هذا النظام وحدد بموجبه أشكال العمل المرن ومنها العمل لبعض الوقت، العمل ضمن ساعات مرنة وبشكل يتواءم مع احتياجات العامل، ولا توثر أحكام هذا النظام على أي حق من الحقوق التي يمنحها قانون العمل للعامل والذي تم المصادقة عليه بإرادة ملكية بتاريخ 2017/3/8.
  - أثمرت جهود المجلس عام 2025 في موافقة وزارة الصحة على تشكيل لجنة تنسيقية وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" برئاسة معالي وزير الصحة لتعزيز الجهود التنسيقية بين المؤسسات العاملة في هذا المجال /كتاب معالي وزير الصحة رقم أ م ت/ 625/120 تاريخ 2025/2/27.
  - تبني المركز الوطني لتطوير المناهج للدليل الإرشادي لتضمين مفاهيم الصحة الإنجابية ضمن المناهج الدراسية وتعميمه على القائمين على تطوير المناهج للعمل بمضمونه بما يخدم العملية التربوية.
- استضافة المجلس الأعلى للسكان لمنصة المعرفة للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية (شير نت الأردن)[3]، والتي عملت على تقوية الربط بين البحوث والسياسات والممارسات من خلال توليد ومشاركة وتعزيز استخدام المعرفة من أجل تطوير سياسات وممارسات أفضل في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، إذ مثل المجلس جهة الاتصال الوطنية مع مؤسسة الشير نت العالمية والتي تم تأسيسها من قبل وزارة الخارجية الهولندية كقاعدة معرفة تجمع بين خبرات المؤسسات الهولندية وشركاء من دول الجنوب والمؤسسات الدولية العاملة في مجال الصحة الإنجابية، لغايات تدعيم دور المعرفة في بناء السياسات والممارسات المبنية على الأدلة والبراهين وضمان استخدام الموارد بطريقة إستراتيجية. وحرص المجلس على توسيع عمل الشير نت الأردن على المستوى الإقليمي بتنفيذ مبادرات مشتركة على المستوى الإقليمي بالتعاون مع دول عربية هي مصر، لبنان، المغرب، تونس. وتجاوز عدد زوار منصة المعرفة للصحة الإنجابية -شير نت **10500 مستخدماً**، وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الشير نت انتهى في عام 2025 الا أن المجلس سيعمل على مواصلة تنفيذ مخرجات المجلس والسعي لجهود حشد الدعم لضمان استمراريته.
- حرص المجلس على طرح الأولويات الديموغرافية على مائدة الحوار المستمر بين المؤسسات الأردنية ذات العلاقة من جهة، ومع الجهات الإقليمية والدولية المانحة والداعمة لأنشطة المجلس من جهة أخرى. بما فيها اجتماعات لجنة االأمم المتحدة للسكان والتنمية في نيويورك وتقديم أوراق موقف الأردن تجاه القضايا المطروحة. ودأب المجلس الأعلى للسكان على القيام بتقدير لتأثير التزايد والتغير السكاني على التنمية عن طريق استخدام نتائج الإسقاطات السكانية حسب العمر والجنس حتى منتصف القرن الحالي التي تُعدها دائرة الإحصاءات العامة استناداً إلى سيناريوهات مستقبلية عن استخدام وسائل تنظيم االأسرة الحديثة. وأوضح هذا العمل كيف تؤثر سيناريوهات التزايد السكاني المفترضة على التنمية معبراً عنها بالحاجات المستقبلية للسكان في مجالات الصحة والتعليم والمياه والطاقة والغذاء والإسكان والعمل والموارد المالية اللازمة لتلبية هذه الحاجات.
- عمل المجلس على عقد لقاءات مع الأحزاب السياسية واللجان البرلمانية في مجلسي النواب والأعيان والمؤسسات الوطنية لعرض المشهد الديموغرافي في الأردن والقضايا ذات الأولوية من أجل استعراض المشهد الديموغرافي في الأردن ،والحوار حول سبل الاستجابة للتحديات ذات الصلة بهذا المشهد..

---

2 www.hpc.org.jo ممكن الاطلاع على المنتجات المعرفية للمجلس على الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للسكان

3 https://share-net-jordan.org.jo/

➢ على المستوى المؤسسي و تنمية القدرات للمؤسسات الوطنية

- عمل المجلس من خلال برامجه على تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في دعم تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، مع التركيز على تحسين صحة النساء والمراهقين والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن، وجسد المجلس الحاكمية الرشيدة والنهج التشاركي في تنفيذ مبادراته وبرامجه المرتبطة بالأهداف الوطنية من خلال التعاون والتنسيق مع كافة مكونات الحاكمية الرشيدة، حيث تعاون المجلس مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمراكز البحثية والمؤسسات الإعلامية والمنظمات الدولية لمواجهة العقبات التي تعترض الصحة والتنمية، كما حرص على بناء شراكات مع صانعي السياسات والجهات المانحة لدعم تنفيذ السياسات الوطنية ذات العلاقة.
- حرص المجلس على تعزيز قدرات الشركاء في مجال إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي ،وإعداد ملخصات السياسات وأوراق الحقائق لخدمة عملية وضع السياسات السكانية وبرامج الصحة الإنجابية وكسب المؤازرة لهما، والمتابعة والتقييم والمشورة المتخصصة لتنظيم الأسرة والإدارة المحكمة بالنتائج، وبناء قدرات الإعلاميين في مجال الإعلام السكاني، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج **1917 مستفيداً**.
- حرص المجلس على عضويته في اللجان الوطنية القطاعية الخاصة بمتابعة تنفيذ المبادرات الوطنية حيث شارك في عضوية أكثر من 20 لجنة من أبرزها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، الفريق الوطني للحماية من العنف، اللجنة التوجيهية لإعداد استراتيجية القطاع الصحي، اللجنة التوجيهية العليا لخطة الاستجابة للازمة السورية، اللجنة الفنية لإعداد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025-2033 وفرق العمل الفنية الخاصة بإعداد التقارير الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة، اللجنة الفنية للإستراتيجية الوطنية لكبار السن والخطة التنفيذية المنبثقة عنها، اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية للتحضير للتعداد العام للسكان والمساكن 2025، والورشة الوطنية لإضافة قطاع الحماية الاجتماعية إلى الخطة التنفيذية لرؤية التحديث الاقتصادي للسنوات 2026-2029، إلى جانب عضوية العديد من اللجان الفنية الأخرى الخاصة بالمبادرات المنفذة من الشركاء.
- وفي مجال تعزيز النظام الإحصائي الوطني الأردني كثف المجلس جهوده مع المؤسسات الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني لمتابعة الجهود الوطنية لتجويد وزيادة اكتمال بيانات السجلات الإدارية ومناقشة آلية إنتاج المؤشرات الحيوية وفق المنهجيات المتعارف عليها دولياً، والتباحث حول هيكلية ومحتويات التقارير الإحصائية السنوية للجهات المشاركة.
- عزز المجلس من التعاون الاقليمي والدولي مع المنظمات العاملة في مجال السكان والتنمية ومنها منظمة الأسكوا، جامعة الدول العربية، مركز المرأة العربية للدراسات والتدريب "كوثر"، برنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي (WOTRO, GAGE)، منظمة البحوث العلمية الهولندية (NWO)،منظمة أوكسفام، باثفايندر انترناشونال، منظمة الصحة العالمية، اليونسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، السفارة الهولندية، الشير نت العالمية، المعهد الاستوائي الملكي الهولندي KIT، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية على المستوى الإقليمي والدولي ومنها المجلس العربي للبحوث الاجتماعية في للبنان،الجامعة االأمريكية في القاهرة، جامعة هارفارد، جامعة إدنبرة، وعضوية المجلس في المجلس العربي للسكان والتنمية والذي أُنشأ عام 2019 بمبادرة من المملكة الأردنية الهاشمية لتعزيز العمل العربي المشترك في مجال القضايا السكانية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وترأس المجلس لأعمال دورته لمدة عامين ومشاركته الفاعلة في لجنة الخبراء الاستشارية للمجلس التي تعنى بصياغة مقترحات لتفعيل العمل العربي المشترك في المجال السكاني وتقديم الدعم الفني للأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية في مجال متابعة تنفيذ توصيات الاجتماعات السنوية للمجالس واللجان الوطنية للسكان ومشاركته في اجتماعات المجلس العربي السنوية والمبادرات المنفذة من خلاله. وحرصه على مشاركة تجاربه وممارساته الفضلى من برامج ومبادرات أمام المجالس السكانية العربية، للاستفادة من خبرات المجلس المتميزة في اقتراح السياسات السكانية وكسب التأييد لها ومتابعة تنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية ورفع الوعي بها، كما استضاف المجلس زيارات وفود من المجالس السكانية العربية ومن المؤسسات الوطنية للاطلاع على تجربة الأردن في مجال صياغة السياسات السكانية وكسب التأييد لها.

➢ على المستوى الفردي والمجتمعي:

- ايماناً بأهمية تعزيز معلومات خدمات الصحة الإنجابية للشباب تم إعداد وتحديث وثيقة المعايير الوطنية لخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب وتطبيقها في مجموعة من مواقع تقديم الخدمات الصحية وبناء قدرات الكوادر التعليمية في الجامعات ومنظمات المجتمع المدني العاملة مع الشباب لغايات دعم تطبيقها من قبلهم،
- تم تطوير منصات رقمية الكترونية لتعزيز توفير معلومات الصحة الإنجابية للشباب "دربي" و بشكل يستجيب لإحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ حملات كسب تأييد للتعريف بها على مستوى الجامعات والمؤسسات العاملة مع الشباب، حيث تجاوز عدد المستفيدين من هذه اللقاءات 3000 مستفيد.
- إعداد أدلة تدريبية لتعزيز الحوار بين الوالدين وأبنائهم اليافعين في مجال الصحة الإنجابية، وتنفيذ برامج تدريبية للشباب في مجال الصحة الإنجابية، وإنتاج تنويهات وفيديوهات وبرامج إعلامية توعوية داعمة لقضايا السكان والصحة الإنجابية،
- تفعيل دور المواقع الإلكترونية الخاصة بالمجلس وصفحاته على الشبكات ومواقع التواصل الاجتماعي ليتجاوز عدد زوار الموقع االإلكتروني للمجلس 127 ألف زائر.

- تم بناء شراكات فاعلة مع المركز الوطني لتطوير المناهج للسعي نحو إدماج مفاهيم الصحة الإنجابية ضمن المناهج الدراسية وإعداد الدليل الإرشادي لدمج مفاهيم الصحة الإنجابية والجنسية في المناهج الدراسية والأنشطة التربوية المرافقة وذلك وفقاً للممارسات الفضلى بالاستناد على دليل اليونسكو، كما تم عقد المؤتمر الإقليمي حول الإنتاج المعرفي المشترك في مجال التربية الجنسية الشاملة ومدى إدماج مفاهيم الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية وشارك فيه خمسة دول مصر ولبنان وتونس والمغرب والأردن.
- نفذ المجلس عدد من المبادرات الإعلامية مثل إحياء الأيام العالمية المرتبطة بقضايا السكان والتنمية، وإنتاج مواد إعلامية وترويجية متعددة، وتعزيز الفريق الإعلامي للمجلس من خلال إضافة الإعلاميين من مختلف الوسائل الإعلامية للفريق.

تعزيز الكفاءة المؤسسية والفعالية التشغيلية للمجلس

- حرص المجلس على تطوير وإدامة بنيته التحتية التكنولوجية وتعزيز قدرات الموظفين باشراكهم بالعديد من البرامج التدريبية ضمن مجالات عمل المجلس، كما تم وإدامة حوسبة أعماله من خلال تطبيق نظام تتبع سير العمل e- file ،وإدامة تطبيق نظام المتابعة والتقييم لأداء الوحدات المحوسب mema cpm.
- حرص المجلس على قياس رضا الشركاء بشكل سنوي للتعرف على وجهة نظر الشركاء ومدى رضاهم عن تناول المجلس للقضايا السكانية بهدف تعزيز هذا الدور، وتحديد سبل تحسين وتطوير العلاقة مع الشركاء، وتحسين مستوى رضا الشركاء المتعاملين مع المجلس في معالجة قضايا السكان والتنمية، بما يلبي احتياجات وتوقعات الشركاء الوطنيين ويخدم تحقيق الأهداف الوطنية. وقد أظهرت نتائج قياس رضا الشركاء للسنوات 2019-2025 ارتفاعاً في مستويات الرضا عن أداء المجلس ودوره في معالجة القضايا السكانية والثقة في قدرة المجلس على معالجة القضايا السكانية.

شكل (4) رضى الشركاء عن أداء المجلس الأعلى للسكان

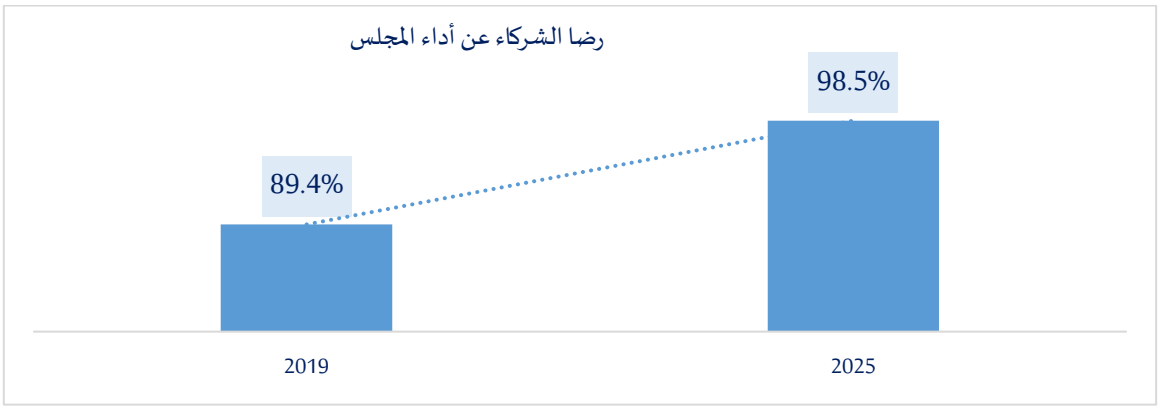

ويظهر الملحق (5) نتائج تقييم مؤشرات أهداف الخطة الإستراتيجية للمجلس للأعوام 2019-2025

الباب الثاني

منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية ومرجعياتها والقضايا الإستراتيجية ذات الأولوية

الباب الثاني

منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية ومرجعياتها والقضايا الإستراتيجية ذات الأولوية

1.2 منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية والقضايا السكانية الإستراتيجية ذات الأولوية على المستوى الوطني

1.1.2 تمهيد

طرأت تغيرات كثيرة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأردن عندما وضعت الخطة الإستراتيجية للمجلس السابقة عام 2019 والتي غطت الفترة 2019-2025، وقد بلغ أثر هذه التغيرات، خاصة الاقتصادية، مستويات تؤرق متخذي القرار، بحيث تستدعي توظيف قدرات متميزة لتحليلها واستنباط مداخلات مبتكرة لمعالجتها، لذلك يحتاج المجلس إلى إعادة توجيه جهوده وجهود المعنيين نحو مواجهة التحديات الناجمة عن هذه التغيرات.

وضمن إطار سعي المجلس الأعلى للسكان إلى تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز مبادئ التميز واستدامة الأداء وتحسين مؤشراته في تحقيق أهدافه الإستراتيجية وتطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة من خلال تعزيز المساءلة ومتابعة تنفيذ البرامج والمبادرات من حيث كفاءة وفاعلية التنفيذ والاستخدام الأمثل للموارد؛ بما يساهم في تنفيذ المهام الموكوله له المتعلقة بصياغة السياسات ودعم القرارات المتعلقة بالسكان والتنمية، وتعزيز الوعي حولها وتمتين أواصر الشراكة بين المؤسسات المحلية والدولية المعنية بصفته الجهة المرجعية المعنية بقضايا السكان والتنمية ،تم تحديث الخطة الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان للأعوام 2026-2030 ،وذلك بتبني منظومة من التخطيط الإستراتيجي من خلال الإدارة المحكمة بالنتائج للمساهمة في وضع خارطة طريق تمكن المجلس من وضع أولوياته للقضايا السكانية، والتركيز على طاقاته وموارده والتأكد من أنّ الموظفين والمسؤولين يعملون نحو أهداف مشتركة، عن طريق اتفاق مشترك حول النتائج المرجو الوصول إليها، وتقييم تأقلم المجلس في استجابته لبيئة متغيرة، كما وتنتج عن التخطيط الإستراتيجي قرارات جوهرية توجه أفعال المجلس والتي تشكل هوية المجلس ورؤيته الإستراتيجية وتحديد الشركاء ونطاق عملهم، حيث تعتبر عملية التخطيط الإستراتيجي الأسلوب الأمثل لإحداث نقلة نوعية في مجمل أداء المجالس ،حيث أن من أهداف التخطيط الإستراتيجي التخطيط لبناء البنية التحتية من هياكل إدارية وتنمية وتعزيز قدرات الموظفين لتتلاءم مع التخطيط لضمان تنفيذ الخطط الإستراتيجية بكفاءة عالية. وتتطلب هذه المهام كوادر بشرية مدربة بكفاءة عالية، تدرك تماماً العلاقة بين السكان والتنمية وطرق جمع البيانات وتحليلها والإلمام بطرق إجراء الإسقاطات السكانية، إذ أن استقراء مستقبل السكان والتغير في حجمهم وتركيبهم وتوزيعهم يعتبر من الأساسيات العملية والعلمية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

ونظرا لتطلع المجلس إلى أن يكون مكون أساسي في وضع السياسات ذات العلاقة بالسكان والتنمية ودعم صانعي القرار للوصول إلى رفاهية جميع السكان في الأردن انطلاقا من المرجعيات الوطنية والإقليمية والعالمية مع الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى جهود متضافرة لإدماج الديناميكيات الديموغرافية في عمليات التخطيط الاجتماعي الاقتصادي والسياسي وخلق بيئة ممكنة، وتعزيز قدرات المؤسسات والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ICPD. وشمل تحليل الخطة الإستراتيجية الرؤية والرسالة والقيم وتحليل البيئة الداخلية والخارجية والتوجهات الإستراتيجية وما انبثق عنها من الأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية والمداخلات الإستراتيجية ومدى اتساقها مع الأهداف الوطنية التنموية ورؤية التحديث الاقتصادي 2033 وأجندة التنمية المستدامة 2030 والإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030 وتقارير رصد التقدم المنبثقة عنها، والإستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2020-2030 وتقارير رصد التقدم الخاصة بها والخطة الوطنية لتنفيذ التزامات نيروبي 2019.

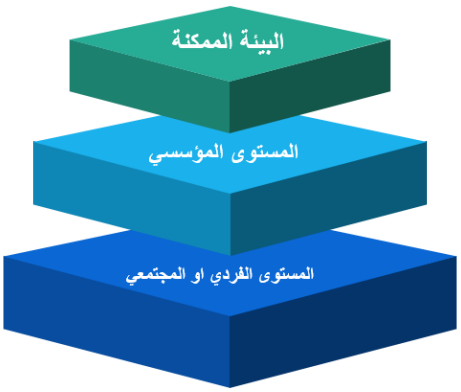

ولتحقيق رسالة المجالس بما تتضمنه نطاق أعماله المختلفة وتقاطعه في جميع مناحي الحياة ينتهج المجلس مبدأ نظرية التغيير (Theory of Change) ضمن منظومة تكاملية عبر ثلاثة مستويات رئيسية هي: مستوى البيئة الممكنة، المستوى المؤسسي، والمستوى الفردي والمجتمعي.

1. مستوى البيئة الممكنة التي تحددها الأطر القانونية والسياسية المواتية بالارتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 ورؤية التحديث الاقتصادي 2033 لتحقيق نمو مستدام وعادل يرتكز على التخطيط من منظور بلوغ أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان لغاياتها وذلك بإدماج الديناميكيات السكانية في عملية التخطيط الوطني الكلي والقطاعي والمحلي ووضع آليات لمراقبة المساءلة يرتكز على تحليل البيانات والمؤشرات وتوليد المعرفة بشأن التحديات والفرص المتاحة.

2. **المستوى المؤسسي** الذي يركز على تنمية القدرات للمؤسسات الوطنية الحكومية وغيرها للتخطيط من منظور الأبعاد الديموغرافية من أجل إعطاء مضمون عملي للأطر القانونية والسياسات. حيث يتطلب التخطيط للقضايا السكانية والتنموية إلى توفر قدرات وطنية مؤهلة في مجال السكان والتنمية، تتمكن من ربط العلاقة بين السكان والتنمية ونمذجة التداخل والتشابك بين المتغيرات الديموغرافية ومؤشرات التنمية وإحداث التناغم والانسجام بين القطاعات المختلفة ومن ثم تتحقق عملية إدماج القضايا السكانية في الخطط والسياسات والبرامج ضمن نهج تشاركي مع المؤسسات الوطنية والدولية والجهات المانحة المعنية. كما أن عملية الدمج تحتاج إلى كوادر بشرية مدربة تدرك تماما العلاقة بين السكان والتنمية وطرق جمع البيانات وتحليلها والإلمام بطرق إجراء الإسقاطات السكانية، إذ أن استقراء مستقبل السكان والتغير في حجمه وتركيبه وتوزيعه يعتبر من الأساسيات العملية والعلمية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. تتسم تنمية القدرات بأنها عملية ديناميكية وتكرارية. وتتضمن هذه العملية عددا من التدخلات لتنمية القدرات (تعزيز القدرات أو إعداد قدرات جديدة)، ولتحليل القدرات (تحليل القدرات الحالية وتحديد الاحتياجات والثغرات المتعلقة بالقدرات)، واستغلال القدرات (تعبئة واستغلال القدرات الحالية)، والاحتفاظ بالقدرات (رعاية وإدامة القدرات التي أُنشئت بمرور الوقت).
3. **المستوى الفردي والمجتمعي** الذي يركز على تسخير جميع أشكال وسائل الإعلام وقنوات المناصرة وكسب التأييد لدعم الممارسات الثقافية التي تعزز مفاهيم الصحة الإنجابية والفرصة السكانية.

ولغايات الخروج بوثيقة الخطة الإستراتيجية للمجلس بصورتها النهائية، اتبع فريق المجلس الأعلى للسكان المعني بتطوير الخطة الإستراتيجية الإجراءات التالية:

- مراجعة مكتبية لتقارير انجاز الخطة الإستراتيجية السابقة للأعوام 2019-2025 .
- تحليل الوضع الراهن للقضايا السكانية من خلال مراجعة مكتبية للوثائق والتقارير والمرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالقضايا السكانية .
- التحليل الرباعي لوضع المجلس الأعلى للسكان.
- عقد جلسات للكادر الفني في الأمانة العامة للمجلس للخروج بقائمة القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية على المستوى الوطني وعلى مستوى البيئة الداخلية للمجلس وبنيته التنظيمية .
- مراجعة واعتماد رؤية ورسالة المجلس والقيم الجوهرية.
- اعتماد مصفوفة التوجهات والأهداف الإستراتيجية والفرعية والمداخلات الإستراتيجية.
- اعتماد مصفوفة مؤشرات قياس أداء الخطة الإستراتيجية للمجلس .

2.1.2 تحليل الوضع الراهن للقضايا السكانية والقضايا الإستراتيجية الناشئة في ضوء المرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية

يدرك المجلس الاعلى للسكان بأن التغيرات الديموغرافية هي مسائل كلية تؤثر في كل القطاعات والاحتياجات الوطنية كما أن تأثيرها طويل الأجل. كما أن القرارات التي تتخذها الأسر الأردنية والسياسات العامة والأوضاع الإقليمية هي التي تحدد إلى حد كبير الحالة العامة التي يعيشها المجتمع الأردني. حيث تتغير الحالة الديموغرافية لأي مجتمع من حيث حجم السكان وتركيبهم حسب الجنس والعمر وتوزيعهم الجغرافي، بسبب أربعة عناصر أو عمليات تؤثر مباشرة في الحالة الديموغرافية للسكان، أما العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية فتؤثر وتغير في الحالة الديموغرافية بصورة غير مباشرة من خلال هذه العناصر الأربعة، ويحصل تأثير هذه العناصر الأربعة متزامناً وبصورة مستمرة في كل لحظة زمنية، وهذه العناصر الأربعة هي: المواليد والوفيات و صافي الهجرة الدولية ولا بد أن نضيف عاملاً خفياً آخر يسبب تغيراً مستمراً في التركيب العمري للسكان وهو أن السكان الأحياء في أي مجتمع تتغير أعمارهم سنة بعد أخرى مع تقدمهم في العمر.

وضمن هذا السياق، قامت الأمانة العامة للمجلس بإعداد صفحة عن مؤشرات المشهد الديموغرافي[4] يتم تحديثها بصورة مستمرة كلما ظهرت معلومات جديدة عن حالة السكان. كما قام بإعداد الحالة الديموغرافية الراهنة لسكان المملكة الأردنية الهاشمية والتي استندت إلى وصف المشهد الديموغرافي الراهن لسكان الأردن وما شهده من تغيرات في السنوات الأخيرة، وتفسير مدعوم بالأدلة والإحصاءات الحديثة المستقاة من التعدادات السكانية والمسوح الأسرية ومن السجلات الإدارية الأردنية مما يساهم في تنوير عملية إعداد السياسات والبرامج والخطط والمشروعات السكانية والاجتماعية وتقييمها، وطرح الأولويات الديموغرافية على مائدة الحوار المستمر بين المؤسسات الأردنية ذات العلاقة من جهة، ومع الجهات الإقليمية والدولية المانحة والداعمة لأنشطة المجلس من جهة أخرى[5]، وتوثق بالأرقام والأدلة حالة كافة عناصر الحالة الديموغرافية الأردنية وما يتصل بها من مكونات الصحة الإنجابية.

كما يتطلع المجلس الاعلى للسكان إلى أن يكون مكون أساسي في وضع السياسات ذات العلاقة بالسكان والتنمية ودعم صانعي القرار انطلاقا من المرجعيات العالمية والإقليمية والوطنية وذلك بالارتكاز على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، والتزامات قمة نيروبي 2019. وبالتنسيق مع الشركاء المعنيين. كما ويتزامن تطوير هذه الخطة الإستراتيجية مع إصدار المجلس الأعلى للسكان لمجموعة من تقارير رصد التقدم في متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية إلى جانب الالتزامات الوطنية المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي 2033

4 https://www.hpc.org.jo/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%E2%80%93-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-2025

5 https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/final_letter_final_new_font_003.pdf

والخطط القطاعية للمؤسسات المعنية بقضايا السكان والتنمية، وما أفرزته المنتجات المعرفية التي أنتجها المجلس حديثا من قضايا سكانية تستوجب تدخلات ممنهجة من قبل المجلس سواء على مستوى البيئة الممكنة من تشريعات وسياسات داعمة لقضايا السكان والتنمية أو على المستوى المؤسي للمؤسسات الوطنية أو على المستوى المجتمعي والفردي. وفيما يلي نورد أدناه تحليلا لهذه المرجعيات وما أفرزته من قضايا سكانية تتطلب تدخلات ممنهجة من قبل المجلس بما يتوائم ومهامه الموكولة له.

1.2.1.2 أهداف التنمية المستدامة 2030

إن العلاقة ما بين القضايا السكانية وأهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs) [6] هي علاقة جوهرية ومترابطة، حيث تؤثر القضايا السكانية (مثل النمو السكاني، عدد السكان، توزيعهم، التركيب العمري والنوعي للسكان، الهجرة، التحضر، الفقر، الصحة الإنجابية، والتعليم) بشكل مباشر في مدى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، ولذلك، فإن السياسات السكانية الفعالة والمتكاملة تعتبر شرطًا أساسيًا لنجاح أجندة التنمية المستدامة. لذلك، وضعت الأمم المتحدة في أجندة 2030 أهدافًا للتنمية لا يمكن تحقيقها بدون فهم عميق واهتمام جاد بالتحولات السكانية. لا يمكن لأي دولة أن تحقق أهداف التنمية المستدامة دون أن تضع في اعتبارها القضايا السكانية. فالسكان هم محور التنمية بتعليمهم، بصحتهم، بفرصهم، وبمشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. القضايا السكانية كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة:

- الانتقال الديموغرافي (انخفاض مستوى الإنجاب والوفيات) يوفر فرصًا لتحقيق "العائد الديموغرافي"، أي تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي إذا ما تم الاستثمار في الصحة والتعليم والعمل.
- الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة تمكّن النساء والأسر من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإنجاب، مما يساهم في تحقيق الاستدامة.
- الهجرة والنزوح تؤثر على التوزيع السكاني وتفرض تحديات على التنمية المحلية والعالمية.
- الشيخوخة السكانية تتطلب سياسات خاصة بالحماية الاجتماعية والرعاية الصحية.
- الشباب يمثلون قوة دافعة للتنمية إذا تم تمكينهم من خلال التعليم وفرص العمل.

وتدعم السياسات السكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إدماج البعد السكاني في الخطط الوطنية للتنمية، والتنبؤ بالتحولات الديموغرافية والاستعداد لها، إلى جانب دعم البيانات والإحصاءات السكانية لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتطوير برامج تستجيب للفئات السكانية المختلفة (الشباب، كبار السن، النساء، ذوي الإعاقة)، حيث ترتبط القضايا السكانية بكافة أهداف التنمية المستدامة ولاسيما الأهداف التالية:

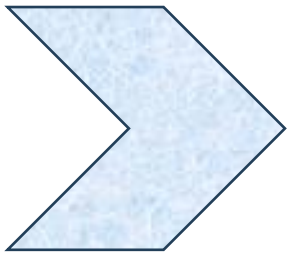

- الهدف الأول: القضاء على الفقر .
- الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع .
- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه.
- الهدف الرابع: التعليم الجيد.
- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين .
- الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الهدف العاشر: الحد من اوجه عدم المساواة.
- الهدف الحادي عشر: مدن ومجنمعات محلية مستدامة.
- الهدف الثالث عشر: العمل المناخي.
- الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

تبنى الأردن أجندة أهداف التنمية المستدامة وقدم للأمم المتحدة خلال أعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بأجندة التنمية المستدامة، تقريره الطوعي الأول عام 2017 والثاني 2022 لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف هذه الأجندة ،كما طور قاعدة بيانات تفاعلية لمؤشرات التنمية المستدامة تعد منصة إحصائية رقمية

[6] تم تعريف التنمية المستدامة وفقا لموقع الامم المتحدة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وتدعو التنمية المستدامة إلى تظافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملا للجميع ومستداما وقادرا على الصمود. ولا بد لتحقيق التنمية المستدامة، من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. وهذه العناصر مترابطة وكلها حاسمة لرفاهية الأفراد والمجتمعات.

تستعرض المؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، إلا أنه وفقاً لمؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة فإن أداء الأردن للفترة 2015-2025 قد تحسن فقط بما مقدارة 6.7 درجة، اذ سجل خلال السنوات العشرة الماضية تقدما بسيطاً بمعدل 0.3 سنوياً.[7]

ويلعب المجلس الأعلى للسكان دورًا حيويًا في ربط التحولات السكانية بمسارات التنمية المستدامة، من خلال الرصد والتحليل للمؤشرات الديموغرافية ذات العلاقة بالأهداف والتخطيط المتكامل، والعمل كمظلة وطنية لتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالقضايا السكانية والتنموية، والمشاركة في اللجان الفنية الوطنية الخاصة بإعداد التقارير الوطنية الطوعية حول التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب السعي إلى إدماج البعد السكاني في الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتقديم توصيات لمراعاة التحولات الديموغرافية في التخطيط القطاعي، وإعداد ونشر دراسات تحليلية وأوراق سياسات لمتابعة آثار المتغيرات السكانية على التنمية، تقدم لصنّاع القرار حول القضايا السكانية ذات الصلة بالأهداف لغايات دعم القرار المبني على الأدلة.

ويظهر الملحق (2) تحليلاً مموجزاً لأوجه الترابطات بين أهداف التنمية المستدامة والقضايا السكانية والمؤشرات ذات الصلة.

2.2.1.2 رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033[8]

تتمحور رؤيةُ التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار «**مستقبل أفضل**» وتشكل الإستدامة ركنًا أساسيًّا في هذه الرؤية المستقبلية. تنفذ الرؤية من خلال ثمانية محركات لنمو الاقتصاد تغطي 35 من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من 366 مبادرة، جرى وضع وصف تفصيلي لكل منها، وتحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني

تقوم رؤية التحديث الاقتصادي التي تبنتها الحكومة الأردنية على ركيزتين استراتيجيتين:

- **الركيزة الأولى: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية**، مما يساهم في زيادة الفرص الاقتصادية للمواطنين وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، ويتجسّد ذلك من خلال ثلاثة أهداف إستراتيجية اقتصادية متكاملة، هي إتاحة مزيد من فرص الدخل للمواطنين، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مكانة الأردن في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتتوزع أولويات النمو الاقتصادي في الرؤية على خمسة محركات نمو رئيسة وذلك بسبب الترابط بينها، هي: الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية، والأردن وجهةً عالمية، والريادة والإبداع، والموارد المستدامة.

- **الركيزة الثانية: الارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين**، ويمكن أن يصل من خلال الركيزة الثانية إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة.

وفيما يتعلق بمكون بجودة الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، جاءت الرؤية لتضع برامج الوقاية والرعاية الصحية الأولية القائمة على صحة الأسرة وتحقيق التأمين الصحي الشامل محوراً أساسياً من محاورها، حيث تناول قطاع الرعاية الصحية تحليلاً للتحديات التي تواجهه أبرزها:

- تفعيل الحوكمة والمساءلة لتعزيز أداء النظام الصحي، فضلاً عن أن نظام التمويل غير مستدام ولا يوفّر حزمًا واضحة من الخدمات أو مصادر متنوعة للتمويل، وتشمل التحديات الأخرى: التفاوت بين القطاعين العام والخاص في ما يتصل بجودة خدمات الرعاية الصحية وفترة الانتظار وكفاءة الإدارة، وعدم توافق مهارات الموارد البشرية وكفاءاتها مع نمو القطاع واحتياجاته،واقتصار التحوّل الرقمي على السجلات الطبية الإلكترونية، وتوجيه التركيز بشكل عام على العلاج وليس على الوقاية والصحة العامة
- تعديل إطار الحوكمة والمساءلة في القطاع وتعزيزه لضمان فعالية التعاون، وتحسين الجودة، وتقليل فترات الانتظار، والحرص على سلامة المريض، وضمان مواءمة مُخرجات الرعاية الصحية مع المعاييرالدولية.
- تحقيق التأمين الصحي الشامل وتوحيد أنظمة التأمين الصحي العام.
- تسريع عملية التحوّل الرقمي والابتكار وتعزيزها في القطاع للوصول إلى أفضل المعايير المعنية بتقديم الرعاية الوقائية والخدمات الصحية عالية الجودة.
- تجهيز أفضل القوى العاملة الملائمة التي تتمتع بالمهارات والكفاءات في قطاع الرعاية الصحية من خلال تحسين نظام التعليم، والحرص على التطوير المهني المستمر وإدارة الأداء والقيادة.
- الإسراع في التوسع للتغطية الصحية الشاملة للجميع، واستدامة المستشفيات والمراكز الصحية.

[7] https://dashboards.sdgindex.org/profiles/jordan/

[8] https://www.jordanvision.jo/ar

دور المجلس الأعلى للسكان في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

أغفلت رؤية التحديث الاقتصادي والبرنامج التنفيذي المنبثق عنها للسنوات 2023-2025 مبادرات التأثير على العوامل الديموغرافية والقضايا الناشئة عنها ومخرجات هذه العوامل الناظمة للتغير السكاني وذلك بصورة مباشرة، في حين تعاملت الخطة مع مخرجات تفاعل السكان في التنمية وبالتالي تعاملت مع المبادرات ذات العلاقة بذلك مثل (استمرار انشاء مدارس مراعية للتعليم الدامج وتجهيزها لمواجهة النمو السكاني وتقليل الاكتظاظ)، لكن بطريقة غير مباشرة أعطت الخطة الاهتمام بتحسين تنفيذ خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر نوعية الحياة Quality of Life Indexويتضمن هذا المؤشر أبعاد ديموغرافية مثل العمر المتوقع عند الولادة، وفي حين تناول خلاصة الوضع الاقتصادي ضمن وثيقة الرؤية مجموعة من التحديات الاقتصادية وأثر جائحة كورونا وأثر اللاجئين طويل الأمد والنمو الاقتصادي الحقيقي والدين العام ومعدلات التضخم ولكن لم يتم الإشارة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وازدياد حجم السكان وارتفاع نسب غير الأردنيين كتحديات تتطلب استجابات لها . وللتغيرات الديموغرافية نتيجة الوجود السوري وتأثيراته على ارتفاع معدلات النمو السكاني، كما لم يتم ربط النمو الاقتصادي بالنمو الديموغرافي، كما وغابت عن فرضيات نمو الاقتصاد الكلي أية فرضيات مرتبطة بمعدلات النمو السكاني السنوية، كما تم الإشارة إلى فرضية بقاء السوريين حتى عام 2033، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن الرؤية **ارتكزت على الاستجابة للنمو السكاني وليس الحد منه أو التأثير على المتغيرات الديموغرافية**. كما وعند تحليل المبادرات الواردة في وثيقة الرؤية والبرنامج التنفيذ المنبثق عنها ومدى تقاطعها مع السياسات الواردة في الإستراتيجية الوطنية للسكان والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية التي يعمل المجلس الأعلى للسكان على متابعة تنفيذها، يلاحظ الارتباط فيما بينهما من خلال شمول وثيقة الرؤية على مبادرات تستهدف استغلال ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع الأردني وذلك من خلال استحداث فرص العمل في القطاعات ذات الأولوية وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمراة ، وتحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام، وتعزيز تنافسية الأردن عالمياً، كما تم الإشارة في أولويات قطاع الرعاية الصحية إلى مجموعة من القضايا والتي تنسجم مع المحور الصحي ضمن الإستراتيجية الوطنية للسكان والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية: ولاسيما تلك المتعلقة بتحسين خدمات الرعاية الصحية وتبنّي مفاهيم أساليب الحياة الصحية في التصميم الحضري وضمن المجتمعات لتحسين جودة الحياة، وتقوية دور الرعاية الصحية الأولية بوصفها المدخل الأساسيّ لإتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية بتساوٍ ضمن نظام متكامل وممكّن رقميًّا والإسراع في التوسع للتغطية الصحية الشاملة للجميع.

وقد حرص المجلس الأعلى للسكان عند إعداده خطة المتابعة ورصد التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030 إلى تضمين الخطة للسياسات والمبادرات والمؤشرات ذات العلاقة الواردة في البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي والتي تتقاطع مع محاور الإستراتيجية الوطنية للسكان الأربعة (المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية، محور المرأة والشباب، محور الصحة والصحة الإنجابية، محور الهجرة) وذلك ضمن سياسات خطة المتابعة ومؤشراتها، لضمان رصد مؤشراتها وتوثيقها ضمن تقارير المتابعة الدورية لرصد مدى التقدم في تحقيق أهداف الإستراتيجية بما يساهم في تعزيز طرحها على مائدة الحوار، كما سيعمل المجلس الأعلى للسكان من خلال منتجاته المعرفية من دراسات وملخصات السياسات وأوراق الحقائق في المساهمة في توفير المعلومات والبيانات حول القضايا الديموغرافية والتنموية ذات الأولوية والتي يمكن أن تساهم في توجيه السياسات والبرامج المنبثقة عن الرؤية، إلى جانب الاستمرار في تنفيذ مبادرات لتوعية المهتمين من العاملين في السجلات الإدارية والإعلاميين حول المؤشرات الدولية (المؤشرات المركبة) الواردة في وثيقة الرؤية وأهمية تعزيز جاهزية النظام الإحصائي الوطني الأردني لتوفير المؤشرات الفرعية اللازمة لقياسها. وقد أثمرت مشاركات المجلس الأخيرة في التحضير للبرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي 2025-2030 أهمية إدخال مكون الحماية الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بتوفير فرصل العمل للأردنيين وإحلالها مكان العمالة الوافدة ،وتوسيع قاعدة المشتركين بالضمان الاجتماعي، وتعديل التشريعات المشجعة على الإنسحاب المبكر من سوق العمل إلى مبادرات البرنامج كونها كانت غائبة في البرنامج التنفيذي الأول.

3.2.1.2 الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021 -2030[9] وتقارير رصد التقدم المنبثقة عنها

أعد المجلس وثيقة الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام 2021-2030 وتم إقرارها كوثيقة وطنية بموجب كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 3910 تاريخ 2021/10/5، وتكليف الجهات المعنية بالعمل بما جاء فيها، وتبنت الإستراتيجية أربعة أهداف تساهم في تحقيق رؤيتها المتمثلة في "**جميع السكان يتمتعون بحياة صحية واجتماعية كريمة وفرص متكافئة في المشاركة الاقتصادية**"، كالتالي:

- تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- تمكين المرأة والشباب .
- تحقيق الرفاه الصحي.
- التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات.

9 https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A_0.pdf

واستناداً إلى الدور التنسيقي للمجلس الأعلى للسكان في رصد ومتابعة تحقيق الإستراتيجية الوطنية للسكان لأهدافها، قام المجلس عام 2023 بإعداد الخطة الوطنية لرصد ومتابعة التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان[10] بهدف توفير آلية عملية يستخدمها المجلس الأعلى للسكان في رصد ومتابعة تحقق سياسات الإستراتيجية الوطنية للسكان، من خلال متابعة تحقيق مؤشرات الأهداف الإستراتيجية، حيث يوضح الملحق (3) نموذج الإطار المنطقي لسلسلة الأهداف الإستراتيجية والفرعية المرجوة من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان

أظهرت نتائج تحليل الأداء في رصد التقدم في تنفيذ الإستراتيجية خلال الفترة 2021–2024[11] وتقرير الرؤى الصادر عنه[12] تقدمًا متفاوتًا على مستوى تطوير السياسات والتشريعات وتوسيع الخدمات في بعض المجالات، مثل تمكين المرأة، وتحسين مؤشرات الصحة الإنجابية، وتحديث خطة الاستجابة للأزمة السورية. إلا أن هذا التقدم ما زال يصطدم بعوائق هيكلية، من أبرزها ضعف التنسيق بين القطاعات، نقص البيانات الدقيقة والمحدثة، التفاوت في تخصيص الموارد، واستمرار تركز الخدمات والفرص في إقليم الوسط على حساب الأطراف. كما برزت مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل الأداء لتحقيق النتائج المرجوة على مستوى الأهداف الإستراتيجية المبينة ضمن الملخص أدناه تبعا لكل محور من محاور الإستراتيجية والتي تستوجب تعزيز الجهود اللاستجابة لها:

المحور	أبرز الإنجازات الكمية	أهم التحديات	أبرز التوصيات
المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية.	• انخفاض معدل البطالة إلى 22% عام 2023. • ارتفاع عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي إلى 1.55 مليون مشترك. • ارتفاع نسبة الالتحاق برياض الأطفال (المرحلة الثانية) إلى 67.4%. • تحقيق الأردن المرتبة 47 عالميًا في مؤشر الأمن الغذائي.	• محدودية مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني مقارنة باحتياجات سوق العمل. • ضعف توفر بيانات حديثة ومتكاملة حول أبعاد الفقر المتعدد. • فجوة النوع الاجتماعي في المناصب القيادية. • تراجع الأداء البيئي إلى المرتبة 81 عالميًا.	• توسيع منظومة التعليم المهني واستحداث مشاغل ومدارس تقنية جديدة. • تطوير شبكة النقل العام وربطها بالمناطق الطرفية. • إنشاء قاعدة بيانات وطنية للفقر متعدد الأبعاد. • تعزيز وصول النساء إلى مواقع صنع القرار والقيادة.
محور تمكين المرأة والشباب.	• ارتفاع نسبة تمثيل النساء في البرلمان إلى 19.6%. • زيادة ملكية النساء للشقق إلى 25.6%، وللأراضي إلى 19% • ارتفاع نسبة الإبلاغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى 66.9%. • إطلاق منصات شبابية مثل "مهنتي" لدعم ريادة الأعمال.	• انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل إلى أقل من 20%. • استمرار بعض الأعراف الاجتماعية والثقافية المقيّدة لدور المرأة. • انخفاض نسبة ملكية النساء للأوراق المالية. • غياب بيانات وطنية مصنفة حسب النوع الاجتماعي.	• تعزيز ريادة الأعمال النسائية والمبادرات الشبابية. • استهداف المناطق الريفية ببرامج تمكين اقتصادي واجتماعي. • تطوير نظام وطني لتجميع وتحليل البيانات المصنفة جندريًا. • إطلاق حملة إعلامية لتغيير الصور النمطية حول أدوار النساء والشباب.
محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية.	• تغطية صحية وصلت إلى 72% من السكان. • انخفاض نسبة وفيات الأمهات إلى 23.7 حالة لكل 100,000 ولادة حية. • انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 15 لكل 1,000 ولادة.	• ارتفاع نسبة الولادات القيصرية إلى 42.8% (أعلى من المعدلات العالمية). • انتشار فقر الدم بين الأطفال بنسبة 32%. • ضعف التمويل المخصص للرعاية الوقائية. • غياب برامج التثقيف الجنسي للمراهقين والشباب.	• تطوير خدمات الصحة الإنجابية والمشورة المجتمعية. • تضمين الصحة النفسية ضمن خدمات الرعاية الأولية. • إنشاء مرصد صحي وطني رقمي لمراقبة المؤشرات الصحية. • دعم خدمات التطبيب عن بعد في المناطق المهمشة والنائية.
محور الهجرة واللجوء والأزمات.	• ربط جميع غرف الطوارئ (100%) بالمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. • تمويل خطة الاستجابة للأزمة السورية بنسبة 33.4% • ارتفاع تحويلات المغتربين إلى 2,482.7 مليون دينار أردني في عام 2023 . • تنفيذ مشاريع لتحسين البنية التحتية في المجتمعات المستضيفة.	• ضعف استمرارية التمويل الدولي خاصة لخطة الاستجابة للأزمات. • التمركز السكاني المفرط في إقليم الوسط (92% من السكان يعيشون على 16% من المساحة). • استمرار هجرة الكفاءات (يُقدّر أن 10% من السكان يعيشون في الخارج). • نقص البيانات السكانية المُحدثة المصنفة حسب النوع والمنطقة.	• تطوير سياسة وطنية شاملة للهجرة واللجوء تشمل إعادة التوزيع الديموغرافي. • إعداد خارطة وطنية للخدمات الاجتماعية حسب الكثافة السكانية والفجوات. • بناء نظام إنذار مبكر سكاني لتحليل الهجرة والضغط السكاني. • تعزيز استثمار تحويلات المغتربين في مشاريع تنموية محلية مستدامة ودعم المجتمعات المستضيفة.

[10] https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/lkht_lwtny_lrsd_wmtb_ltqdm_fy_tnfydh_lstrtyjy_lwtny_llskn2021-2030_.pdf

[11] https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/ltqryr_lwl_lrsd_wmtb_mwshrt_ld_llstrtyjy_lwtny_llskn_llwm_2021-2023.pdf

[12] https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/insight_report_sfht_tqryr_lrw_kml_ltqryr_m_lglf_lkhrjy.pdf

4.2.1.2 الإستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية 2020-2030[13]

تقدم الإستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية 2020- 2030 إطاراً مرجعياً لمختلف الشركاء في الأردن لتضمين الخطط المؤسسية المداخلات اللازمة لتحقيق رؤية الإستراتيجية المتمثلة في " **الاتاحة الشاملة لخدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية المتكاملة للمساهمة في الوصول إلى رفاه الأسر في الأردن**". وتساهم الإستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2016-2030 وخاصة الهدف الثالث المعنى بالصحة والرفاه. وتأخذ الإستراتيجية في الاعتبار خصوصية الوضع في الأردن فيما يتعلق بأولويات قضايا الصحة الإنجابية والجنسية. وتتضمن الإستراتيجية أربعة محاور إستراتيجية تشمل: محور البيئة الممكنة، محور الخدمات والمعلومات، محور المجتمع، محور الإستدامة والحوكمة. كما تتبنى الإستراتيجية مستهدفات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (2016 – 2030) والمعنى بالصحة ومستهدفات الإستراتيجية الدولية لصحة الأم والطفل والمراهقات (كل أم وكل طفل 2016-2030) وكذلك مستهدفات الخطة الإستراتيجية العربية متعددة القطاعات لصحة الأمهات والأطفال والمراهقات ومستهدفات الإطار المفاهيمي الإقليمي لدمج الصحة الإنجابية والجنسية في الرعاية الصحية. وتبنت الإستراتيجية تحقيق الأهداف التالية (للاطلاع على الإطار المنطقي للإستراتيجية انظر الملحق رقم 4):

- تطوير تشريعات وسياسات داعمة وممكنة لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة (محور البيئة الممكنة).
- توفير خدمات ومعلومات صحة جنسية وانجابية مدمجة ومتكاملة ذات جودة لكافة السكان (الافراد) في كافة مناطق المملكة (محور الخدمات والمعلومات).
- تحقيق اتجاهات ومعتقدات وسلوكيات مجتمعية ايجابية تجاه قضايا الصحة الإنجابية والجنسية (محور المجتمع).
- تطوير خدمات ومعلومات صحة جنسية وانجابية متكاملة ممأسسة ومستدامة ضمن شراكات قطاعية فاعلة (محور الإستدامة والحوكمة.

ويتمحور دور المجلس الأعلى للسكان في متابعة تنفيذ الإستراتيجية من خلال توجيه الشركاء ومتابعتهم في تنفيذ الإستراتيجية من خلال آلياته المعتمدة، والتأكد من فعالية المداخلات والبرامج على مستوى الإستراتيجية، بينما يتولى الشركاء تطوير الخطط التنفيذية الخاصة بتنفيذ هذه المداخلات ومتابعة تطبيقها وضمان فعاليتها على مستوى كل مؤسسة. كما يقوم المجلس الأعلى للسكان بإصدار تقرير متابعة وتقييم سنوي يلخص تقارير المتابعة والتقييم المقدمة من الشركاء من خلال اللجان الفنية والتوجيهية الممثلة من المؤسسات المعنية بتقديم خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية وترصد هذه التقارير الإنجازات والعقبات التي واجهت الشركاء في التنفيذ والتوصيات اللازمة لمواجهة هذه العقبات ويتم مناقشتها مع أعضاء اللجان الفنية والتوجيهية لبحث سبل معالجتها.

وقد أفرزت نتائج التقييم السنوية الخاصة بتنفيذ الإستراتيجية مجموعة من التحديات التي تستوجب تكثيف الجهود لمعالجتها من أبرزها:

- التفاوت الجغرافي في توزيع خدمات الصحة الإنجابية، خاصة في المناطق الطرفية والمخيمات، حيث تعاني تلك المناطق من ضعف البنية التحتية الصحية ونقص الكوادر الصحية المؤهلة لاسيما في المناطق النائية وارتفاع الدوران الوظيفي مما يؤثر على القدرة على تقديم الخدمات الطبية المطلوبة في الوقت المحدد مما يتطلب تحسين فعالية وكفاءة إدارة الموارد البشرية المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة. وتقوية برامج التطوير المهني لتعزيز معارف ومهارات وممارسات واتجاهات مقدمي الخدمة في مجال تنظيم الأسرة ومراجعة محتويات الخطط الدراسية للتعليم الطبي بشقيه النظري والعملي للتعرف على مدى توفر التدريب على تقديم المشورة والخدمة حول الوسائل الحديثة قبل الخدمة و/أو بعدها.
- ضعف التنسيق بين الجهات الصحية الحكومية وغير الحكومية في تقديم خدمات الصحة الإنجابية، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وعدم كفاية التغطية في بعض المناطق.
- نقص التمويل اللازم لدعم برامج الصحة الإنجابية من المؤسسات الوطنية والاعتماد على الجهات المانحة التي تقلص تمويلها في السنوات الأخيرة نتيجة للصراعات الإقليمية في المنطقة مما يتطلب تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص للحصول على تمويل إضافي واستكشاف فرص الحصول على تمويل دولي من الهيئات الدولية والمؤسسات التنموية.
- الحاجة إلى تبني نهج شامل يجمع بين تطوير السياسات الصحية والتعليمية، وتوسيع نطاق الخدمات، وتقديم برنامج تأهيلي متكامل للمقبلين على الزواج. ويشمل هذا التوجه دمج المناهج التعليمية: تعزيز إدماج موضوعات الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج المدرسية والجامعية،بأسلوب علمي قائم على حقوق الإنسان، مع مراعاة الخصوصية الثقافية.
- الحاجة إلى تعميم الأدلة الإجرائية والإرشادية الخاصة بتقديم الخدمات وتوفير التدريب والدعم المستمر للكوادر .
- غياب الأنظمة الإلكترونية الشمولية لإدارة معلومات الصحة الإنجابية والجنسية وطنياً.
- الحاجة إلى متابعة جهود مراجعة التشريعات والسياسات الإجرائية التي تحدد دور القابلات في تقديم خدمات تنظيم الأسرة خاصة بعد نجاحهن في تركيب اللولب، فهو الوسيلة الحديثة لتنظيم الإنجاب المفضلة لدى النساء واللاتي يفضلن تلقيها من قبل مقدم خدمة أنثى.
- توجد فرص عديدة مهدورة لتقديم مشورة تنظيم الأسرة للمترددات وغير المترددات على مواقع الخدمات الصحية وخاصة غير المستخدمات لهذه الوسائل
- المعيقات المجتمعية المتمثلة في قلة الوعي والموروث الاجتماعي والثقافي اتجاه تعزيز التثقيف في مجال الصحة الإنجابية لاسيما بين فئة الشباب وفئة اللاجئين مما يستدعي تصميم حملة للترويج للوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة لزيادة الوعي المجتمعي والطلب على خدمات تنظيم الأسرة، تحمل رسائل واضحة ومنسجمة مع سياقنا الثقافي وعبر كافة وسائل الاتصال الأكثر استخداماً بالتنسيق مع كافة القطاعات المقدمة للخدمة.

[13] https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9%202020-2030%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%20%282%29.pdf

5.2.1.2 الخطة الوطنية لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019[14]

هدفت قمة نيروبي التي عقدت عام 2019 إلى حشد الإرادة السياسية والالتزامات المالية من الدول للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان التنمية 1994 بعد مرور 25 عاماً على المؤتمر، وتضمنت قائمة الالتزامات العالمية تركيزاً على قضايا محددة بشأن التنمية والسكان، خصوصا للفئات الأكثر ضعفاً، فتم التأكيد فيها على العمل على تحقيق "ثلاث نتائج تحويلية" خلال العقد المقبل هي:

- إنهاء وفيات الأمهات والنفاس والتي يمكن الوقاية منها.
- إنهاء الحاجات غير الملباة لوسائل منع الحمل الحديثة.
- إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة كزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث -

وقد إختار الأردن (12) إلتزاماً من بين الإلتزامات التي صدرت عن قمة نيروبي كون هذه الإلتزامات تتصل بمواضيع وبقضايا وبتحديات ذات أولوية بالنسبة للأردن، حسب ما تبينه أحدث البيانات والأدلة والبحوث الأردنية ذات الصلة بهذه الإلتزامات، وأعد المجلس خطة وطنية لمتابعة تنفيذ هذه الالتزامات تضمنت المداخلات اللازمة تحت كل التزام من هذه الالتزامات، ولغايات حسن متابعة التنفيذ قام المجلس بتضمين مداخلات الخطة ومؤشراتها ضمن مداخلات الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية 2020-2030 والخطط التنفيذية المنبثقة عنها حيث يقوم برصد الإنجاز ضمن تقارير متابعة الخطط التنفيذية للإستراتيجية، وفيما يلي ملخصا لهذه الالتزامات:

- نؤكد إلتزام الأردن ببرنامج عملَ المؤتمرُ الدوليُ للسكانِ والتنميةِ وأولوياتِ أهدافِ التنميةِ المستدامةِ، يستمر الأردن في الالتزام بتقديم المعلومات والمشورة وخدمات تنظيم الأسرة ذات الجودة المستندة على المنهج الحقوقي وخاصة المناطق النائية والفئات الهشة.
- يؤكد الأردن الالتزام بالسعي إلى خفض مراضة ووفيات الأمهات .
- يؤكد الأردن التزامه بضمان حصول المراهقين والشباب على معلومات شاملة وملائمة للعمر.
- يلتزم الأردن باستمرار العمل للحد من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- سيتمر الأردن في دعم تنفيذ برنامج اللامركزية من خلال تمكين المجالس المحلية ومجالس المحافظات في تنفيذ البرامج والمشاريع المبنية على احتياجات مجتمعاتهم ورصد المخصصات المالية المستجيبة لتلك الاحتياجات والأولويات.
- يستمر الأردن بالالتزام بتنفيذ الخطط الوطنية التي توجه التمويل الدولي لبرنامج تنظيم الأسرة.
- يستمر الأردن بتنفيذ السياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية لاستثمار العائد الديموغرافي.
- يلتزم الأردن بتنفيذ بنود قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2017 وإستراتيجية الحماية الاجتماعية.
- يستمر الأردن بتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية وبناء القدرات الوطنية وتوفير البيانات الوطنية والمحلية (دون الوطنية) والحساسة للنوع الاجتماعي .
- يلتزم الأردن على أعلى المستويات باستمرار مشاركة الشباب في وضع الإستراتيجيات والخطط الوطنية .
- يلتزم الأردن بتنفيذ خطة الاستجابة للأزمة السورية والتي ركزت على توفير التمويل من خلال الجهات المانحة لتعزيز الخدمات الصحية المقدمة للاجئين و المجتمعات المستضيفة.

6.2.1.2 القضايا الإستراتيجية السكانية ذات الأولوية التي أفرزها تحليل الوضع الراهن على المستوى الوطني

أفرز تحليل الوضع الراهن للسكان في ضوء المرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية وما أفرزته المتجات المعرفية التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس مجموعة من القضايا الإستراتيجية التي ستوجه عمل المجلس للسنوات الخمس القادمة:

- حجم السكان الحالي يبلغ 11.850 مليون نسمة؛ وستة (6) ملايين من الحجم الحالي للسكان حصلت في آخر 20 سنة مما يعني أن عدد السكان قد تضاعف في فترة زمنية وجيزة. وساهم الإنجاب في الزيادة السكانية السريعة التي شهدها الأردن، فقد سُجل لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات خلال السنوات 2010-2024 نحو 3 مليون مولود، بمتوسط سنوي يتجاوز 200 ألف مولود (نحو مليون مولود كل خمس سنوات). ودأب المجلس الأعلى للسكان على القيام بتقدير لتأثير التزايد والتغير السكاني على التنمية عن طريق استخدام نتائج الإسقاطات السكانية حسب العمر والجنس حتى منتصف القرن الحالي التي تُعدها دائرة الإحصاءات العامة استناداً إلى سيناريوهات مستقبلية عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة. وأوضح هذا العمل كيف تؤثر سيناريوهات التزايد السكاني المفترضة على التنمية معبراً عنها بالحاجات المستقبلية للسكان في مجالات الصحة والتعليم والمياه والطاقة والغذاء والإسكان والعمل والموارد المالية اللازمة لتلبية هذه الحاجات. هناك **حاجة إلى استمرار متابعة المجلس للمتغيرات الديموغرافية وكسب التأييد لسياسات ضبط النمو السكاني وتحديث التقديرات السابقة عن تأثيرات التغيرات الديموغرافية المرجح حصولها حتى عام 2035 على الاحتياجات القطاعية في التعليم، العمل، الصحة، المياه، والمرور، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بعد ظهور نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2025.**

[14] https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/lkht_lwtny_ltnfydh_ltzmt_lrdn_nhw_qm_nyrwby_2019.pdf

- الإنجاب محدد رئيسي للحالة الديموغرافية حجماً وتزايداً وتركيباً وهو بذلك قضية إستراتيجية، ويتعين أن يتم تناولها بجدٍ ونحن نتبصر في السياسات الوطنية حاضراً ومستقبلاً، فمستويات الإنجاب المكتمل[15] مرتفعة ومتباينة بين الشرائح السكانية. يبلغ متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة الواحدة التي أتمت حياتها الإنجابية (وصلت للعمر 45-49 سنة) 4.28 مولود. وهناك تحدي إضافي يتمثل في وجود تباينات واضحة في معدل الإنجاب المكتمل حسب المحافظات والجنسية ومستوى التعليم ومستوى المعيشة. مما **يتطلب تعزيز توجيه برامج الصحة الإنجابية وفقاً للتباينات الجغرافية والشرائح السكانية.**
- وجود تأثير ديموغرافي لغير الأردنيين بما فيهم اللاجئين، فقد ازداد عدد غير الأردنيين بمقدار 2.5 مليون نسمة خلال الفترة بين التعدادين الأخيرين (2004-2015)، وارتفعت نسبتهم أيضاً من حوالي 8% إلى 31%، وبمعدل نمو سنوي غير مسبوق مقداره 18%حيث شكل السوريون حوالي 43% من إجمالي غير الأردنيين (أي 1.27 مليون نسمة). ورغم توقف لجوء السوريين إلى الأردن وعودة إعداد قليلة منهم إلى سوريا أو مغادرتهم إلى دول أخرى، إلا أن هذا لا يعني تناقص أعدادهم حيث أن أعدادهم في تزايد مستمر بسبب ارتفاع معدلات الزواج دون سن 18 وارتفاع معدلات الإنجاب بينهم حيث يقدر عددهم حاليا بحوالي 1.6 مليون نسمة، وبلغ عدد المواليد غير الأردنيين المسجلين لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات خلال السنوات 2012-2024 نحو 341 ألف مولود، منهم 218 ألف مولود سوري، يشكلون 64% من إجمالي عدد المواليد غير الأردنيين، كما أن معدلات الإنجاب بين السوريين أعلى بكثير مما هي عليه بين الأردنيين[16]، مما يتطلب **تعزيز دور المجلس في تعزيز برامج الصحة الإنجابية الموجه للاجئين و مواصلة جهود تضمينها ضمن الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 حول "المرأة والأمن والسلام"، وأهمية الاستمرار في جهود كسب التأييد في تجويد بيانات غير الأردنيين مع إدارة الإقامة والحدود ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ودعم جهود العودة الطوعية للسوريين، ومتابعة ديناميات التغير السكاني بين اللاجئين وإدامة اصحاب القرار بالمستجدات.**
- الارتفاع المتوقع في نسب كبار السن مستقبلاً مما يتطلب من المجلس الاستمرار في دعم جهود تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لكبار السن والخطط التنفيذية المنبثقة عنها التي يتم متابعتها من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة من خلال عضويته في اللجان الفنية الخاصة بالإستراتيجية وتقديم التحليلات الفنية التي تدعم تعزيز الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية لهذه الشريحة من السكان.
- معدل البطالة بين الأردنيين مرتفع ونسبة العمالة غير الأردنية مرتفعة، حيث بلغ معدل البطالة بين الأردنيين لعام 2024 (18.2 % بين الذكور، 32.9% بين الإناث)، ونحو 66.4% من المتعطلين الأردنيين هم من الذكور؛ نحو 59% من المتعطلين الذكور لا يحملون الثانوية العامة، وحتى لو انخفضت معدلات البطالة بين الأردنيين، فإن أعداد المتعطلين الأردنيين في السنوات القادمة متوقع أن تبقى مرتفعة لأن بيننا 4.6 مليون طفل ويافع دون سن 18 سنة، ولذا ستدخل نسبة مرتفعة منهم إلى سوق الباحثين عن العمل في السنوات القليلة القادمة، لاسيما مع غياب خطاب وطني صريح نحو تعزيز التدريب المهني للشباب والتوجه لفرص العمل المتاحة التي يشغلها غير الأردنيين ولا تتطلب مهارات متقدمة أو تعليم متخصص. **وهنا يبرز دور المجلس في تقديم التحليلات الفنية لإظهار حجم المشكلة وتبعاتها وطرحها على مائدة الحوار مع المعنيين.**
- انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة حيث لا تتجاوز 14% ،وانسحابها المبكر من سوق العمل، مما يتطلب أن يقوم **المجلس الأعلى للسكان**، ضمن إطار **الإستراتيجية الوطنية للسكان**، بدور فاعل في معالجة انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن من خلال ضمان **إدماج التمكين الاقتصادي للمرأة في السياسات السكانية**، وإعداد الدراسات والتحليلات التي تدعم صُنّاع القرار بوضع سياسات قائمة على الأدلة، والمساهمة في الجهود التنسيقية مع **الجهات الوطنية** لتبني إجراءات من شأنها تحسين بيئة العمل ودعم مشاركة المرأة وإستدامتها في سوق العمل.
- تعزيز الحماية الاجتماعية واستدامتها من خلال منظومة صندوق الضمان الاجتماعي تتطلب تقديم المجلس لتحليلات فنية لبيان تأثير المتغيرات الديموغرافية في الحماية الاجتماعية بهدف **إثارة حوار** حول أهمية أخذ المتغيرات الديموغرافية (العمر والحالة الزواجية والوفاة والتركيب النوعي والجنسية) بالحسبان، وكيفية الاستجابة الحكيمة لحاجات المتقاعدين حسب سبب تقاعدهم ولحقوق ورثتهم، وبما يعزز الحماية الاجتماعية للأردنيين، ولكن دون الإضرار باستدامة الوضع المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الذي يضمن هذه الحماية، و**هنالك حاجة إلى تعزيز جهود كسب التأييد نحو إعادة النظر في سياسات تعويضات الدفعة الواحدة** من خلال تشديد الشروط الخاصة بها أو تقديم بدائل مالية مستدامة تدعم استمرارية وجود النساء في سوق العمل وفي نظام الضمان الاجتماعي، وتعديل التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي **من خلال رفع سن التقاعد المبكر وزيادة عدد الاشتراكات الشهرية المطلوبة** لغايات استحقاق الراتب التقاعدي، و**تعزيز برامج التوعية والتثقيف** التي تستهدف النساء العاملات حول **أهمية استمرارية الاشتراك بالضمان الاجتماعي** وتأثير ذلك على حياتهن مستقبلاً.
- التوزيع الجغرافي للسكان غير المتوازن وضار بالبيئة والاقتصاد الريفي والتنمية المستدامة نتيجة لغياب قانون يحمي الأراضي الريفية وينظم استعمالاتها مما يولد أعباء وكلف إدارية واقتصادية باهظة تتمثل في الارتفاع الهائل في أسعار الأراضي للغايات السكنية والأضرار البيئية المتمثلة في الفيضان العمراني الحضري على الأراضي المزروعة والزراعية الخصبة المنتجة للحبوب وتدمير مناطق الاستجمام، وعدم قدرة المؤسسات المعنية على توفير خدمات الصرف الصحي والبنية التحتية في مناطق العمران الجديدة، **مما يتطلب تعزيز جهود كسب التأييد لدعم تطوير سياسات متعلقة بإعادة التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع العادل لمكاسب التنمية وضبط استعمالات الأراضي.**

[15] تم استخدام معدل الإنجاب المكتمل للنساء المتزوجات في الفئتين 45-49 سنة و 40-49 سنة، لأنه يمثل إنجاباً فعلياً، كما أنه أقل تأثراً بتذبذب مستويات الإنجاب وما بها من أخطاء خلال السنوات القليلة الماضية.

[16] حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023 يبلغ معدل الإنجاب المكتمل للمرأة السورية (في الفئة 40-49 سنة) 4.5 طفل مقابل 3.7 طفل للمرأة الأردنية.

- أظهر غياب البعد السكاني والمتغيرات الديموغرافية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي أهمية تعزيز جهود إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي والمحلي وبناء القدرات المؤسسية في هذا المجال **مما يستدعي أهمية أن يكون المجلس حاضراً في فرق العمل الوطنية الخاصة بإعداد البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي للسنوات 2025 -2030 لضمان دمج المتغيرات الديموغرافية في كافة مراحل إعداد البرنامج، وتعد مصفوفة سياسات الفرصة السكانية وسياسات الإستراتيجية الوطنية للسكان مدخلاً مهماً للمجلس في هذا المجال، إلى جانب تعزيز دور المجلس كجهة استشارية وتدريبية في مجال قضايا السكان والتنمية وضمان عضويته وتمثيله الفاعل في اللجان الوطنية المشكلة من قبل الشركاء ذات العلاقة بقضايا السكان والتنمية.**
- ضعف الوعي لدى بعض المعنيين بإدخال البعد السكاني والأخذ بالاعتبار الاتجاهات الديموغرافية المستقبلية ضمن عملية التخطيط التنموي، الأمر الذي يعكس عدم اعتباره أولوية والتركيز بدلاً من ذلك على معالجة الأوضاع الحالية، **مما يتطب تعزيز دور المجلس في البرامج التدريبية المنفذة للقيادات العليا من خلال تعزيز شراكته مع معهد الإدارة والخدمة العامة**، إلى جانب وجود توجه لدى الحكومة لإجراء انتخابات لأعضاء المجالس البلدية في عام 2026 مما يتيح **الفرصة المجلس لبناء قدرات أعضاء المجلس المنتخبين الجدد في مجال ادخال البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي ضمن البرامج التنفيذية للمحافظات.**
- أظهرت عملية إعداد تقارير متابعة الإستراتيجية الوطنية للسكان والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية ضعف استجابة بعض المؤسسات في توفير المؤشرات اللازمة، وأهمية **تعزيز أنظمة رصد ومتابعة تقييم الإستراتيجية الوطنية للسكان والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وتفعيل أعضاء اللجان التوجيهية والفنية وتعزيز المسائلة.**
- أفرز تقرير نتائج رصد التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام 2021-2024 مجموعة من التوصيات التي تتطلب استجابات لها بما يدعم تحقيق الإستراتيجية لأهدافها ولاسيما تلك المتعلقة بتوسيع منظومة التعليم المهني، التغيرات الديموغرافية وأثرها في الأزمات المرورية، وأهمية تطوير شبكة النقل العام وربطها بالمناطق الطرفية، وإنشاء مدن جديدة بعيدة عن العاصمة، توفير قاعدة بيانات وطنية للفقر متعدد الأبعاد، تعزيز ريادة الأعمال النسائية والمبادرات الشبابية، واستهداف المناطق الريفية،تطوير خدمات الصحة الإنجابية والمشورة المجتمعية، تضمين الصحة النفسية ضمن خدمات الرعاية الأولية، إنشاء مرصد صحي وطني رقمي لمراقبة المؤشرات الصحية، ودعم تطوير سياسة وطنية شاملة للهجرة واللجوء تشمل إعادة التوزيع الجغرافي للسكان، دعم جهود إعداد خارطة وطنية للخدمات الاجتماعية حسب الكثافة السكانية والفجوات، وتعزيز استثمار تحويلات المغتربين في مشاريع تنموية محلية مستدامة ودعم المجتمعات المستضيفة، وهنا يبرز **دور المجلس الأعلى لسكان كمرجع لتوليد المعرفة ومنبر للحوار وكسب التأييد تجاه التأثير في القرارات والسياسات الداعمة.**
- انتقال سريع إلى إنجاب المولود الأول نتيجة غياب مبدأ التخطيط الواعي والمسؤول للإنجاب بين الشباب حديثي الزواج؛ وتجاهل مقدمي خدمات تنظيم الإنجاب لطلب ولحاجات المتزوجين حديثاً تأجيل مولودهم الأول بدعوى تأثير استعمال وسائل تأجيل الحمل الأول على فرص إنجابهم فيما بعد؛ أو تأخر الزواج عند بعض النساء مما يجعلهن يسرعن في الإنجاب قبل تناقص قدرتهن البيولوجية على الحمل مع تقدمهن في العمر وهذا يتطلب تنفيذ **تدخلات برامجية على مستوى تعزيز دور مقدمي الخدمات الصحية ورفع الوعي المجتمعي بعو ائد تأجيل إنجاب الطفل الأول.**
- الاستمرار في الإنجاب لحين إنجاب المولود الذكر، حيث أن الأسر التي رُزقت بعدة بنات في البداية تُصبح أسراً كثيرة الأطفال بسبب الاستمرار في محاولاتها لإنجاب طفل ذكر أو أكثر، كذلك يلاحظ أن المباعدة بعد إنجاب المولود الذكر والمولود الحي تكون أطول قياساً بالمدة بعد ولادة المولود الأنثى وبعد ولادة مولود ميت[17]، بسبب غياب الرضاعة الطبيعية ورغبة الزوجين في تعويض الحمل الذي فقداه، كما أن نسبة الأسر التي لديها ولدان فقط وترغب في التوقف عن الإنجاب أو التريث في إنجاب مولود آخر أعلى من نسبة الأسر التي لديها بنتان فقط، وهذا دليل على أن إنجاب مولود ذكر يبقى أمراً مرغوباً في ثقافتنا الاجتماعية. **لا تتوفر بيانات حديثة عن هذه الممارسة، ولذلك هنالك دور للمجلس الأعلى للسكان في أن يتم استقصائها** [18].
- وجود فرص مهدورة عديدة في عدد من المرافق والأوقات للحصول على المشورة والتوعية الجنسية والإنجابية قبل الزواج وبعده، حيث استخدام الوسائل التقليدية لتنظيم الإنجاب مرتفع، حيث شهد معدل استخدام الوسائل الحديثة من قبل الأزواج الأردنيين حسب نتائج المسحين الأسريين الأخيرين 2018/2017 و 2023 استقراراً نسبياً فبلغ 38.1% و 39% على التوالي، بينما ارتفع معدل استخدام الوسائل التقليدية إلى مستوى قياسي من 13.3% إلى 22.3% وهو الأعلى بين كافة المجتمعات العربية، وهي وسائل تتميز بنسبة فشل عالية[19]، بينما انخفضت نسبة الأردنيات المتزوجات اللواتي ممن هن بحاجة إلى استخدام وسيلة لتنظيم الإنجاب من 13.6% إلى 10%، ولكن إذا أضفنا لهذه النسبة نسبة المستخدمات للوسائل التقليدية تصل نسبة المتزوجات الأردنيات ممن لديهن حاجة غير ملباة إلى وسيلة فعالة لتنظيم الإنجاب إلى 32.3%[20]، وهذه نسبة عالية جداً، وإذا لم تُلبَ ستكون مسؤولة عن معظم الولادات غير المقصودة، وتؤكد البيانات من وزارة الصحة عن تزويد الوزارة لمواقع الخدمات بالوسائل الحديثة لتنظيم الإنجاب، حصول تراجع في حجم الوسائل الحديثة المقدمة للنساء المتزوجات المترددات على مواقع

[17] دائرة الإحصاءات العامة، نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2023 حول فترات المباعدة بعد المولود الأول.

[18] نقترح استخلاص بيانات من مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023 عن رغبة المتزوجين والمتزوجات في إنجاب مزيد من الأطفال حسب ما لديهم من أبناء ذكور ومن بنات، وليس حسب العدد الكلي من أطفالهم.

[19] إن سيدتين من كل خمس سيدات متزوجات (39.8%) لديهن معرفة صحيحة بفترة الإخصاب خلال الدورة الشهرية حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2023.

[20] أنظر التقرير الرئيسي لمسح السكان والصحة الأسرية 2018/2017 و2023.

الخدمات التي تزودها الوزارة بهذه الوسائل، **مما يتطلب من المجلس الاستمرار في تنفيذ التحليلات المتعلقة بحجم وسائل تنظيم الأسرة الموزعة من خلال نظام التزويد ودعم جهود وزارة الصحة بتقييم أداء نظام تزويد وسائل تنظيم الأسرة** من أجل قياس عدد ونسبة مواقع الخدمات ذات الصلة، التي تشهد نفاذ لأي وسيلة من هذه الوسائل والأسباب التي تقف وراء ذلك وسبل تفاديها، **ومواصلة جهوده في كسب التأييد لوضع وتطبيق نظام للمواعيد واستحداث نظام الكتروني للمتابعة بين المراكز الصحية/ العيادات والنساء المنقطعات عن الحضور لمواعيدهن**. كما يبرز **دور المجلس في تقييم مدى تقديم خدمة المشورة وجودتها بخصوص تنظيم الأسرة**، التي تُقدم، بسحب عينة ممثلة من المترددات على عينة ممثلة لعيادات مختارة في القطاعات المقدمة للخدمات، وباستخدام المنهجية الملائمة. **وإجراء دراسة تطبيقية في مجال تقديم خدمة تركيب اللوالب مباشرة بعد الولادة المهبلية أو الولادة القيصرية** لاستغلال فرصة تقديم الخدمة بوجود السيدة بعد الولادة وقبل خروجها من أقسام الولادة وباستخدام المنهجية الملائمة، **النظر في التعليمات الناظمة لشراء الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة في وزارة الصحة**، بإتاحة الإمكانية لشراء الوسائل من قبل الجهات الدولية ومنها صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظراً لوجود جدوى اقتصادية ووفورات مالية في كلف الشراء، من الممكن استثمارها في تعزيز برامج تنظيم الأسرة.

- قصر مدة الرضاعة الطبيعية المحضة وما يرافقها من ممارسات ذات الصلة بالرضاعة مما يجري في أقسام الولادة في المستشفيات فيما يخص بقاء الوليد مع أمه عقب الولادة[21]، وهنا **يبرز دور المجلس في إجراء استقصاء حول ما إذا خرجت الأمهات من المستشفيات الخاصة ومعين عينات مجانية من حليب الرضع المصنع ومستلزماته.**
- المعيقات المجتمعية المتمثلة في قلة الوعي والموروث الاجتماعي والثقافي اتجاه تعزيز التثقيف في مجال الصحة الإنجابية مما **يستدعي تعاون المجلس مع وزارة الصحة** في تصميم حملة وطنية للترويج للوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة لزيادة الوعي المجتمعي والطلب على خدمات تنظيم الأسرة، تحمل رسائل واضحة ومنسجمة مع السياق الثقافي وعبر كافة وسائل الاتصال الأكثر استخداماً بالتنسيق مع كافة القطاعات المقدمة للخدمة، مع التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر هذه الرسائل لأنها الأسرع في الوصول إلى جمهور أوسع **ودعم جهود تنفيذ برنامج تأهيل متكامل قبل الزواج** يهدف إلى تأهيل الزوجين لحياة صحية متوازنة، والحد من المشكلات الجسدية والعاطفية المحتملة.
- لاتزال نسبة حالات زواج اليافعات دون سن 18 عاماً مرتفعة رغم انخفاضها في السنوات الاخيرة، ونحو 125 ألف فتاة دون سن 18 سنة تزوجن خلال السنوات 2010-2024، أي أن هذا هو عدد الأسر الجديدة التي بدأت بزوجة صغيرة خلال هذه السنوات غير مدركين للمخاطر الصحية والنفسية المترتبة على هذه الممارسة الضارة، كما بلغت نسبة الفتيات اللواتي تزوجن عام 2024 وأعمارهن دون سن 18 سنة نحو 10.4% من إجمالي عدد اللواتي تزوجن لأول مرة، وكانت أعلاها في محافظة المفرق (21.1%)، بينما شكلت نسبة عقود زواج دون سن 18 سنة من السوريات21.8% من اجمالي عقود الزواج. **ويبرز دور المجلس في الاستمرار بتقديم تحليلات ترصد الظاهرة وتدعم الجهود الوطنية لمناهضتها وتفييد تطبيق الاستثناءات ضمن قانون الأحوال الشخصية. وتعزيز تضمين قضايا الصحة الإنجابية ضمن برامج دورات المقبلين على الزواج التي تعقدها دائرة قاضي القضاة.**
- ارتفاع نسبة الولادات القيصرية في الأردن من 5.6% عام 1990 إلى 42.8% عام 2023، ونسبة كبيرة من هذا النوع من العمليات غير ضرورية، واقترح المجلس الأعلى للسكان مجموعة من السياسات للحد منها واوصى بتشكيل لجنة وطنية برئاسة وزارة الصحة وعضوية الجهات المعنية مما **يستدعي تعزيز جهود كسب التأييد مع وزارة الصحة والجهات المقدمة للخدمات الصحية لمتابعة تنفيذ السياسات المقترحة.**
- تشير بيانات مسوح السكان والصحة الأسرية للأعوام 2002-2023، إلى وجود اتجاه نحو زيادة حالات انقطاع الطمث في أعمارٍ صغيرة. وقد يُلمح هذا إلى وجود علاقة محتملة بين البلوغ المبكر وانقطاع الطمث المبكر. إن تأكيد هذه العلاقة يتطلب **قيام المجلس بدراسات وتحليلات متعمقة تناول هذه القضية في ورقة بحثية حول انقطاع الطمث.**
- الصحة الحيضية جزء لا يتجزأ من الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فهي عامل حاسم في تمتع النساء والفتيات على اختلافهن بكافة حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. ولبلوغ هذه الأهداف، من الضروري أن يعتمد صانعو السياسات والممارسون وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة نهجاً شاملاً ومتعدد القطاعات يعالج الصحة الحيضية عبر دورة الحياة الكاملة، وفي ضوء ما أفرزته الورقة البحثية التي أعدها المجلس حول "الحيض الأول وتجربة الدورة الشهرية الأولى لدى الفتيات في الأردن: التوقيت، الاحتياجات، والاستجابات المطلوبة، **يتعين على المجلس اجراء المزيد من التحليل لتوقيت بدء الطمث حسب المحافظة والجنسية**، ودعم جهود تدريب المعلمين والعاملين الصحيين على إدارة جلسات التوعية حول الدورة الشهرية، ومساعدة الفتيات والنساء الشابات في الحصول على منتجات حيضية ذات جودة تلبي احتياجاتهن **و إمكانية قيام الحكومة بدعم مستلزمات العناية بالدورة الشهرية من خلال تخفيض الضرائب المفروضة عليها كمواد طبية لتوفيرها بأسعار معقولة للجميع، ودعم الأسر الفقيرة من خلال برامج صندوق المعونة الوطنية**، مع مراعاة تغطية تكلفة مستلزمات العناية بالدورة الشهرية عند تقدير قيم المساعدات النقدية للأسر المستفيدة.

[21] فمن بين المواليد في العامين السابقين، بلغت النسبة المئوية للذين بقوا في نفس الغرفة مع أمهاتهم معظم الوقت خلال النهار والليل في أول يومين بعد الولادة 81.1% في المستشفيات الحكومية مقابل 30.3% فقط في المستشفيات الخاصة، دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 2023.

- اظهرت ورقة الحقائق التي أعدها المجلس عام 2025 حول **ولادات التوائم في الأردن** -الحقائق والاخطار المستندة على بيانات حديثة من دائرة الأحوال المدنية والمسوح الأسرية 1990-2023 ومن دراسات منشورة أيضاً، ارتفاعاً في معدلات ولادة التوائم في الأردن واقترحت مجموعة من الاستجابات السياساتية والبرامجية المناسبة التي **تستدعي من المجلس متابعة تنفيذها مع الجهات المعنية** ولاسيما ما يتعلق بتقليل الأحمال المتعددة من خلال المساعدة الطبية على الإنجاب بتطبيق بروتوكولات طبية صارمة في استخدام أدوية تحفيز الإباضة، وتقليل عدد الأجنة التي يتم نقلها إلى الرحم في حالات استخدام تقنيات التلقيح الصناعي (IVF)، حيث أن التعليمات الأردنية المتعلقة بإنشاء وحدات الإخصاب/أطفال الانابيب لدى المستشفيات الخاصة لسنة 2024 فرضت عقوبات على وحدات الإخصاب في حال قيام الوحدة بارجاع أكثر من عدد 2 من الأجنة لرحم الأم كحد أعلى إلا إذا كان عمر الزوجة أربعين عاماً فما فوق يمكن ارجاع 3 أجنة كحد أعلى إلا أن هنالك حاجة **أيضاً إلى متابعة مدى الالتزام في تطبيق هذه التعليمات من قبل وحدات الاخصاب، وإ**ضافة أسئلة ضمن استمارة مسح السكان والصحة الأسرية إذا ما تم الحصول على مساعدة طبية للإنجاب لمعرفة إذا كانت التوائم بمساعدة طبية أم لا ،ومدى وجود عقم بين الأزواج وارتفاعها في الأردن.
- أثمرت جهود المجلس عام 2025 في موافقة وزارة الصحة على تشكيل لجنة تنسيقية وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" برئاسة معالي وزير الصحة لتعزيز الجهود التنسيقية بين المؤسسات العاملة في هذا المجال. وهذا يتطلب **متابعة من قبل المجلس كونه ممثل في عضوية اللجنة لضمان تحقيق الاستجابات المطلوبة لمكافحة الفيروس سواء على مستوى تعزيز برامج رفع الوعي أو الخدمات الصحية المقدمة.**
- احتياجات اليافعين والشباب للمعرفة عن الصحة الجنسية والإنجابية غير مستجاب له، ويشكل الشباب 15-24 سنة خمس سكان الأردن والنسبة الأكبر منهم لم يسبق لهم الزواج، وهذا يعني أن عدداً كبيراً منهم لهم حاجات إلى خدمات مختلفة عن نظرائهم المتزوجين بما فيهم فئة الاشخاص ذوي الإعاقة، مما يتطلب تعزيز دور الأهل والمؤسسات التعليمية ومبادرات التوعية والإتصال الرقمية في هذا المجال. وهنا يأتي **دور المجلس في استكال جهوده في التعاون مع المركز الوطني لتطوير المناهج لتضمين مفاهيم الصحة الإنجابية في المناهج الدراسية، وتعزيز منصة المعرفة الالكترونية للصحة الإنجابية للشباب "دربي " واستجابتها لإحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، واستكمال الجهود مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية في توسيع تطبيق المعايير الوطنية لخدمات الصحة الانجابية الصديقة للشباب وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدينية بتضمين قضايا الصحة الإنجابية ضمن خطب الجمعة والدروس الدينية وخطط الوعظ والارشاد.**
- على الرغم من استقرار حالات الطلاق ومعدلاتها في الأردن، **إلا أن** حالات الطلاق دون سن 30 سنة أكثر من نصف حالات الطلاق مما يعني وجود أطفال صغار وما يترتب على ذلك من اثار نفسية واجتماعية، وهنا تبرز **أهمية رفع الوعي بتأجيل انجاب المولود الأول.**
- إن نسب الأرامل بين النساء وأعدادهن مرتفعة، مقارنة بما هي عليه بين بين الرجال، وهي مرشحة للزيادة لأسباب ديموغرافية واجتماعية عديدة متصلة بنظام الزواج الذي يتغير ولكن ببطء مما **يستوجب من المجلس توجيه الجهود الوطنية نحو التوعية بتبعات زواج الرجل بعروس تصغره بسنوات عديدة** للحد من الترمل المبكر والطويل للمتزوجات، **ودعم جهود زيادة اشتراك النساء المشتغلات في القطاع غير المنظم في صندوق الضمان الإجتماعي** واستمرارهن في الإشتراك، لضمان حمايتهن من الفقر مع تقدمهم في العمر، **وإطلاق الحوار حول أهمية إلغاء تعويض الدفعة الواحدة في قانون الضمان الاجتماعي** لزيادة نسبة من يتقاضين منهن راتباً تقاعدياً مدى الحياة بدل الاعتماد على تلقي المساعدات المختلفة التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية، وبما أن معلوماتنا عن الإناث الأرامل غير كافية، كما **يتعين إجراء دراسة عن الأرامل المستفيدات من صندوق المعونة الوطنية**، تتناول السيرة الحياتية لهن وترتيبات معيشتهن بعد الترمل ومصادر دخلهن واحتياجاتهن للحماية والرعاية الاجتماعية والتدريب اللائق لهن ولاطفالهن، لتجنب دخولهم في دائرة الفقر والحرمان بين الأجيال.
- وجود تشريعات وتعليمات تعضد القرارات الأسرية المتصلة بالزواج والإنجاب، حيث لا يغطي التأمين الصحي في القطاع العام كافة تكاليف خدمات علاج العقم مما يعني وجود حاجات غير ملباة لهذه الفئات، كما أن الكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان وعنق الرحم غير مجاني للأردنيات ممن ليس لديهن تأمين صحي، وفيما يتعلق بتقديم خدمات تركيب اللولب وهو الوسيلة الحديثة لتنظيم الإنجاب المفضلة لدى النساء واللاتي يفضلن تلقيها من قبل مقدم خدمة أنثى، فتوجد حاجة إلى التوسع في تقديم خدمات تركيب اللوالب من قبل القابلات على غرار ما هو مطبق في وزارة الصحة، **وهنا يبرز دور المجلس الأعلى للسكان في توليد المعرفة وجهود كسب التأييد لإجراء التعديلات التشريعية ذات العلاقة والسياسات الإجرائية ذات العلاقة في كافة القطاعات الطبية المقدمة.**
- يخضع العاملون في القطاع الخاص لقانون العمل[22] الذي ينص على إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها 70 يوم وساعة رضاعة يومية لمدة سنة ودار حضانة مؤسسية. أما العاملون في القطاع العام فيخضعون لنظام الخدمة المدنية[23] الذي لا يتفق مع قانون العمل رغم أن الأردنيات متساوياتٍ حسب الدستور، إذ نص على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 90 يوماً، وإجازة أبوة ليومين، وساعة رضاعة يومية لمدة سنة، الأمر الذي يتطلب من المجلس المساهمة في دعم الجهود الوطنية لتعديل قانون العمل لضمان حقوق متساوية للعاملات في إجازة الأمومة، وفي جانب الإنتاج المعرفي ممكن أن يساهم المجلس في تنفيذ دراسة حول واقع استخدام إجازة الامومة في قطاع التعليم ونظرة ومواقف القطاع العام والخاص لها.

[22] قانون العمل وتعديلاته رقم (8) لسنة 1996 المنشور على الصفحة 1173 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4113 بتاريخ 16\4\1996 وتعديلاته رقم (26) لسنة 2010. توجد محاولات لتوحيد إجازة الامومة بين القطاع العام والخاص.

[23] المملكة الاردنية الهاشمية، ديوان الخدمة المدنية، نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013 وتعديلاته حتى تاريخ 2-5-2018.

2.2 التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية للمجلس الأعلى للسكان

يهدف التحليل الرباعي SWOT إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمجلس والتعرف على أهم عناصر القوة وفرص التحسين الداخلية للمجلس بالإضافة إلى الفرص الخارجية التي تحيط بالمجلس مما يساعد الأمانة العامة للمجلس على بناء إستراتيجيات فعالة تستفيد من نقاط قوتها، وتتغلب على نقاط ضعفها باستغلال الفرص المتاحة، وتقلل من مخاطر التهديدات من خلال الاستفادة من نقاط القوة أو تقليل نقاط الضعف. يبين الجدول التالي تحليلاً لوضع المجلس الاعلى للسكان من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• رعاية سمو الاميرة بسمة بنت طلال المعظمة نشاطات وفعاليات المجلس مما يعطي المجلس مكانة مرموقة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي • وجود مجلس أمناء رفيع المستوى برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي ممثل من المؤسسات والوزرات المعنية بطبيعة عمل المجلس يعمل على إقرار مخرجات الأمانة العامة للمجلس وما تم اقتراحه ي من سياسات ورفعها إلى مجلس الوزراء. • تبني مجلس الوزراء لمخرجات ونتائج عمل المجلس وتعميمها على المؤسسات لغايات التنفيذاوجود إطار وطني لسياسات السكان والتنمية في الإستراتيجية الوطنية للسكان وسياسات الصحة الإنجابية في الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية وتبني مجلس الوزراء لهما وتعميمها على الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذها. • وجود رضا عال من الشركاء على أداء المجلس ودوره في معالجة قضايا السكان والتنمية، والثقة العالية بجودة مخرجات المجلس من قبل الشركاء والجهات المانحة والمؤسسات الاكاديمية. • تركيز المجلس على القضايا ذات الأولوية الوطنية والتي تحظى بإجماع الشركاء • وجود إستراتيجية واضحة للمجلس وخطط عمل ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس. • وجود كادر مؤهل قادر على تنفيذ معظم الأعمال بكفاءة وفعالية وذو خبرات متنوعة. • سعي المجلس إلى تجذير ثقافة التميز من خلال تطبيق النهج التشاركي ووجود شراكات قوية للمجلس مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ممثلة في تشكيل المجلس للجان الفنية والتوجيهية الخاصة بمتابعة المبادرات التي يتم تنفيذها من قبل المجلس. • وجود مذكرات تفاهم ما بين المجلس والمؤسسات الشريكة لتعزيز البرامج السكانية ولاسيما في مجال الصحة الإنجابية.[24] • وجود لجان توجيهية وفنية وطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية ممثلة من كافة الشركاء المعنيين.	• نقص في إعداد الكادر الفني المختص في المجلس . • طبيعة الأعمال المطلوبة من المجلس متشعبة إلى جانب تعدد الجهات العاملة معه على قضايا السكان والتنمية. • ارتفاع نسبة الدوران الوظيفي، وغياب تطبيق آلية مستمرة للتقييم السنوي للموظفين وقياس الرضى الوظيفي. • عدم تفعيل أنظمة الموارد البشرية بشكل كامل داخل المجلس مثل أنظمة التعاقب وخطط الإحلال الوظيفي. • عدم وجود برامج ممنهجة لبناء قدرات الموظفين. • عدم استقلالية المجلس إدارياً ومالياً. • نقص التمويل المقدم للمجلس من الحكومة وهو يقتصر على تغطية النفقات التشغيلية وليس البرامج، كما لا يوجد للمجلس موازنة سنوية ثابتة من دائرة الموازنة العامة حيث يتم رصد مبالغ سنوية متغيرة، وتعتمد المشاريع على التمويل الخارجي الحاجة إلى تعزيز دور المجلس في دعم جهود كسب التأييد لتوصيات السياسات التي أفرزتها توصيات المنتجات المعرفية المعدة ومتابعة تنفيذها مع المعنيين.

[24] ومنها المركز الوطني لتطوير المناهج، منظمة بروكلي للتنمية والتدريب، برنامج المراهقة العالمي والنوع الاجتماعيGAGE.

• عضوية المجلس في اللجان القطاعية والفنية للعديد من المؤسسات بما يضمن إدخال البعد السكاني في الخطط التنموية ذات العلاقة. • وجود شراكات قوية للمجلس مع المنظمات الإقليمية العاملة في مجال السكان والتنمية. • عضوية المجلس في المجلس العربي للسكان والتنمية واللجنة الاستشارية مما يتيح للمجلس فرصة تفعيل دوره على المستوى الإقليمي والدولي وزيادة الدعم الذي يحصل عليه وديمومته. • وجود شبكة تكنولوجيا معلومات متقدمة في المجلس إلى جانب وجود نماذج هندسة عمليات مطبقة داخليا ومع الشركاء. نظام البوابة الإلكترونية E-file. • وجود آلية لمتابعة وتنفيذ أنشطة المجلس من خلال نظام متابعة وتقييم الأداء المؤسسي المحوسب. • التزام المجلس بالتطوير والتحسين المستمر وبناء القدرات وحشد الدعم.	
الفرص	**التهديدات**
• توفر الأطر العالمية كمرجعيات للتخطيط للقضايا السكانية ولاسيما أجندة التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . • وجود إطار وطني لسياسات الصحة الإنجابية في الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية وتبني مجلس الوزراء لها وتعميمها على الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذها. • دعم القيادة السياسية لقضايا السكان والتنمية، وإمكانية كسب تأييد صانعي السياسات أو متخذي القرار من خلال وجود خطة وأهداف وطنية للتنمية وتبنيها من قبل الحكومة تتقاطع مع أعمال وأهداف المجلس في تحقيق التنمية. • وجود لجان متخصصة في مجلس الأمة ضمن مجلس النواب والأعيان ذات علاقة بعمل المجلس. • الوضع السكاني الحالي خاصة في ظل وجود الهجرات القسرية ومحدودية الموارد يعد بيئة مناسبة حاليا لكسب تأييد صانعي القرار لقضايا السكان والتنمية. • وجود ضباط ارتباط ممثلين عن المؤسسات المعنية في اللجان الفنية المشكلة من قبل المجلس. • الاستفادة من شراكات المجلس القوية مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والارتقاء بها من أجل تسريع الأولويات الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية. • وجود توجه لدى دائرة الإحصاءات العامة لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن وما توفره نتائجه ونتائج ما نتجه الدائرة من مسوح دورية من بيانات تدعم توجيه السياسات السكانية. • إنشاء مرصد البيانات الوطني التفاعلي في دائرة الإحصاءات العامة بما يدعم صنع القرار المستند على الأدلة ومتابعة مؤشرات الإستراتيجية الوطنية للسكان والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية.	• سرعة تغيير قيادات المؤسسات الشريكة والداعمة مما يشكل حملاً إضافياً على المجلس لكسب تأييد القيادات الجديدة. • عدم استدامة مصادر التمويل الخارجية التي تقدم للأردن في ظل الأزمة الاقتصادية وتغيير الأولويات على مستوى تمويل المشاريع التنموية، لاسيما في ضوء انسحاب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من تقديم الدعم للأردن. • ضعف إكتمال بيانات السجلات الإدارية للمؤسسات والربط الالكتروني بين المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي الأردني الوطني مما قد يعيق في توفير البيانات المكتملة اللازمة لإجراء التحليلات السكانية. • صعوبة وتعدد وتشابك مواضيع السكان والتنمية وتقاطعها مع عدة مؤسسات ومنظمات معنية مما يصعب من عملية السيطرة ويهدد نجاح تنفيذ الأعمال والأهداف المنشودة. • عدم الإستقرار في منطقة الإقليم العربي وتأثير ذلك على محور السكان والتنمية في الاردن كأثر اللجوء السوري إلى الأردن. • قلة أعداد الخبراء المختصين بقضايا السكان والديموغرافيا في الأردن. • ضعف الوعي لدى بعض المعنيين بإدخال البعد السكاني والأخذ بالاعتبار الاتجاهات الديموغرافية المستقبلية ضمن عملية التخطيط التنموي، الأمر الذي يعكس عدم اعتباره أولوية والتركيز بدلا من ذلك على معالجة الأوضاع الحالية بمعزل عن التغيرات الديموغرافية.

• وجود مجلس عربي للسكان والتنمية تحت مظلة جامعة الدول العربية يضم في عضويته اللجان والمجالس العربية للسكان مما يضمن التنسيق العربي المشترك وتبادل الخبرات في مجال دعم السياسات السكانية. • وجود توجه لدى الحكومة لإجراء انتخابات لأعضاء المجالس البلدية في عام 2026 مما يتيح الفرصة للمجلس لبناء قدرات أعضاء المجلس المنتخبين الجدد في مجال إدخال البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي ضمن البرامج التنفيذية للمحافظات.	

في ضوء التحليل الرباعي للمجلس برزت مجموعة من عوامل النجاح الحرجة Critical Success Factors التي لابد من التركيز عليها إستراتيجيا لضمان نجاح المجلس في تنفيذ المهام الموكلة إليه، وتتلازم هذه العوامل مع مهام المجلس ضمن قرار تأسيسه:

- عدم استدامة مصادر التمويل الخارجية التي تقدم للأردن في ظل الأزمة الاقتصادية وتغير الأولويات على مستوى تمويل المشاريع التنموية، لاسيما في ضوء انسحاب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من تقديم الدعم للأردن ومحدودية التمويل المحلي يستدعي **تعزيز جهود المجلس في حشد التمويل** من خلال إعداد مقترحات مشاريع وأوراق مفاهيمية مشتركة لاستقطاب التمويل من الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية والتوسع في توقيع مذكرات تفاهم ثنائية ومتعددة مع الوزارات والمؤسسات الوطنية لتعزيز التكامل في تبادل البيانات وتنفيذ البرامج وتعزيز علاقات التعاون الإقليمي في مجال السكان والتنمية من خلال الانضمام لشبكات إقليمية ودولية مختصة بقضايا السكان والتنمية للاستفادة من الخبرات والتجارب (الاستمرار في منصة الشير نت) وتعزيز التعاون الفني والمالي مع شركاء التنمية مثل UNFPA، UNDP، ESCWA، الاتحاد الأوروبي، السفارات الأجنبية لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال السكان، وبناء قدرات العاملين في المجلس لمزيد من الاعتماد على الذات في تنفيذ مهام الأمانة العامة بما يساهم في خفض تكاليف نشاطاتها.
- يحتاج المجلس إلى **بناء علاقات وطيدة مع مصادر مدخلات عملياته والمستفيدين من مخرجاته**، وذلك لضمان تدفق تلك المدخلات بالكم والنوع المطلوبان لاستمرارية عمليات الأمانة العامة للمجلس في تقديم المخرجات التي تخدم المعنيين، ولضمان رضى المعنيين عن مخرجات الأمانة العامة للمجلس وضمان استفادة هؤلاء المعنيين منها، **وتعزيز آليات المتابعة والتقييم والتواصل مع الشركاء وتعزيز برامج كسب التأييد وبناء التحالفات.**
- تعتمد قدرات المجلس على مجموع قدرات العاملين فيه، المعرفية والمهاراتية والسلوكية، لذلك تعتبر **قدرات العاملين في المجلس أحد العوامل الحرجة للنجاح**، لضمان الاستفادة من المدخلات وتحويلها إلى مخرجات ذات قيمة للمعنين بتلك المخرجات وانتاج مخرجات ذات جودة عالية ترضي المستفيدين منها، ولتعزيز دور المجلس كجهة مرجعية وطنية لقضايا السكان والتنمية يجب أن تتوفر في المجلس آليات ووسائل لتنمية قدرات الموظفين ومواكبتها للمستجدات في مجال السكان والتنمية وإيجاد برامج ممنهجة لبناء قدرات االموظفين، إلى جانب رفد الأمانة العامة للمجلس بعدد كاف من الكوادر المؤهلة وتعزيز أنظمة الموارد البشرية مثل أنظمة التعاقب وخطط الإحلال الوظيفي وتقييم أداء الموظفين وقياس الرضى الوظيفي بشكل مستمر.

الباب الثالث

الإطار الإستراتيجي للخطة الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان

الباب الثالث

الإطار الإستراتيجي والتوجهات والأهداف الإستراتيجية

3-1الرؤية والرسالة والقيم

كجزء من عملية التحليل الشامل التي تمت خلال عملية تحضير الخطة الإستراتيجية للمجلس للأعوام 2026-2030 واعتماداً على نموذج عمل المجلس وتحليل الوضع الراهن في ضوء المرجعيات الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة، وقناعة الأمانة العامة بوجوب توحيد جهود العاملين في المجلس والمعنيين بنشاطاته، وتوجيهها نحو مستقبل يخدم الإنسان والمجتمع، قامت الأمانة العامة بمراجعة رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية، وذلك للتأكد من مدى ارتباطها بمهام المجلس، ومدى توافقها مع الأهداف والغايات الإستراتيجية الذي تأسس المجلس من أجلها ليتم بالنهاية التوافق على الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية التالية:

3-1-1 رؤية المجلس

تمثل رؤية المجلس المكانة التي يطمح المجلس إلى أن يتبوئها في المستقبل، ويأمل من خلالها أن يحفز موظفي المجلس والمعنيين والجهات المانحة لدعم المجلس نحو تحقيق هذا المستقبل. كما أنها تمثل التزاماً من المجلس والأمانة العامة والعاملين فيه بالعمل الحثيث والسعي الدؤوب نحو تحقيق هذه الرؤية والتي تنص على ما يلي:

- **الرؤية**

البعد السكاني محور أساسي في التنمية المستدامة لتحقيق المواءمة بين السكان والموارد من أجل أردن مزدهر

3-1-2 الرسالة

لتحقيق الرؤية تم تحديد المهمة/الرسالة التي يجب أن ينجزها المجلس من أمانة عامة وموظفين بالتعاون مع الجهات المعنية والتي تمثل دور المجلس كما حدده قرار مجلس الوزراء عند تشكيله، وتوقعات المعنيين من شركاء المجلس، وما عليه أن يقدمه لهم كمخرجات تعينهم على أداء أدوارهم، ومواجهة قضايا السكان المؤثرة على التنمية. وتنص المهمة على ما يلي:

- **الرسالة**

حضور مؤثر في دعم جهود الاستجابات الوطنية نحو المواءمة بين السكان والتنمية من خلال عملنا كمرجع لكافة القضايا والمعلومات السكانية المتعلقة بالتنمية، والمساهمة في وضع السياسات والإستراتيجيات وخطط العمل الدامجة للأبعاد الديموغرافية وفقاً لأفضل الممارسات ومتابعة وتقييم تنفيذها وكسب التأييد ونشر الوعي حولها مع تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال بالتنسيق مع الشركاء والجهات المعنية لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

3-1-3 القيم الجوهرية

لقد تبنت الأمانة العامة للمجلس ووجهت الموظفين إلى تبني مجموعة من القيم الجوهرية التي تعتبر منارات في الطريق نحو المستقبل، وهذه القيم هي التالية:

- المساءلة والشفافية والنزاهة: تُعد المساءلة من القيم الأساسية التي يلتزم بها المجلس الأعلى للسكان، إذ تعكس مدى حرص المجلس على تحمّل المسؤولية عن قراراته وسياساته وإجراءاته المتبعة في إدارة القضايا السكانية، وتتمثل المساءلة في التزام المجلس بالشفافية وتقديم المعلومات الدقيقة والموثوقة لجميع الشركاء والمعنيين، إلى جانب تقييم الأداء بانتظام، ومراجعة أثر مشاريعه وخططه السكانية، والاستجابة للتغذية الراجعة، وذلك بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد والاستدامة، بما يعزز الثقة والمصداقية في أداء المجلس، وبما ينسجم والسياق الاجتماعي الأردني.

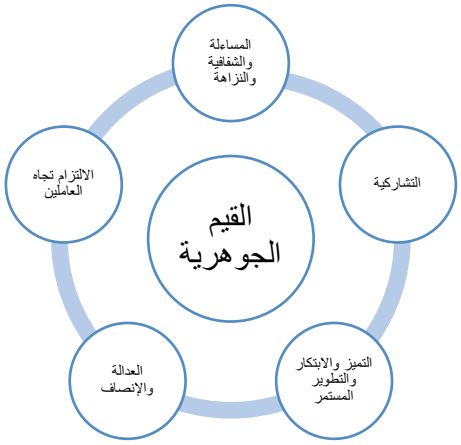

- الالتزام تجاه العاملين: يؤمن المجلس الأعلى للسكان بأن العاملين فيه هم أساس النجاح وتحقيق الأهداف المؤسسية، ولذلك يلتزم بتوفير بيئة عمل محفزة، قائمة على الاحترام، والعدالة، والتقدير، ودعم التطوير المهني المستمر، وتعزيز روح العمل الجماعي، وتشجيع المبادرات والإبداع، وضمان حقوق العاملين بما ينعكس إيجابًا على أدائهم ورضاهم الوظيفي، كما يسعى إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية ترتكز على الثقة والانتماء والتميز.
- التشاركية: نؤمن بأن نجاح المجلس في تنفيذ مهامه وأهدافه المتعلقة بالسكان والتنمية لا يتحقق إلا بالتعاون الحثيث والعمل المشترك مع كافة الشركاء ومقدمي الخدمات وأصحاب القرار والفئات المستفيدة إلى جانب أي جهات أخرى معنية بأبعاد القضايا السكانية التنموية، والعمل بروح الفريق داخل المجلس. يولي المجلس الأعلى للسكان أهمية كبيرة لتعزيز علاقاته مع الشركاء من مختلف القطاعات، ويحرص على ترسيخ مبدأ الالتزام في جميع أشكال التعاون والتنسيق معهم. ويتمثل هذا الالتزام في بناء شراكات فعالة قائمة على الاحترام المتبادل، وتبادل المعرفة والخبرات، والعمل المشترك لتحقيق الأهداف السكانية الوطنية. كما يلتزم المجلس بدعم جهود الشركاء، وتوفير البيئة المناسبة للحوار والتكامل، بما يسهم في تحقيق نتائج مستدامة ذات أثر ملموس على الواقع السكاني.
- التميز والابتكار والتطوير المستمر: نؤمن أننا رواد في مجال عملنا، وأن عملنا يتطلب المبادرة والتميز والإبداع والتعلم المستمر، ونعمل وفق معايير ومواصفات من الإتقان تضمن جودة نتائج عملنا ونسعى إلى تحسين أدائنا ونتائج عملنا باستمرار، وتشجيع التفكير الإبداعي واعتماد أفضل الممارسات في تحليل الواقع السكاني وصياغة السياسات.
- العدالة والإنصاف: يلتزم المجلس بمبادئ العدالة في وضع السياسات السكانية، مع مراعاة حقوق الفئات المستضعفة وتكافؤ الفرص للجميع، ومراعاة الفئات المستضعفة في جميع السياسات والبرامج السكانية.

2-3 التوجهات والأهداف الإستراتيجية و الأهداف الفرعية

تم تصميم الإطار الإستراتيجي للمجلس بما يعكس أن يكون للمجلس دورا وحضورا مؤثرا كبيت خبرة في دعم القرار واقتراح السياسات السكانية على المستوى الوطني ومحقق للغايات الوطنية على الصعيدين، الأول ما ورد في وثيقة الإستراتيجية الوطنية للسكان والثاني ما ورد في الإستراتيجيات الوطنية القطاعية. فعلى الصعيد الأول تنفيذ التكليف الرسمي للمجلس من رئاسة الوزراء في عام 2021 في متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030 مع الجهات المختلفة وإعداد التقارير الوطنية الخاصة برصد التقدم بها. فمن مبادراته الأساسية متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان وانتاج المعرفة من دراسات وأبحاث وملخصات سياسات لضمان توجيه السياسات اوالبرامج والمبادرات المستندة على الأدلة العلمية، بما يساهم في تحقيق نمو مستدام وعادل يرتكز على التخطيط من منظور بلوغ أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان لغاياتها وذلك بادماج الديناميكيات السكانية بعملية التخطيط الوطني الكلي والقطاعي والمحلي ووضع آليات لمراقبة المساءلة. أما على الصعيد الثاني يوجد للمجلس تمثيل رسمي في اللجان القطاعية الخاصة ببرنامج رؤية التحديث الاقتصادي ،إلى جانب عضوية اللجان التوجيهية المعنية بالإستراتيجيات الوطنية القطاعية.

العناصر الإستراتيجية:

إن متابعة تحقيق الإستراتيجية الوطنية للسكان لأهدافها وغاياتها تعتبر من أولويات عمل المجلس وعناصره الإستراتيجية في خطته الإستراتيجية للخمس سنوات القادمة، حيث سيعمل المجلس على التركيز على محاور الإستراتيجية الوطنية للسكان التالية في خططه التنفيذية السنوية ومعالجة القضايا الإستراتيجية التي أفرزها تحليل الوضع الراهن ضمن خططه التنفيذية التي ستنبثق عن هذه الإستراتيجية:

- المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية: تعزيز بيئة السياسات الداعمة لتحقيق الرفاه الاقتصادي الاجتماعي من خلال الحد من الفقر وتخفيض نسبة البطالة وتحسين جودة ومخرجات التعليم وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع وتوفير الحماية الاجتماعية وبخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل ذوي الإعاقة والنساء وتوفير مظلة الضمان الاجتماعي للجميع وتحقيق نمو حضري أكثر استدامة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسيّة وتحقيق النمو الاقتصادي وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- المرأة والشباب: المساهمة في تحقيق تمكين المرأة والشباب من خلال دعم البيئة المعززة لتنمية قدرات الشباب والعاملين معهم معرفياً وتعزيز الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية التي تدعم المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وضمان تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من كافة أشكال العنف المبني على أساس الجنس وضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس وتطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.
- الصحة والصحة الجنسية والإنجابية: تعزيز بيئة السياسات الداعمة للوصول للرفاه الصحي من خلال تدعيم حقوق الصحة الإنجابية ضمن منظومة حقوق الإنسان من خلال زيادة الوصول إلى خدمات صحة جنسية وإنجابية عالية الجودة والاستفادة منها، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات ولجميع الفئات بما فيها اللاجئين وذوي الإعاقة، وتعزيز أنماط الحياة الصحية السليمة بما يضمن السيطرة على الأمراض المزمنة والسُمنة ومكافحة التدخين.
- التوظيف الأمثل للهجرات الداخلية والخارجية والاستجابة للأزمات من خلال تعزيز تلبية احتياجات الصحة الإنجابية للاجئين السوريين وتبادل البيانات السكانية بين الدول العربية لتحسين أنظمة رصد بيانات الهجرة ،وتطوير سياسة وطنية شاملة للهجرة واللجوء تشمل إعادة التوزيع الجغرافي للسكان، وتعزيز استثمار تحويلات المغتربين في مشاريع تنموية محلية مستدامة ودعم المجتمعات المستضيفة.

كما وسيركز المجلس على مجموعة من العوامل التي تمكنه من اداء مهامه سواء تلك المتعلقة بتعزيز الشراكات والاستدامة المالية من خلال تحقيق المزيد من التكامل، والتنسيق، والمسائلة، والشفافية، مع كافة الشركاء، وتحسين الاتصال، وحشد الموارد، والتوسع في الشراكات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي تحقيقاً للأثر، تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية والتشغيلية للمجلس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج وادارة الموارد، وتعزيز انتاج ونشر المعرفة المرتكزة على الابتكار وتبادل أفضل الخبرات والممارسات، وبناء قدرات الموظفين والاستثمار في تشجيع الابتكار والتعاون في رصد وتحليل البيانات السكانية.

وفي ضوء المعطيات السابقة أعلاه يؤمن المجلس بأن تحقيق الرؤية وإنجاز المهمة يقوده إلى تبني عدد من التوجهات الإستراتيجية للسنوات الخمس القادمة والتي إن تحققت فإنها ستنقل المجلس إلى المكانة التي تصورها الرؤية، لذلك فقد استقرت قناعة المجلس أو الأمانة العامة على ثلاثة توجهات إستراتيجية تم صياغة أهداف استراتيجية وأهداف فرعية لها على النحو التالي:

1.التوجه الإستراتيجي الأول: تعزيز الحوكمة والسياسات السكانية المستندة على الأدلة

الأهداف الإستراتيجية:

- **الهدف الإستراتيجي الأول: تعزيز بيئة السياسات والقرارات الداعمة لبلوغ الإستراتيجية الوطنية للسكان لأهدافها**

الأهداف الفرعية:

- **تعزيز نظم دعم القرار باقتراح السياسات والبرامج السكانية الوطنية المعنية بقضايا المواءمة بين السكان والتنمية استنادًا إلى البيانات والأدلة العلمية**
- **تعزيز دور المجلس كجهة وطنية مرجعية استشارية وتدريبية في مجال السكان والتنمية والصحة الإنجابية**
- **تطوير أنظمة المعلومات لرصد ومتابعة التقدم في تنفيذ سياسات الإستراتيجية الوطنية للسكان**

- **الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز بيئة السياسات والقرارات الداعمة لزيادة الوصول إلى خدمات ومعلومات صحة جنسية و إنجابية عالية الجودة**

الأهداف الفرعية:

- تهيئة بيئة ملائمة ومعززة لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية في الأردن المستندة على الأدلة العلمية بما يخدم عملية صنع السياسات ودعم جهود كسب التأييد
- تطوير أنظمة المعلومات لدعم اتخاذ القرار لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية
- تعزيز الاتجاهات المجتمعية الإيجابية نحو قضايا الصحة الإنجابية والجنسية تمكن أفراد المجتمع من اتخاذ قرارات صحية واعية
- دعم تهيئة بيئة ملائمة ومعززة لقضايا الصحة الإنجابية للشباب

2.التوجه الإستراتيجي الثاني: بناء شراكات إستراتيجية قوية وفاعلة لتحقيق التكامل في الجهود السكانية والتنموية

الأهداف الإستراتيجية:

- الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون والتكامل والشراكات مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها

الأهداف الفرعية:

- تعزيز الشراكات الوطنية والدولية وتفعيل آليات التنسيق والتكامل بما يضمن توحيد الجهود وتناغم السياسات والبرامج السكانية والتنموية

3.التوجه الإستراتيجي الثالث: تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والمالية للمجلس بما يضمن فاعليته واستدامته كمرجعية وطنية في القضايا السكانية والتنموية

الأهداف الإستراتيجية:

- الهدف الإستراتيجي الرابع: تعزيز الفعالية والكفاءة التشغيلية للمجلس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج وإدارة الموارد واستدامتها

الأهداف الفرعية:

- تطوير البنية المؤسسية والإدارية للمجلس بما يعزز كفاءته وفاعليته.
- تعزيز آليات المساءلة والشفافية والإدارة المحكمة بالنتائج
- إدارة وتنمية وتدريب الموارد البشرية في المجلس بما يعزز ثقافة التميز والإبداع
- تعزيز الاستدامة المالية للمجلس وتطوير وتطبيق آليات لإدارة الموارد المالية بكفاءة وشفافية

شكل (5) الإطار المفاهيمي للخطة الإستراتيجية للمجلس للسنوات 2026-2030

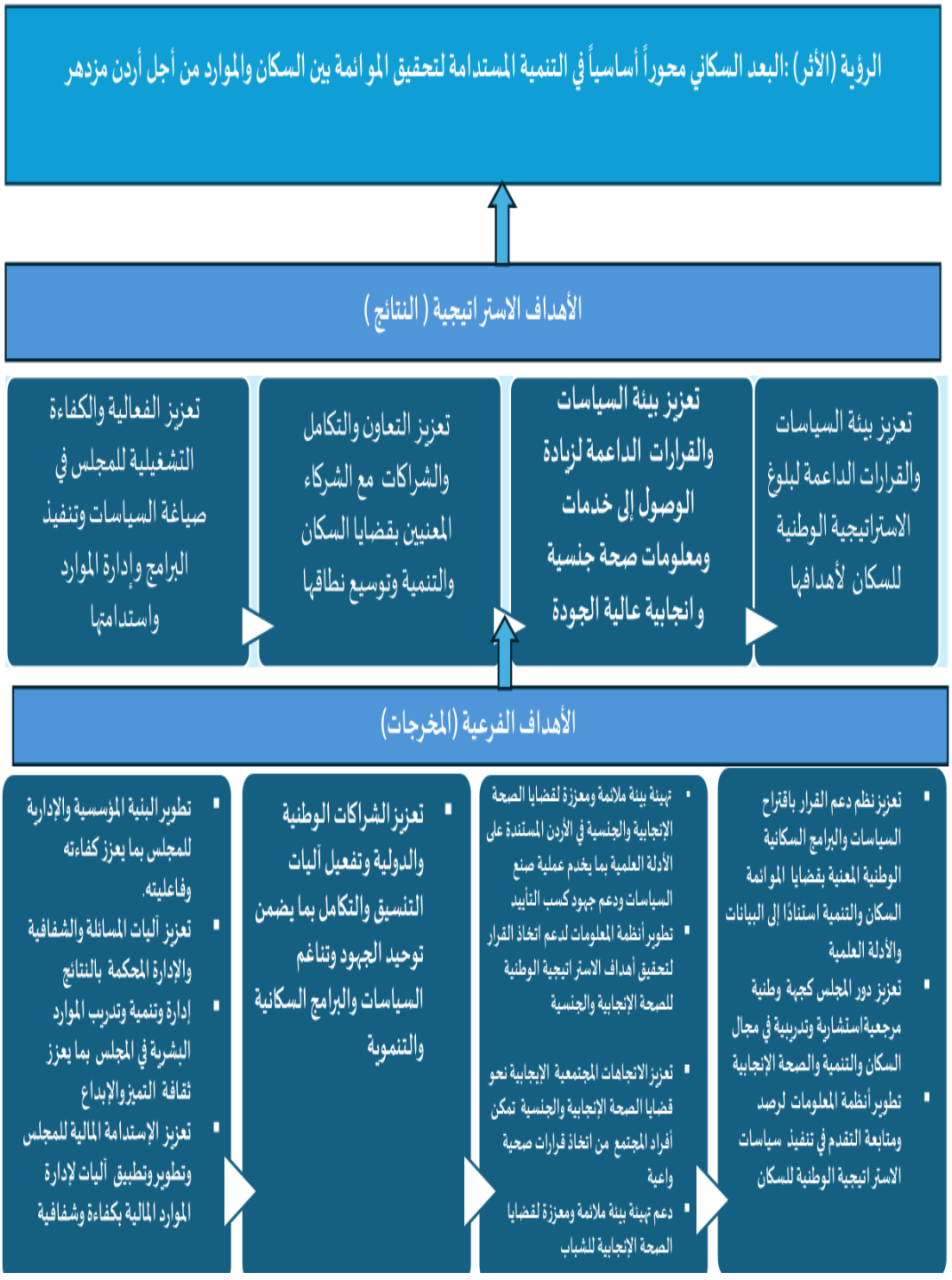

مصفوفة التوجهات والأهداف والمداخلات الإستراتيجية للأعوام 2026-2030

التوجه الإستراتيجي الأول: تعزيز الحوكمة والسياسات السكانية المستندة على الأدلة	
الهدف الإستراتيجي الأول: تعزيز بيئة السياسات والقرارات الداعمة لبلوغ الإستراتيجية الوطنية للسكان لأهدافها	**أطر التخطيط الدولية والوطنية** ▪ أهداف التنمية المستدامة الأهداف 1، 3، 5، 8، 16، 17. ▪ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: الاستفادة من التنوع الديموغرافي لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ▪ رؤية التحديث الاقتصادي: استحداث فرص العمل في القطاعات اذات الأولوية وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمراة ،تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام، وتعزيز تنافسية الأردن عالميا، أولويات قطاع الرعاية الصحية ضمن محور جودة الحياة. ▪ الإستراتيجية الوطنية للسكان: المداخلة: رصد التقدم المحرز في المؤشرات ومدى تضمين السياسات والقضايا السكانية في الخطط القطاعية والمؤسسية ▪ خطة التزامات نيروبي: الالتزام الأول: نؤكد التزام الأردن ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأولويات أهداف التنمية المستدامة من خلال متابعة تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة والإستراتيجية الوطنية للسكان / الالتزام 10: يستمر الأردن بتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية وبناء القدرات الوطنية وتوفير البيانات الوطنية والمحلية (دون الوطنية) والحساسة للنوع الاجتماعي وتعزيز الآليات المؤسسية من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإحصاء وتعزيز أنظمة الرصد والتقييم لرصد البرامج والخطط الوطنية
الأهداف الفرعية:	
تعزيز نظم دعم القرار باقتراح السياسات والبرامج السكانية الوطنية المعنية بقضايا المواءمة بين السكان والتنمية استنادًا إلى البيانات والأدلة العلمية:	
المداخلات الإستراتيجية/ المبادرات المقترحة:	
▪ إعداد الدراسات والبحوث و ملخصات السياسات والإستراتيجيات وخطط العمل، المرتكزة على القضايا الإستراتيجية المعنية بالسكان والتنمية بمنهجية شمولية وتشاورية، ونشرها، وتقييم أثرها ورفعها لصانعي القرار. ▪ دعم إدماج البعد السكاني في الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية والقطاعية للمساهمة في المواءمة بين السكان والتنمية بتمثيل المجلس في اللجان الوطنية ذات العلاقة وتشكيل لجان أو فرق عمل قطاعية لإدماج البعد السكاني في السياسات القطاعية ودعم جهود كسب التأييد والمناصرة وإعداد تقارير أثر النمو السكاني على القطاعات التنموية. ▪ تعزيز بيئة تكنولوجيا المعلومات في المجلس من موقع المجلس الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي والمنشورات الإلكترونية وموقع منصة المعرفة لبحوث الصحة الإنجابية لتساهم في توفير المعلومات والدراسات والمؤشرات المتعلقة بالسكان والتنمية بجودة عالية وداعمة لتسهيل اتخاذ القرار للمعنيين وإدامتها وتحديثها من خلال قواعد البيانات ومنصة المعرفة. ▪ تنفيذ استطلاع رأي كبار المسؤولين وقادة الرأي من ذوي العلاقةحول موقفهم ورأيهم بشأن متغيرات/مضامين السياسة السكانية (مسح بيئة السياسات).	
الأهداف الفرعية:	
تعزيز دور المجلس كجهة وطنية مرجعية استشارية وتدريبية في مجال السكان والتنمية	
المداخلات الإستراتيجية/المبادرات المقترحة:	
▪ تعزيز الحضور الاتصالي للمجلس الأعلى للسكان كمرجعية لقضايا السكان والتنمية منى خلال عقد لقاءات توجيهية تعريفية مع اللجان البرلمانية ولقاءات حوارية مع المعنيين في الوزارات والمؤسسات المعنية لمناقشة القضايا السكانية والتنموية مدعمة بمواد اتصالية وتسويقية بطرق مبتكرة وجودة عالية.	

- تعزيز الحضور الإعلامي للمجلس الأعلى للسكان في وسائل الإعلام والاتصال المختلفة مرتكز على قدرات مبنية ومعززة للإعلاميين بقضايا السكان والتنمية ومبنية على تقييم للاحتياجات التدريبية في قضايا السكان والتنمية وتوفير معلومات سكانية شاملة بما فيها إحياء الأيام العالمية ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية واليوم العربي للسكان والتنمية.
- تنفيذ برامج تدريبية لبناء قدرات للشركاء مبنية على تقييم الاحتياجات التدريبية و تعزيز إدماج البعد السكاني في التخطيط التنموي على المستوى الوطني والمحلي.
- إعداد دليل ادماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي.
- تعزيز جهود إدراج قضايا السكان في مناهج معهد الإدارة العامة ومركز التدريب الإحصائي في دائرة الإحصاءات العامة والمعاهد التدريبية الحكومية.
- بناء شراكات إستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحوث لتطوير الدراسات والتدريب.
- تنظيم منتديات وورش عمل وطنية وإقليمية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وفقا لأنشطة الأيام العالمية المرتبطة بالقضايا السكانية.
- إطلاق حملات توعوية وطنية حول قضايا السكان والتنمية المستدامة عبر الإعلام التقليدي والرقمي.
- إنشاء شبكة وطنية من الخبراء والباحثين في قضايا السكان لدعم دور المجلس كمرجع علمي وفني.
- المشاركة في جائزة التميز العربي السكاني ضمن مظلة المجلس العربي للسكان والتنمية لتكريم المؤسسات الوطنية التي تحقق أثرًا ملموسًا في دعم قضايا السكان.

الأهداف الفرعية:

➢ **تطوير أنظمة المعلومات لرصد ومتابعة التقدم في تنفيذ سياسات الإستراتيجية الوطنية للسكان**

المداخلات الإستراتيجية/المبادرات المقترحة:

- إعداد تقارير رصد التقدم في متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان ورفعها للحكومة متابعة تنفيذ توصياتها (تقارير دورية سنوية، تقرير تقييم منتصف المدة وتقرير تقييم نهاية المدة).
- تعزيز دور اللجان التوجيهية والفنية للإستراتيجية الوطنية للسكان في دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسكان والاستجابة لتوصيات تقارير رصد التقدم المتعلقة بها.
- تطوير أنظمة معلومات محوسبة ومؤتمته لرصد مؤشرات الإستراتيجية الوطنية للسكان بما يساهم في تعزيز عملية المتابعة والتقييم لعمل المجلس مع الشركاء.
- متابعة تطوير قواعد البيانات الوطنية ذات البعد السكاني وضمان شمولها المؤشرات الديموغرافية.
- إدامة تحديث ورقة حقائق المؤشرات الديموغرافية ووثيقة الحالة الديموغرافية الراهنة في ضوء المستجدات.
- تعزيز دور السجلات الإدارية في النظام الإحصائي الوطني بما يساهم في رصد مؤشرات الإستراتيجة الوطنية للسكان.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز بيئة السياسات والقرارات الداعمة لزيادة الوصول إلى خدمات ومعلومات صحة جنسية و إنجابية عالية الجودة	أطر التخطيط الدولية والوطنية
	▪ أهداف التنمية المستدامة الهدف(3): ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار ؛ الغاية (7.3): ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به وادماج الصحة الإنجابية في الإستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030 / الهدف (5): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتياتالغاية (3.5): القضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الاطفال والزواج المبكر وزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، الغاية (5. 6) ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما. ▪ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: تحقيق الوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية كجزء من التغطية الصحية الشاملة. ▪ رؤية التحديث الاقتصادي: أولويات قطاع الرعاية الصحية ضمن محور جودة الحياة. ▪ الإستراتيجية الوطنية للسكان: محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية. إدماج مكومات الصحة الإنجابية في القطاعات ذات العلاقة / تخصيص ميزانيات كافية لبرامج الصحة الإنجابية والجنسية (خدمات/أدوات ولوازم/بنى تحتية/ بناء قدرات)/معارف وبحوث ودراسات توجه الأولويات والبرامج الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية. ▪ الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية: إجراء واستخدام دراسات وأبحاث تشمل كافة مكونات الصحة الإنجابية والجنسية والآثار المترتبة عليها /تطوير أنظمة المعلومات لدعم اتخاذ القرار /تشكيل وتفعيل لجان توجيهية وفنية ممثلة لجميع القطاعات لمتابعة تحقيق نتائج الإستراتيجية/تضمين الأنشطة الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية في ميزانيات المؤسسات الشريكة/مراجعة السياسات والتشريعات القائمة حاليا والداعمة لمفاهيم الصحة الإنجابية والجنسية لكافة الفئات ومدى أثر تطبيقها وتفعيلها في مواضيع الصحة الإنجابية والجنسية/تطوير أدوات ووسائل اتصال مبتكرة لمعلومات الصحة الإنجابية والجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي، تهيئة المواقع الالكترونية والتطبيقات الالكترونية الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. ▪ خطة التزمات نيروبي: الالتزام الثاني: يستمر الأردن في الالتزام بتقديم المعلومات والمشورة وخدمات تنظيم الأسرة ذات الجودة المستندة على المنهج الحقوقي وخاصة للمناطق النائية والفئات الهشة، كما وردت في الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2020-2030) / الالتزام الثالث: يؤكد الأردن الالتزام بالسعي إلى خفض مراضة ووفيات الأمهات من خلال تحليل أسباب المراضة والوفاة بالاستناد إلى معلومات السجل الوطني لوفيات الأمهات والعمل على معالجة الأسباب وتوفير البرامج والخدمات ودمجها في الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية للتغطية الصحية الشاملة، من خلال الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2020-2024) والتي تستهدف كافة الفئات والشرائح السكانية بما فيها فئة اللاجئين، /توفير ومراقبة مواد تعليمية وتدريبية وتثقيفية تساهم في رفع مستوى مساهمة الشباب في التنمية باعتبارهم هدف وأداة للتنمية. /تهيئة البنية التحتية للأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات المختلفة. الالتزام الرابع: يؤكد الأردن التزامه بضمان حصول المراهقين والشباب على معلومات شاملة وملائمة للعمر من خلال تطبيق المعايير الوطنية لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الصديقة للشباب، تفعيل دور الصحة المدرسية بما في ذلك الارشاد المدرسي وتعزيز الأنشطة المنهجية واللامنهجية في المدرسة، إدخال مواضيع الصحة إنجابية والجنسية ضمن مناهج التدريس في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة، تصميم برنامج موجه للمعلمين والمعلمات ممن يدرسون مباحث لها علاقة بالصحة الإنجابية والجنسية.

الأهداف الفرعية:

اقتراح السياسات والقرارات المعنية بتهيئة بيئة ملائمة ومعززة لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية في الأردن المستندة على الأدلة العلمية بما يخدم عملية صنع السياسات ودعم جهود كسب التأييد

المداخلات الإستراتيجية/المبادرات المقترحة:

- تعزيز المرجعية العلمية والأدلة بإعداد ونشر الدراسات والبحوث وأوراق السياسات في مجال الصحة الإنجابية لدعم اتخاذ القرار.
- تحسين الإطار السياساتي والتشريعي من خلال مراجعة واقتراح السياسات الإجرائية والتشريعات القائمة حاليا الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية لكافة الفئات ومدى أثر تطبيقها وتفعيلها في مواضيع الصحة الإنجابية والجنسية وإتساقها مع أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- إطلاق حملات مناصرة وكسب تأييد وطنية من خلال تحالفات وطنية للشركاء وبشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية الداعمة لدعم جهود كسب التأييد مع أصحاب القرار والمجتمع لتعزيز أهمية قضايا الصحة الإنجابية والجنسية وبما يحقق العدالة والإنصاف في الوصول لخدمات الصحة الإنجابية لكافة الفئات (بما فيهم فئة ذوي الإعاقة واللاجئين) وتعزيز جودتها.
- تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لإعداد كوادر وطنية مؤهلة في تحليل البيانات وتوظيفها في صياغة السياسات الخاصة بالصحة الإنجابية لتعزيز جهود كسب التأييد لأهمية الصحة الإنجابية كأولوية تنموية.

الأهداف الفرعية:
تطوير أنظمة المعلومات لدعم اتخاذ القرار لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية
المداخلات الإستراتيجية/المبادرات المقترحة:
▪ متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية 2020-2030 من خلال إعداد خطط تنفيذية سنوية وتقارير رصد التقدم في الإنجاز الدورية وتقرير تقييم منتصف المدة ونهاية المدة للإستراتيجية. ▪ تعزيز دور اللجان الوطنية التوجيهية والفنية المعنية بالصحة الإنجابية والجنسية في دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية والاستجابة لتوصيات تقارير رصد التقدم المتعلقة بها. ▪ تطوير أنظمة معلومات محوسبة ومؤتمته لرصد مؤشرات الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية بما يساهم في تعزيز عملية المتابعة والتقييم لعمل المجلس مع الشركاء. ▪ تأسيس نافذة لمؤشرات الصحة الإنجابية والجنسية ضمن المرصد السكاني التفاعلي في دائرة الإحصاءات العامة ومرصد المرأة الخاص باللجنة الوطنية لشؤون المرأة لرصد المؤشرات الوطنية ذات العلاقة بالصحة الإنجابية والجنسية.
الأهداف الفرعية:
تعزيز الاتجاهات المجتمعية الإيجابية نحو قضايا الصحة الإنجابية والجنسية تمكن أفراد المجتمع من اتخاذ قرارات صحية واعية
المداخلات الإستراتيجية/المبادرات المقترحة:
▪ تنفيذ حملات وطنية إعلامية مبتكرة مستندة على البيانات والأدلة لرفع الوعي بقضايا الصحة الإنجابية لتصحيح المفاهيم الخاطئة وتعزيز الاتجاهات الإيجابية. ▪ تدريب الإعلاميين والمؤثرين على تناول قضايا الصحة الإنجابية والجنسية بشكل علمي ومسؤول. ▪ تعزيز برامج التوعية الموجهة للاجئين والمجتمعات المستضيفة تراعي التباين الثقافي وتضمينها ضمن الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الامن 1325 حول "المرأة والامن والسلام".
الأهداف الفرعية:
دعم تهيئة بيئة ملائمة ومعززة لقضايا الصحة الإنجابية للشباب
المداخلات الإستراتيجية/المبادرات المقترحة:
▪ تعزيز معلومات الصحة الإنجابية للشباب بتوظيف المنصات الرقمية (منصة المعرفة الالكترونية للصحة الإنجابية للشباب "دربي ") وضمان استدامتها وبشكل يتسجيب لاحتياجات كافة الفئات بما فيهم فئة الأشخاص ذوي الإعاقة ومتضمنة محتوى رقمي تفاعلي من رسوم متحركة وفيديوهات قصيرة.. إلخ. ▪ تطوير أدوات ووسائل اتصال مبتكرة لنشر معلومات الصحة الإنجابية والجنسية من خلال إنتاج محتوى رقمي تفاعلي (بودكاست) موجه للشباب واليافعين. والأدلة التدريبية ذات العلاقة. ▪ متابعة التوسع في تطبيق مبادرات المراكز الصحية الصديقة للشباب بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووزارة الصحة ووزارة الشباب ومجلس اعتماد المؤسسات الصحية والجامعات. ▪ دعم جهود التعبئة المجتمعية لدعم قضايا الصحة الإنجابية للشباب من خلال تعزيز دور القيادات المحلية (شراكات مع مؤسسات دينية، لجان نسوية وشبابية، منظمات مجتمع مدني، صحة مدرسية..الخ) وإعداد الأدلة التدريبية ذات العلاقة. ▪ متابعة جهود إدماج مفاهيم الصحة الإنجابية في المناهج الدراسية بالتعاون مع المركز الوطني لتطوير المناهج وبناء قدرات شركاء العملية التربوية في هذا المجال. ▪ تنفيذ برامج التثقيف للأقران (Peer Education) لتمكين الشباب من توعية أقرانهم. ▪ دعم تنفيذ مبادرات مجتمعية يقودها الشباب لنشر رسائل إيجابية حول الصحة الإنجابية والجنسية، وتصميم برامج توعية خاصة بذوي الإعاقة لضمان شمولهم بالخدمات والمعلومات.

التوجه الإستراتيجي الثاني: بناء شراكات إستراتيجية قوية وفاعلة لتحقيق التكامل في الجهود السكانية والتنموية	
الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون والتكامل والشراكات مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها	**أطر التخطيط الدولية والوطنية** o أهداف التنمية المستدامة الهدف (17) ا: ▪ الغاية (16.17) تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعرف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية. ▪ الغاية (17-17): تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد. ▪ الإستراتيجية الوطنية للسكان: تطوير أنظمة المعلومات لدعم اتخاذ القرار /تشكيل وتفعيل لجان توجيهية وفنية ممثلة لجميع القطاعات لمتابعة تحقيق نتائج الإستراتيجية.
الأهداف الفرعية:	
تعزيز الشراكات الوطنية والدولية وتفعيل آليات التنسيق والتكامل بما يضمن توحيد الجهود وتناغم السياسات والبرامج السكانية والتنموية	
المداخلات الإستراتيجية/المبادرات المقترحة:	
▪ إعداد مقترحات مشاريع وأوراق مفاهيمية مشتركة لاستقطاب التمويل من الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية ممولة مرتكزة على آليات للتنسيق والتعاون مع شركاء المجلس. ▪ توقيع مذكرات تفاهم ثنائية ومتعددة مع الوزارات والمؤسسات الوطنية لتعزيز التكامل في تبادل البيانات وتنفيذ البرامج بما يدعم القضايا السكانية. ▪ تعزيز علاقات التعاون العربي في مجال السكان والتنمية من خلال تفعيل دور المجلس الأعلى للسكان ضمن مبادرة المجلس العربي للسكان والتنمية. ▪ بناء قدرات الشركاء في مجال إعداد مقترحات المشاريع لغايات دعم الحصول على تمويل. ▪ متابعة مبادرة فريق التنسيق المشترك ما بين الصندوق الأردني الهاشمي واللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة الوطني لدعم قضايا السكان وتمكين المرأة. ▪ تنظيم مؤتمرات ومنتديات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي لعرض الإنجازات وتبادل الخبرات في قضايا السكان والتنمية. ▪ المشاركة في عضوية اللجان الوطنية الخاصة بالمبادرات الوطنية المنفذة من قبل الشركاء لضمان إدماج البعد السكاني ضمن مبادرات الشركاء. ▪ تعزيز علاقات التعاون الإقليمي في مجال السكان والتنمية من خلال الانضمام لشبكات إقليمية ودولية مختصة بقضايا السكان والتنمية للاستفادة من الخبرات والتجارب(الاستمرار في منصة الشير نت). ▪ تعزيز التعاون الفني والمالي مع شركاء التنمية مثل UNFPA، UNDP، ESCWA، الاتحاد الأوروبي، السفارات الأجنبية لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال السكان. ▪ إشراك القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع المسؤولية المجتمعية المتعلقة بالصحة الإنجابية، تمكين الشباب، وفرص العمل. ▪ تمثيل المجلس في الندوات والمؤتمرات ذات الشأن السكاني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.	
التوجه الإستراتيجي الثالث: تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والمالية للمجلس بما يضمن فاعليته واستدامته كمرجعية وطنية في القضايا السكانية والتنموية	
الهدف الإستراتيجي الرابع: تعزيز الفعالية والكفاءة التشغيلية للمجلس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج وإدارة الموارد واستدامتها	**أطر التخطيط الدولية والوطنية** أهداف التنمية المستدامة الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات. الغاية (6.16): إنشاء ؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمسائلة على جميع المستويات . الغاية (7.16): ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات .

الأهداف الفرعية:
تطوير البنية المؤسسية والإدارية للمجلس بما يعزز كفاءته وفاعليته.
المداخلات الإستراتيجية/المبادرات المقترحة:
▪ مراجعة وتعديل الهيكل التنظيمي للمجلس. ▪ تحديث الأنظمة واللوائح الداخلية بما يتماشى مع نظام الموارد البشرية في دائرة الخدمة المدنية ووفقا للمستجدات وحاجة العمل بالتنسيق مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية . ▪ إدامة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية للمجلس من برمجيات ومعدات وتعزيز التحول الرقمي في العمليات والبرامج بما يساهم في تحسين كفاءة وجودة عمليات ومخرجات المجلس. ▪ متابعة أعمال الديوان والمراسلات الرسمية وتوثيقها. ▪ إعداد خطة لادارة المخاطر ومتابعة تنفيذها.
الأهداف الفرعية:
تعزيز آليات المسائلة والشفافية والإدارة المحكمة بالنتائج
المداخلات الإستراتيجية/ المبادرات المقترحة:
▪ إعداد الخطط التنفيذية السنوية للمجلس وخطط الوحدات المنبثقة عن الخطة الإستراتيجية للمجلس. ▪ متابعة فاعلية تطبيق نظام المتابعة والتقييم المؤسسي للوحدات وإعداد تقارير الإنجاز الفنية والمالية الربعية والدورية المرتبطة بها. ▪ تنظيم لقاءات دورية من قبل الإدارة العليا في المؤسسة لمتابعة سير أعمال المجلس. ▪ تعزيز دور مجلس أمناء المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته. ▪ قياس مستمر لرضى شركاء المجلس للمساهمة في تحسين الأداء بما يستجيب لتوقعات الشركاء.
الأهداف الفرعية:
ادارة وتنمية وتدريب الموارد البشرية في المجلس بما يعزز ثقافة التميز والإبداع والعمل الجماعي بين موظفي المجلس
المداخلات الإستراتيجية/ المبادرات المقترحة:
▪ تحديث خطة احتياجات المجلس من الموارد البشرية وتفعيل سياسات الاحلال الوظيفي. ▪ إدارة الموارد البشرية بفعالية من تعيين، عقود، ضمان اجتماعي، تامين صحي، اجازات، مكافاءات..الخ. ▪ بناء قدرات الكوادر البشرية من خلال إعداد خطط لالاحتياجات التدريبية ومتابعة تنفيذها بإشراك الموظفين ضمن برامج تدريب متخصصة وطنية ودولية بما يُحقق مفهوم المؤسسة المتعلمة وتوثيق تقارير المشاركة. ▪ تشجيع نقل وتبادل المعرفة بين موظفي المجلس من خلال توثيق المشاركات وتنظيم لقاءات شهرية. ▪ تقييم الأداء السنوي للموظفين . ▪ تطبيق قياس رضى الموظفين .

الأهداف الفرعية:
تعزيز الاستدامة المالية وتطوير وتطبيق آليات لإدارة الموارد المالية بكفاءة وشفافية.
المداخلات الإستراتيجية/ المبادرات المقترحة:
▪ مقترحات مشاريع مقدمة للجهات المانحة. ▪ ادارة فاعلة للموارد المالية والنفقات من تزويد ومشتريات وعطاءات ضمن الإجراءات المتبعة وحسب الأصول لتنفيذ الأنشطة الخاصة بالمجلس. ▪ إجراء التدقيق السنوي لميزانية المجلس. ▪ إعداد التقارير المالية الخاصة بالمشاريع الممولة من قبل الجهات المانحة. ▪ متابعة الإجراءات المالية الخاصة بإيرادات المجلس الحكومية. ▪ توثيق االحركات المالية وفقا للنظام المحاسبي والأصول المرعية.

3.3 تنفيذ الخطة الإستراتيجية

لضمان تنفيذ الخطة الإستراتيجية بشكل فعال سيتم تطوير خطط تنفيذية سنوية تتضمن التدخلات التي تمكن المجلس من إظهار إسهاماته بدعم إدماج البعد السكاني بالتنمية ويوفر تدخلات الدعم الفني بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية والدعوة والحوار بشأن السياسات السكانية والتدخلات لمواجهة الآثار الناجمة عن الهجرة القسرية واللجوء ومعالجة احتياجات الفئات السكانية من نقص خدمات الصحة الإنجابية وحشد الجهود لضمان تحقيق الإستراتيجية الوطنية للسكان لأهدافها وغاياتها، وتتضمن هذه الخطط التنفيذية تتضمن برنامج زمني متكامل لتنفيذ مداخلات وأنشطة الخطة وتقدير التكلفة المتوقعة لكل مخرج والوحدة الإدارية المعنية بالتنفيذ مع ربطها بالمرجعيات الدولية والوطنية للتخطيط للقضايا السكانية والأهداف الإستراتيجية للمجلس وذلك بالتنسيق مع كافة الشركاء المعنيين، كما سيتم بناء مصفوفة الخطة السنوية التنفيذية الفردية للموظف والتي تربط الوصف الوظيفي للموظف ومهامه مع نتائج ومخرجات وانشطة الوحدة التي يعمل بها والتي ترتبط بالمرجعيات الدولية والوطنية للقضايا السكانية والأهداف الإستراتيجية للمجلس، ومحددة بإطار زمني للتنفيذ ومؤشرات للأداء. كما سيتم مراجعة البنية التنظيمية للمجلس بما يتناسب مع تطورات العمل وتعزيز أطر المسائلة والرقابة الداخلية.

كما يتطلب التخطيط للقضايا السكانية والتنموية إلى توفر قدرات وطنية مؤهلة في مجال السكان والتنمية، تتمكن من ربط العلاقة بين السكان والتنمية ونمذجة التداخل والتشابك بين المتغيرات الديموغرافية ومؤشرات التنمية وإحداث التناغم والانسجام بين القطاعات المختلفة ومن ثم تتحقق عملية إدماج القضايا السكانية في الخطط والسياسات والبرامج ضمن نهج تشاركي مع المؤسسات الوطنية والدولية والجهات المانحة المعنية. كما أن عملية الدمج تحتاج إلى كوادر بشرية مدربة تدرك تماما العلاقة بين السكان والتنمية وطرق جمع البيانات وتحليلها والإلمام بطرق إجراء الإسقاطات السكانية، إذ أن استقراء مستقبل السكان والتغير في حجمه وتركيبه وتوزيعه يعتبر من الأساسيات العملية والعلمية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. تتسم تنمية القدرات بأنها عملية ديناميكية ومستمرة . وتتضمن هذه العملية عددا من التدخلات لتنمية القدرات (تعزيز القدرات أو إنشاء قدرات جديدة)، ولتحليل القدرات (تحليل القدرات الحالية وتحديد الاحتياجات والثغرات المتعلقة بالقدرات)، واستغلال القدرات (تعبئة ونشر واستغلال القدرات الحالية)، والاحتفاظ بالقدرات (رعاية وإدامة القدرات التي أُنشئت بمرور الوقت). وستعطي الأمانة العامة للمجلس أولوية لتعزيز قدرات جميع الموظفين، بما يحقق للمجلس المزيد من الكفاءة في تقديم خدمات متميزة ذات جودة ونوعية عالية، ويرسخ عوامل الاستقرار الوظيفي.

3.4 الشراكات

سيعزز المجلس أوجه التعاون والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات المجتمع المدني لضمان مواءمة الخطط الوطنية مع الأولويات السكانية والإنمائية كما سيتم تشكيل شراكات جديدة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والجامعات والمراكز البحثية والجهات المانحة والمنظمات الإقليمية المعنية بقضايا السكان والتنمية في مجالات كسب التأييد، وصياغة السياسات والإستراتيجيات وخطط العمل وتنفيذ المشاريع، والتقييم والمتابعة. أما انماط المشاركة لتنفيذ خطة العمل فستركز على:

- الدعوة وحوار السياسات الذي يركز على إدماج البعد السكاني بالتنمية والتشريعات والإستراتيجيات الوطنية.
- تنمية القدرات المؤسسية وتقديم الخبرات الفنية المختصة.
- ادارة المعرفة التي تحسن السياسات والبرامج من خلال تحليل البيانات وتوفير منتجات المعرفة عالية الجودة وتقديم الحلول المبتكرة.
- الشراكات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

كما سيواصل المجلس المشاركة في أعمال اللجان وفرق العمل الوطنية المختلفة ومنها اللجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة الإستراتيجة الوطنية للسكان، واللجنة التوجيهية للصحة الإنجابية، واللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، واللجنة التوجيهية لإستراتيجية القطاع الصحي واللجنة التوجيهية لاستراتيجية الحماية الاجتماعية، والفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، واللجنة الوطنية لكبار السن، واللجنة الوزارية لتمكين المرأة، واللجان الفنية لإعداد تقارير ودراسات للمؤسسات والوزارات وغيرها.

5.3 متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية وتقييمها

سيعمل المجلس على متابعة تنفيذ الإستراتيجية ,والخطط التنفيذية السنوية المنبثقة عنها من خلال إعداد تقارير متابعة أداء الوحدات الربعية والتقارير السنوية التي ترصد الإنجازات على مستوى المداخلات ومؤشرات الأداء الموضحة في ملحق رقم (1)،

كما وسيتم وتوظيف تطبيق نظام المتابعة والتقييم المحوسب MENA.CPM ، وسيولي الأولوية للتقييمات والتحليلات الكمية والنوعية للخطة،ويزود عملية صنع القرار بالمعلومات، وسيجري استعراض منتصف المدة للخطة بما في ذلك منظومة تخصيص الموارد.

الملاحق

ملحق رقم (1) مصفوفة مؤشرات أداء أهداف الخطة الإستراتيجية 2026-2030

التوجه الإستراتيجي الأول: تعزيز الحوكمة والسياسات السكانية المستندة على الأدلة		
الهدف الإستراتيجي الأول: تعزيز بيئة السياسات والقرارات الداعمة لبلوغ الإستراتيجية الوطنية للسكان لأهدافها		
المؤشرات	**سنة الأساس (2025)**	**المستهدف**
عدد التقارير وملخصات السياسات وأوراق الحقائق المعدة والمنشورة الداعمة لبيئة سياسات السكان والتنمية (دراسات، وتقارير، ملخصات سياسات)	4	3 تقارير سنوياً على الأقل
عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم اقتراحها على المعنيين	1	2 سنوياً
عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم الموافقة عليها وتم تنفيذها	-	على الأقل 1 سنوياً
عدد المستخدمين لمنصة المعرفة في مجال الصحة الإنجابية	1570	زيادة 10% سنوياً عن سنة الأساس
عدد زوار الموقع الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس	22559	زيادة 10% سنوياً عن سنة الأساس
عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المنفذة من قبل المجلس في مجال السكان والتنمية	--	زيادة 10% عن سنة الأساس
درجة مسح بيئة السياسات الداعمة لقضايا السكان والتنمية (صناع القرار)	دراسة حديثة	وفقا لدراسة سنة الأساس
2-1 الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز بيئة السياسات والقرارات الداعمة لزيادة الوصول إلى خدمات صحة جنسية و إنجابية عالية الجودة والاستفادة منها		
المؤشرات	**سنة الأساس**	**المستهدف**
عدد التقارير وملخصات السياسات وأوراق الحقائق المعدة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية (دراسات، وتقارير، ملخصات سياسات)	3	3 على الأقل سنوياً
عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية التي تم تحليلها وصياغتها وعرضها على المعنيين	4	3 على الأقل سنوياً
عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية/التي تم الموافقة عليها ودخلت حيز التنفيذ	4	1 على الأقل سنوياً
التوجه الإستراتيجي الثاني: بناء شراكات إستراتيجية قوية وفاعلة لتحقيق التكامل في الجهود السكانية والتنموية		
الهدف الإستراتيجي: تعزيز التعاون والتكامل والشراكات مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها		
المؤشرات	**سنة الأساس**	**المستهدف**
نسبة إيرادات المجلس من الجهات الداعمة من إجمالي ايرادات المجلس	%19	زيادة 5% سنوياً
عدد مذكرات التفاهم الجديدة الموقعة مع الشركاء	2	واحدة جديدة سنوياً
المؤشرات	**سنة الأساس (2025) ستعبأ نهاية عام 2025**	**المستهدف**
نسبة رضى الشركاء		لا تقل عن 95%
عد اللجان الوطنية المتضمنة عضوية المجلس الأعلى للسكان	16	حضور مستمر

التوجه الإستراتيجي الثالث: تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والمالية للمجلس بما يضمن فاعليته واستدامته كمرجعية وطنية في القضايا السكانية والتنموية		
الهدف الإستراتيجي: تعزيز الفعالية والكفاءة التشغيلية للمجلس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج وإدارة الموارد واستدامتها		
نسبة إيرادات المجلس من الجهات الداعمة من إجمالي الإيرادات السنوية	**%19**	لا تقل عن 50%
نسبة الإنجاز المالي السنوي من إجماالي الموزانة السنوية	**%77**	لا يقل عن 90%
عدد البرامج التدريبية المنفذة للموظفين	**3**	لا يقل عن برنامجين
نسبة الموظفين الفنيين الحاصلين على تدريب خلال السنة من إجمالي الموظفين الفنيين	**%18**	زيادة 5% سنويا
معدل الدوران الوظيفي	**%4.3**	أقل من 5%
نسب رضا الموظفين	**%92.3 (عام 2020)**	لا تقل عن 90%
نسبة الإنجاز الفني في خطة عمل المجلس السنوية	**%93.3**	%100

ملحق (2) مصفوفة الترابطات بين أهداف التنمية المستدامة والقضايا السكانية والمؤشرات ذات الصلة

الهدف	العلاقة بالقضايا والمؤشرات السكانية
1. القضاء على الفقر	النمو السكاني السريع يزيد الضغط على الموارد ويؤثر على مستوى المعيشة وممكن أن يساهم في زيادة إعداد الأسر الفقيرة، فالمجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة (عدد الأطفال في الأسرة)، تكون الموارد المادية والمعيشية محدودة، مما يرفع من معدلات الفقر بين الأفراد، إلى جانب صعوبة كسر حلقة الفقر عبر الأجيال فالأسر التي تعاني من الفقر غالبًا ما تنجب عددًا أكبر من الأطفال، مع فرص أقل في التعليم والرعاية، مما يُبقي الأجيال القادمة في دائرة الفقر. والنمو السكاني غير المتوازن بين المناطق قد يخلق فجوة في التنمية، وتتركز معدلات الفقر في مناطق معينة أكثر من غيرها. فإذا لم يواكب النمو السكاني بتخطيط اقتصادي واجتماعي فعال، قد يتحول إلى عبء يكرّس الفقر بدلًا من القضاء عليه، لكن مع الاستثمار في الإنسان، وتنظيم الأسرة، والتعليم، يمكن تحويل النمو السكاني إلى قوة دافعة للقضاء على الفقر. أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ نسبة السكان دون 1.9 دولار في اليوم ودون 3.2 دولار في اليوم.
2. القضاء على الجوع	القضاء على الجوع لا يعني فقط توفير الطعام، بل ضمان أن يكون كافيًا، مغذيًا، ومتاحًا للجميع، بشكل مستدام، وزيادة عدد السكان تتطلب سياسات فعالة لضمان الأمن الغذائي وتوزيع الموارد، حيث أن القضاء على الجوع في عالم سريع النمو السكاني يحتاج إلى تخطيط ذكي يشمل تحسين الإنتاج الزراعي، تقليل الفاقد الغذائي، دعم صغار المزارعين، وتنظيم النمو السكاني لضمان توازن بين عدد السكان والموارد الغذائية. أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية. ▪ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم، الهزال. ▪ نسبة السكان الذين يعانون من السمنة.
3. الصحة الجيدة والرفاه في جميع الأعمار	الصحة الجيدة حق أساسي لكل إنسان، لكن تحقيقها يصبح أكثر تحديًا كلما زاد عدد السكان، خصوصًا إذا لم تُواكب هذه الزيادة توسيع خدمات الرعاية الصحية وتحسين جودتها. النمو السكاني يمكن أن يشكل تحديًا كبيرًا أمام توفير رعاية صحية عادلة وشاملة بما في ذلك لصحة الإنجابية، والوفيات بين الأمهات والأطفال، والرعاية الصحية الشاملة. أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ نسبة وفيات الأمهات، معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، معدل انتشار الإيدز، نسبة الوفيات بسبب الأمراض غير السارية، وفيات حوادث السير، توقع الحياة. ▪ معدل إنجاب المراهقات، نسبة الولادات التي يشرف عليها اخصائيون صحيين مهرة، نسبة النساء في سن الإنجاب اللاتي لبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة. ▪ نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع القاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم (تغطية مطاعيم شلل الأطفال، الحصبة). ▪ معدل الانتشار الموحد لاستعمال التبغ لدى الأشخاص 15 سنة فأكثر.
4. التعليم الجيد	إن التعليم الجيد يحتاج إلى توازن بين عدد السكان والقدرة على توفير بيئة تعليمية عادلة وفعالة، فارتفاع حجم السكان في سن التعليم يؤثر على القدرة الاستيعابية للأنظمة التعليمية من مدارس ومعلمين وبنى تحتية وانخفاض جودة التعليم، وفي نفس الوقت يشكل النمو السكاني فرصة إذا أُحسن الاستثمار في البنية التحتية التعليمية، توظيف معلمين أكفاء، إدماج التكنولوجيا وتوسيع التعليم المهني والتدريب. أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، التعليم، الرفاه النفسي والاجتماعي بحسب الجنس. ▪ نسبة الاطفال 4-6 سنوات الملتحقين برياض الأطفال. ▪ معدلات الإلتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي والثانوي، نسبة الأمية .
5. المساواة بين الجنسين	يرتبط بتمكين النساء في اتخاذ قرارات الإنجاب وتعزيز حقوقهن الإنجابية، والفجوة بين الجنسين في مجالات التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية. أبرز المؤشرات ذات الصلة:

الهدف	العلاقة بالقضايا والمؤشرات السكانية
	▪ نسبة النساء المتزوجات والفتيات 15 سنة -49 سنة اللاتي تعرضن للعنف البدني أو الجنسي أو النفسي من الزواج. ▪ نسبة النساء اللاتي أعمارهن 20-24 سنة واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن 18. ▪ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و 49 سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية. ▪ نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول حسب الجنس. ▪ نسبة الإناث إلى الذكور في متوسط سنوات الالتحاق بالتعليم. ▪ نسبة الإناث إلى الذكور في المشاركة في قوة العمل. ▪ نسبة المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان.
6. المياه النظيفة والصرف الصحي	تزايد السكان يفرض ضغوطًا على مصادر المياه وخدمات الصرف الصحي، حيث يؤثر النمو السكاني السريع يؤثر على قدرة وصول السكان للخدمات الأساسية: خدمات مياه الشرب، خدمات الصرف الصحي، الكهرباء، الوقود النظيف والتكنولوجيا. أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ نسبة الأسر التي لديها وصول لخدمات مياه الشرب النظيفة. ▪ نسبة الأسر المرتبطة بخدمات الصرف الصحي الأساسية.
7. الطاقة النظيفة بأسعار معقولة	مع تزايد عدد السكان، تحتاج الحكومات إلى توسيع شبكات الكهرباء وتوليد طاقة أكثر لتغطية الاحتياجات، وإذا لم يتم الاعتماد على مصادر نظيفة، ستزداد الانبعاثات والتلوث، مما يولد الحاجة إلى توسيع الاعتماد على الطاقة المتجددة النظيفة (كالطاقة الشمسية والرياح) بدلًا من الوقود الأحفوري، لتلبية الاحتياجات دون الإضرار بالبيئة. أبرز المؤشرات ذات العلاقة: ▪ نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود النظيف.
8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي	السكان هم أساس الاقتصاد، وهم القوة العاملة التي تُنتج وتُبدع وتدفع عجلة التنمية. لكن تحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي يتطلب فهمًا دقيقًا للواقع السكاني واتجاهاته. حيث تؤثر الهياكل السكانية على العرض والطلب في سوق العمل. فعند ارتفاع عدد الأشخاص في سن الشباب والقدرة على العمل (ما يعرف بالعائد الديموغرافي) تعد فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي والعمل اللائق للجميع، ولتحقيق ذلك لا بد من الربط بين التخطيط السكاني وسوق العمل ،من خلال الاستثمار في الإنسان منذ الطفولة حتى دخول سوق العمل، مع التركيز على التعليم، التدريب المهني والمهارات، فرص العمل المناسبة، فارتفاع النمو السكاني دون تخطيط ودون أن يواكبه نمو اقتصادي قد يصحبه ارتفاع في معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، تزداد الضغوط على سوق العمل، تتراجع نوعية الوظائف، وزيادة الملتحقين بقطاع العمل غير المنظم دون توفير متطلبات العمل اللائق والحماية الاجتماعية، إلى جانب ما يدفعه تأثير قلة فرص العمل خاصة الشباب، للهجرة بحثًا عن عمل، مما يؤثر على الاستقرار السكاني والنمو الاقتصادي في بلدانهم الأصلية. أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ▪ معدل البطالة حسب الجنس. ▪ نسبة البالغين 15 سنة ف أكثر الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة.
10. الحد من أوجه عدم المساواة	التفاوتات السكانية (الجغرافية، العمرية، النوع الاجتماعي) تؤثر على فرص التنمية. والنمو السكاني السريع قد يوسّع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، لكن إذا تم التخطيط له بشكل عادل وشامل، يمكن أن يكون أداة للحد من عدم المساواة، من خلال ضمان التوزيع العادل للفرص والخدمات بين جميع فئات المجتمع. أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 50% من متوسط الدخل، حسب العمر، الجنس، وذوي الإعاقة. ▪ وجود سياسات هجرة منظمة وآمنة ومسؤولة.
11. مدن ومجتمعات مستدامة	إن المدن المستدامة تحتاج إلى توازن بين عدد السكان، وجودة الخدمات، وحماية البيئة، إلا أن "النمو السكاني والتحضر السريع وسوء التوزيع الجغرافي للسكان يخلقان تحديات في الإسكان والخدمات والبنية التحتية، زيادة التلوث والانبعاثات، الازدحامات المرورية، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية نتيجة لسوء التخطيط وغياب التنظيم الحضري.

الهدف	العلاقة بالقضايا والمؤشرات السكانية
	أبرز المؤشرات ذات العلاقة: ▪ نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في عشوائيات. ▪ نسبة سكان الحضر المرتبطين بمصادر مياه محسنة. ▪ نسبة الرضا عن النقل العام.
13. العمل المناخي	العلاقة بين السكان والمناخ علاقة متبادلة، فالنمو السكاني يساهم في الضغط البيئي والانبعاثات، والمناخ المتغيّر يزيد من هشاشة السكان حيث يؤثر على الصحة والهجرة والمعيشة ولاسيما الفئات الضعيفة، مما يتطلب التخطيط المستدام، ونشر الوعي، وتبني أنماط حياة صديقة للبيئة أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ عدد الأشخاص المتأثرين مباشرةً بالكوارث المرتبطة بالمناخ لكل 100,000 نسمة. ▪ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث. ▪ عدد البلدان التي اعتمدت استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث وتنفذها.
16. السلام والعدالة والمجتمعات القوية	يركز الهدف على تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وعند النظر إلى البعد السكاني فان السكان ليسوا مجرد أرقام، بل هم شركاء في بناء السلام وتعزيز العدالة، مجتمعات مزدهرة تبدأ بمؤسسات عادلة، وفرص متساوية، ومشاركة فاعلة للجميع، من خلال التركيز على تقليل العنف بجميع أشكاله،حماية الأطفال من الاستغلال وسوء المعاملة، تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول المتساوي إلى العدالة ،مكافحة الفساد والرشوة، تطوير مؤسسات شاملة وفعالة وشفافة ،ضمان مشاركة الجميع في اتخاذ القرار، حماية الحريات الأساسية. أبرز المؤشرات ذات الصلة: ▪ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني بحسب العمر. ▪ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و 17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي خدمات الرعاية.
17. الشراكات من أجل التنمية	إن القضايا السكانية لا يمكن التعامل معها بشكل منفصل، بل تحتاج إلى تعاون واسع بين الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، حيث يعد الهدف 17 هو العمود الفقري الذي يدعم باقي الأهداف، ومنها الأهداف السكانية يركّز الهدف على تعزيزالتعاون الدولي والشراكات بين الدول، والمؤسسات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، لتوفير التمويل، والمهارات، والتكنولوجيا، والبيانات اللازمة لتنفيذ باقي أهداف التنمية المستدامة. كما تساعد الشراكات في بناء أنظمة إحصائية قوية لجمع وتحليل بيانات السكان، مما يمكّن الدول من التخطيط بشكل أفضل وتحديد الفئات المستهدفة. أبرز المؤشرات ذات الصلة: . ▪ 17-18-1 مؤشر القدرة الإحصائية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة. ▪ 17-18-3 عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل. ▪ 17-19-1 القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية. ▪ 17-19-2 نسبة البلدان التي: (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة 100 في المائة في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات.

ملحق(3) الاطار المنطقي لسلسلة الأهداف الإستراتيجية والفرعية المرجوة من تنفيذ الاستراتيجة الوطنية للسكان 2021-2030

ملحق(4) الاطار المنطقي للاستراتيجيةو الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030)

الأثر	الاتاحة الشاملة لخدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية المتكاملة للمساهمة في الوصول إلى رفاه الأفراد والأسر في الأردن			
النتائج	محور البيئة الممكنة	محور الخدمات والمعلومات	محور المجتمع	محور الإستدامة والحوكمة
المخرجات	**1. تشريعات وسياسات داعمة وممكنة لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي المتكاملة والشاملة.**	**2. خدمات ومعلومات صحة انجابية وجنسية مدمجة شاملة ومتكاملة وذات جودة لكافة السكان في كافة مناطق المملكة**	**3. اتجاهات ومعتقدات وممارسات مجتمعية ايجابية تجاه قضايا الصحة الإنجابية والجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي**	**4. خدمات ومعلومات صحة انجابية وجنسية متكاملة ممأسسة ومستدامة ضمن شراكات قطاعية فاعلة**
	1.1- التزام ودعم موثق من صناع ومتخذي القرار لشمول كافة مكونات الصحة الإنجابية والجنسية في البرامج التي يتم تطويرها واعتمادها	2.1- حزمة خدمات صحة إنجابية وجنسية وطنية موحدة تغطي مكونات الصحة الإنجابية والجنسية المعتمدة وتشمل دورة الحياة (الفئات العمرية)	3.1- مجتمع لديه معرفة ومواقف إيجابية تجاه قضايا الصحة الإنجابية والجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي	4.1- إطار وطني موثق ضمن آليات مساءلة واضحة لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية
	1.3- ميزانيات مخصصة وكافية لبرامج الصحة الإنجابية والجنسية (خدمات/ أدوية ولوازم/ بنى تحتية/ بناء قدرات)	2.2- عدالة الوصول والحصول على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية عالية الجودة في القطاعين العام والخاص	3.2- مشاركة فاعلة للرجال والنساء والمراهقين والمراهقات والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن في برامج الصحة الإنجابية والجنسية	4.2- قيادات مناصرة ومدربة على كسب التأييد لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية وتراقب تطبيق الإستراتيجية
	1.4- نظام إدارة معلومات لإدارة موارد وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية يضمن توفر معلومات ذات جودة	2.3- معلومات صحة انجابية وجنسية متاحة بوسائل تواصل متنوعة لكافة الفئات بوسائل متعددة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة	3.3- مشاركة فاعلة للاعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية في الترويج والتوعية لبرامج ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية	4.3- شراكات، مبادرات، ومشاريع قطاعية وبرامجية ممأسسة حول قضايا وخدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية
	1.5- كوادر كافية ومؤهلة ومدربة على مكونات وقضايا الصحة الإنجابية والجنسية	2.4- مستلزمات وأدوية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية متوفرة ومستدامة لكافة الفئات في كافة المناطق	3.4- طلب متزايد على خدمات الصحة الإنجابية والجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي	4.4- خطط قطاعية ومؤسسية شاملة ومتكاملة متضمنة لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية بما في ذلك الجاهزية والاستجابة في الأزمات
		2.5- معايير محددة لخدمات صحة إنجابية وجنسية ذات جودة عالية وتلبي احتياجات السكان	3.5- دور ومشاركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والدولية في تزويد خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية المتكاملة	4.5- معارف وبحوث ودراسات توجه الأولويات والبرامج الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية
		2.6- خدمات ومعلومات صحة انجابية وجنسية كاملة للتصدي للأزمات وحالات الطوارئ		4.6- تقارير متابعة وتقييم توثق خطط عمل الشركاء المنفذة لدعم الخدمات والمعلومات، السياسات والقرارات والميزانيات، والطلب على القضايا الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية
				4.7- مخصصات مالية لمأسسة الخدمات والمداخلات المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية

ملحق (5) مصفوفة مؤشرات أهداف الخطة الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان للاعوام 2019- 2025

الهدف الإستراتيجي الأول: تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية									
الهدف الفرعي الأول: توفير بيئة سياسات داعمة للسكان والتنمية									
المؤشرات	سنة الأساس (2018)	المستهدف خلال سنوات الخطة الإستراتيجية 2019-2025	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم اقتراحها على المعنيين	5	1 على الأقل سنويا	3	14 سياسة	3 سياسات	3 سياسات	3 سياسات	3	1
عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم الموافقة عليها وتم تنفيذها	4	3 على الأقل على مدى سنوات الإستراتيجية	3 سياسات	3 سياسات	2 سياسة	3 سياسات	3 سياسات	2	--
عدد التقارير وملخصات السياسات واوراق الحقائق	25	على الأقل واحدة سنويا	13	26	10	3	5	5	4

المعدة والمنشورة الداعمة لبيئة سياسات السكان والتنمية (دراسات، وتقارير، ملخصات سياسات)									
الهدف الفرعي الثاني : توفيربيئة سياسات داعمة لتحقيق التحول الديمغرافي									
المؤشرات	سنة الأساس (2018)	المستهدف خلال سنوات الخطة الإستراتيجية 2019-2025	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد التقاريروملخصات السياسات واوراق الحقائق المعدة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية (دراسات، وتقارير، ملخصات سياسات)	3 سياسات وقرارات	3 على الأقل سنوياً	7	19	19	2	6	11	3
عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا الصحة	4	1على الأقل سنوياً	3	11	9	2	3	5	4

الإنجابية التي تم تحليلها وصياغتها وعرضها على المعنيين									
عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية/التي تم الموافقة عليها ودخلت حيز التنفيذ	2	3على مدى سنوات الإستراتيجية	2	1	6	2	4	11	4
الهدف الفرعي الثالث: توفير المعلومات والدراسات والمؤشرات المتعلقة بالسكان والتنمية ذات جودة داعمة لاتخاذ القرار									
عدد الدراسات المحملة على منصة المعرفة لبحوث الصحة الإنجابية.	25	10 دراسات إضافية سنويا	11	16	30	260	22	41	18
عدد النشرات الدورية لمنصة المعرفة للبحوث الصحة الإنجابية المنشورة	4	4 سنويا	4	8	8	8	8	6	3

عدد المستخدمين لمنصة المعرفة في مجال الصحة الإنجابية	1520	زيادة 10% سنوياً عن سنة الأساس	6632	7593	8452	8354	9710	1077	1570
عدد زوار الموقع الالكتروني ومو اقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس	12340 زائر	زيادة 10% سنوياً عن سنة الأساس	47512 زائر	15322 زائر والإجمالي 62843	17074 زائر والإجمالي 79908	6333 زائر والإجمالي 23407	11872 زائر	28985 زائر	22559 زائر
عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المنفذة من قبل المجلس في مجال السكان والتنمية	1500 مستفيد	زيادة 5% عن سنة الأساس	856 مستفيد	515 مستفيد	133 مستفيد	84 مستفيد	186 مستفيد	63 مستفيد	80 مستفيد
الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية									
عدد مذكرات التفاهم الجديدة الموقعة مع الشركاء	3 مذكرات	واحدة جديدة سنوياً	4 مذكرات	12 مذكرة	9 مذكرات	6 مذكرات	6 مذكرات	4 مذكرات	2
عدد الخطط التمويلية المعدة مع الشركاء	3	3 على الأقل سنويا	5	12	6	6	4	3	3

2. الهدف الإستراتيجي الثالث: العمل على تحقيق الاستدامة المالية. الهدف الإستراتيجي الخامس: تحسين الكفاءة المؤسسية ورفع جودة المخرجات.									
المؤشرات	الفعلي (2018)	المستهدف خلال سنوات الخطة الإستراتيجية 2019-2025	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة إيرادات المجلس من الجهات الداعمة من إجمالي إيرادات المجلس	%24	زيادة 5% سنوياً	%22.5	%32.65	%34.44	%36	%29	%26	19% يتضمن تمويل باثفايندر لعامي 2025و2026
نسبة رضا الشركاء	%90.7	زيادة 0.1% سنويا	%89.4	%93.8	لم يتم القياس بسبب كوفيد واغلاق المؤسسات	%98.3	%100	%98.7	%98.5

عد اللجان الوطنية المتضمنة عضوية المجلس الأعلى للسكان	6	زيادة مستمرة	8	26	35	13	13	16	
نسبة الموظفين الفنيين الحاصلين على تدريب خلال السنة من إجمالي الموظفين الفنيين	13 ساعة متوسط عدد الساعات التدريبية للموظف	زيادة ساعة تدريبية سنويا عن السنة السابقة	10 ساعة	10 ساعة	%30.8	%38 10 موظفين	%40 10 موظفين	%26 6 موظفين	%16.7
معدل الدوران الوظيفي	---	خفض مستمر	%13	%8	%11.1	%11.4	%8	%4.3	%4.3
نسب رضا الموظفين	%79	زيادة 1% سنويا	%85	%92.3	لم يتم	لم يتم	لم يتم	لم يتم	لم يتم
نسبة الإنجاز الفني والمالي في خطة عمل المجلس السنوية	%83 فني %81 مالي	100% سنويا	%97 فني %87 مالي	فني 95% مالي 94|%	%78 المالي %96.3 الفني	%97 المالي %95.3 الفني	%81 المالي %92.7 الفني	%82 المالي %95.7 الفني	%93.3 فني %77 مالي
معدل التخفيض في التكاليف والنفقات مقارنة مع سنة الأساس	%26	خفض 0.25% سنويا عن السنة السابقة	%30	%30	%34	%15	%14.6	%21	%21

الهدف الإستراتيجي الرابع: رفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية.									
عدد زوار الموقع الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس	12340 زائر	زيادة 10% سنوياً عن سنة الأساس	47512 زائر	15322 زائر والإجمالي 62843	17074 زائر والإجمالي 79908	6333 زائر والإجمالي 23407	11872 زائر	28985 زائر	22559 زائر
عدد المؤسسات التعليمية التي أدخلت مفاهيم السكان والتنمية والصحة الإنجابية ضمن برامجهم.	2	خمسة مؤسسات على الاقل على مدى سنوات الإستراتيجية	13 مؤسسة						